الثلاثاء 14 نيسان 2020
العدد 4027 السنة الرابعة عشرة
Mardi 14 Avril 2020 no 4027 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تنافس روسي ـ أميركي على النفوذ شرق سوريا
14

اليمن: لا أثر للهدنة السعودية
15

صفقة «أوبك+» تنهي حرب الأسعار
15

سقوط الهيركات يشرّع بيع الدولة؟ [2]

التخلّي عن السيادة والأصول [3]

«عدّادات» المناطق ترفع عدد الإصابات

- البيارتة وحدهم في مواجهة الوباء
- السعودية «تنشر» الفيروس في اليمن؟

[6 ـ 13]

(مروان طحطح)

المشهد السياسي

سقوط الهيركات يشرّع بيع الدولة؟

طارت الـ«هيركات» قبل أن تصبح اقتراحاً. غالبية «الطبقة الحاكمة» تكفّلت بالقضاء عليه. ثم صار الحديث عن بيع الدولة أكثر جرأة. الذريعة هي ببساطة أن الدولة هي التي تتحمّل أغلبية الدين. وهي التي يُفترض أن تتحمل جزءاً من المسؤولية. هنا ليس مهماً من أدار دفة الدولة وأفرط في انتهاك ماليتها. الأهم أن هؤلاء منتخبون، وإعادة انتخابهم صكّ براءة لهم

تضامن غير مسبوق بين أطراف السلطة لحماية أصحاب الثروات (هيثم الموسوي)

رغم أن مسودة الخطة الحكومية لمعالجة خسائر الدولة لم تتضمّن صراحة اقتراح «قص الودائع» (هيركات)، إلا أن هذا الاقتراح سقط بالضربة القاضية. التيار الوطني الحر والحزب الاشتراكي وتيار المستقبل وحركة أمل عطلوا مفعوله قبل وصوله إلى المهد، ثم أتى الحرم الديني ليقضي عليه. لم يكن ينقص سوى دار الفتوى، الذي دبّج سيدها بياناً، وصل فيه إلى اتهام السلطة بشن حرب اقتصادية «لسلب أموال الناس بالباطل من المصارف».

ليس رئيس الجمهورية بعيداً عن التوجه المعارض للهيركات. مصادر بعبدا عمّمت أمس أنه ليس في وارد القبول بهذه الخطوة. وقالت إنّه أبلغ المعنيين بموقفه هذا منذ فترة، لكنه لا يدخل في الجدال القائم حولها، خصوصاً أن الموضوع لم تطرحه

لم يبقَ سوى اقتطاع جزء من فوائد ما بعد 2016

الحكومة ولم تقدم أي اقتراح بشأنه. لا «قصّ شعر» للودائع إذاً. وبالتالي، فإن النقاش سيفتح مجدداً في آلية الوصول إلى تسديد الخسائر التي تقدرها الخطة بـ83 مليار دولار، لكنّ ذلك لا يعفي أن لكل من المعترضين حسابات وأسبابه لرفض «مساهمة المودعين». المزحة السمجة هي في الإشارة إلى أن المطلوب أولاً استعادة الأموال المنهوبة. تلك نغمة يكثر سماعها على لسان الناهبين أنفسهم، وهؤلاء يدركون أن ما لا يمكن مخاطبتهم على طريقة أموالكم لم تعد لكم من ناحية، ثم نطلب منهم من الناحية الأخرى أن يسهموا في عملية الإنقاذ. من سيكون مستعداً لتحويل الأموال مجدداً إلى لبنان، يسأل. لذلك يعتبر أنه قبل الحديث عن الخسائر وكيفية تسديدها، يجب الإضاءة على كيفية الوصول إلى الوضع الراهن والعمل على عدم تكراره.

الحديث يزداد عن ضرورة توزيع المسؤوليات والخسائر بشكل عادل. وهنا، لا يكفي أن تدفع المصارف 20 مليار دولار من رأسمالها، ربما ينبغي أن يفرض على أصحابها الذين ثبت سوء إدارتهم لأموال الناس، أن يسهموا من أموالهم الخاصة.

يوضح نائب اقتصادي أنه عندما تخلفت الحكومة عن الدفع وعدت بإصلاحات، أين أصبحت هذه الإصلاحات؟ وعلى سبيل المثال، ما فائدة أي عملية قص للودائع، إذا بقي مزراب الكهرباء مفتوحاً؟ ألم يكن الأولى بالحكومة أن توضح للرأي العام ما هي خطتها لوقف استنزاف الموازنة من قبل قطاع الكهرباء؟ ألم يكن الأولى أن يسارع مصرف لبنان إلى إلزام المصارف بتخفيض الفوائد على القروض، والتي لا تزال تتخطى العشرة في المئة، بحجة ارتفاع الفائدة على الودائع المجمّدة لآجال طويلة؟

من ضمن مروحة المسؤوليات يأتي دور المودعين. هنا يلين المعترضون عند الإشارة إلى إمكانية استعادة جزء من الفوائد المرتفعة التي أعطيت للمودعين منذ العام 2016، وخاصة عبر الهندسات المالية.

خلاصة كلام معارضي الهيركات أن الدولة، كشخص معنوي، تتحمل مسؤولية جزء كبير من الانهيار، وهي لا بد أن تسهم في الخروج منه. كيف ذلك؟ هنا تصل الزبدة مجدداً: من خلال بيع ما تملكه، أو مشاركته مع القطاع الخاص، بعد إجراء تقييم لممتلكاتها وممتلكات مصرف لبنان. لكن ماذا عن مسؤولية من بدّد هذه الأموال، ولماذا يتحمل الشعب اللبناني، المالك الفعلي لأملاك الدولة، كلفة سوء الأمانة؟ يجيب نائب في كتلة كبيرة: ببساطة، لأنه هو من أتى بهذه الطبقة إلى الحكم، وهو بتكرار انتخابها إنما يشرّع لها سرقتها! وفق هذه «النظرية»، يجري البحث عن حلول للأزمة.

(الأخبار)

لم يناقش أحد في تفاصيل هذه الضريبة، أو الفئة التي يجب أن تشملها. قد يعترض البعض على تخفيض السقف إلى 100 ألف دولار، وقد يطلب البعض أن تطال من يملكون ما فوق مليون أو 10 ملايين دولار، لكن النقاش انتهى عند حدود الحق المقدس في الملكية. ما الحل إذاً؟ الكل يدور حول أملاك الدولة. بيع الدولة هو «حلهم الوحيد» الذي ينقذ مصرف لبنان وأصحاب المصارف والمودعين الكبار، الذين هم في الغالب سياسيون أو نافذون بين السياسيين وشركائهم وواجهاتهم وأقاربهم. والحل أيضاً هو تحجيم القطاع العام.

مبرر «الحقد» على الدولة من أصحاب الدولة أنها هي التي تسببت في وصول المديونية إلى ما يقارب 100 مليار دولار. والدولة هنا ليست سوى السلطة، التي كانت تحفر قبر البلد بيديها. مجلس الوزراء يقدم مشاريع قوانين موازنة بعجز كبير، ومجلس النواب يصدّق. والكل يدرك من أين يسدد العجز. من الاستدانة. وهنا مصرف لبنان لم يكن يعترض، كما فعل عندما انهار الهيكل. يموّل العجز عبر هندسات تدرّ المليارات على أصحاب المصارف من جهة، ثم يعود فيؤكد متانة العملة من جهة أخرى. وبذلك، كانت السلطة السياسية تستدين لتبذّر وتهدر وتسرق، والسلطة النقدية تؤمّن لها كل ما يلزم للقيام بذلك، فيما المصارف تقامر بأموال المودعين، عبر الموافقة على حصر غالبية «استثماراتها» في الدين العام.

يختصر أحد النواب المتمولين الموقف بالتالي: لا يمكن للحكومة أن تكتفي بالإشارة إلى أنها لم تطل في خطتها 90 في المئة من المودعين، ثم تتجاهل أن الـ10 في المئة الباقين يشكلون الاقتصاد والاغتراب ويدخلون الدولارات إلى البلد ويبنون المشاريع. يضيف: هؤلاء بحقهم، خاصة أولئك الذين يوطنون رواتبهم. ولذلك، تردد أنه يجري البحث في ترك الخيار للمودع في مسألة إقفال الحساب من عدمه، علماً بأن ثمة من يركز على أن هذه الخطوة تقضي على كل الجهود، التي بذلت في السنوات الماضية، لضمّ أكبر عدد ممكن من المقيمين إلى النظام المصرفي. وبالتالي خطوة من قبيل إخراج نحو 1,8 مليون مودع من هذا النظام، تعني العودة إلى الوراء وتفعيل الاقتصاد النقدي مجدداً.

(الأخبار)

تقرير

تحرير ثانٍ للودائع... «بحسب سعر السوق»

علمت «الأخبار» أن مصرف لبنان في صدد الإعداد لتعميم جديد يتعلق بالسحب من الأموال المودعة بالدولار، لكن بالليرة، وبما يُسميه «سعر السوق». ويعتبر هذا التعميم بمثابة جرعة مهدئة تقدم للمودعين الذين حرموا من حق السحب بالدولار، وفرض عليهم السحب وفق السعر الرسمي لليرة، لكنه لا يلغي الخسائر التي ستطالهم، على ما تشير تجربة التعميم الرقم 148، الذي سمح بسحب الدولار على أساس سعر 2600 ليرة فيما السعر الواقعي وصل إلى 3000 ليرة.

الاتفاق على المبدأ أنجز، لكن ما لم يحسم هو حجم المسموح سحبه من الودائع شهرياً. وبعدما كان الميل باتجاه توحيد سقف السحوبات الشهرية بـ50 مليون ليرة، تدرس اليوم مسألة السقف التصاعدي، بحيث يتحدد السقف تبعاً لحجم الوديعة.

وإذ يخشى البعض من أن يكون لهذه الخطوة أثر تضخمي، أكد مصدر مطلع أن هذا التأثير ليس واقعياً، لأن الأسعار الحالية كلها صارت مبنية على سعر الصرف في السوق. كذلك، اعتبر المصدر أنها خطوة ربما تسهم في تحريك جزئي للاقتصاد عبر إعادة ضخ بعض الأموال فيه، بعد أن يتأكد المودعون من أن أموالهم في المصرف لم تنخفض إلى النصف كما هو حاصل حالياً (السحب يتم على سعر 1500 ليرة للدولار). أما بالنسبة للحاجة إلى طبع مزيد من العملة، فقد قلل المصدر من أهمية هذه الخطوة في الوضع الحالي. كما أوضح أن السقف المالي للسحب على سعر السوق سيتحدد تبعاً لحجم الكتلة النقدية التي يمكن ضخّها. ولتخفيف هذه الكتلة النقدية قد يتم اعتماد السعر الجديد للدولار عند الشراء بواسطة البطاقات المصرفية، بحيث يتم دفع ثمن سلعة بالليرة على أساس سعر الدولار المحدد عبر المنصة التي يفترض أن تنشأ في مصرف لبنان، وليس على سعر 1500 ليرة كما يحصل حالياً.

وشددت المصادر على أن هذا التعديل في السعر محصور بالودائع بالدولار، وبالتالي، فإنه لا تعديل سيطرأ على القروض بالدولار، بحيث سيتمكن العميل من دفعها وفق السعر الرسمي.

وإلى حين إصدار هذا التعميم، فإن عدداً قليلاً من المصارف بدأ بتنفيذ التعميم الرقم 148 المتعلق بالحسابات ما دون 3000 دولار أو 5 ملايين ليرة، والذي يقضي بإتاحة المجال أمام المودع سحب وديعته على أساس سعر 2600 ليرة للدولار (في حالة الوديعة بالليرة تحول إلى الدولار على السعر الرسمي ثم تسحب بالليرة على أساس سعر السوق). لكن المشكلة الأكبر التي واجهت التنفيذ كان اعتراض المودعين على اشتراط إغلاق الحساب للاستفادة من التعميم، وهو شرط اعتبره كثر مجحفاً

ابراهيم الأمين

خطّة الحكومة: التخلّي عن السيادة والأصول

لنبدأ «من الأول»: ما دخل شركة «لازارد» في وضع خطّة ماليّة للبنان؟ الشركة هي مستشار تقرر التعاقد معها لأجل التفاوض مع الدائنين الخارجيين. ومهمتها هي إطلاق مفاوضات مع هؤلاء من موقع الحرص على الزبون، أي الدولة اللبنانية وليس العكس.

الشركة ليست جمعية خيرية. وهي مثل كل الشركات الاستشارية العالمية تخضع لنفوذ حقيقي (وليس متخيّلاً) للحكومات التي تمون عليها. وهذه الشركة خاضعة، بالتأكيد، لنفوذ المؤسسات المالية العالمية التي تخضع بدورها لسلطة الولايات المتحدة الأميركية.

ممثلو الشركة قالوا منذ اليوم الأول إن الموقع التفاوضي للبنان ليس جيداً. وبالتالي هم أرادوا تحسينه، ولكن كيف؟ في المعلومات المصدّق عليها من قبل مسؤولين في الحكومة الحالية، أن شركة «لازارد» ليست مخوّلة على الإطلاق بأي تفاوض أو بحث خارج إطار الدائنين. وهو الأمر الذي توضّح خلال التواصل مع صندوق النقد الدولي الذي لا يتفاوض مع شركات، بل مع حكومات. لكن الذي لا نعرفه، هو سبب قبول الحكومة بتولي دور الوسيط بين الشركة وصندوق النقد. هذا هو عملياً ما يحصل، إذ يتولى المدير العام لوزارة المال، آلان بيفاني، مهمة ناقل الأسئلة والاقتراحات والأجوبة والتقييم بين ما تعرضه «لازارد» وما يقوله صندوق النقد الدولي.

عملياً، نبدو مرة جديدة في حالة استسلام أمام المؤسسات الدولية. والسبب أن في الحكومة الحالية من يعتقد بأن القوى السياسية المحلية لن تقبل السير في أي مقترحات تصدر عن الحكومة، بينما ستكون مضطرة إلى السير بمقترحات وقرارات تصدر عن جهات دولية.

من هو العبقري الذي يقتنع بهذا الكلام؟ هل تعتقدون بأن ثمة ما يفرض على القوى المحلية الخضوع لطلبات هذه المؤسسات الدولية لأنها تحمل شارة الرجل الأبيض؟

حسان دياب، لديك في لبنان من هم أكفأ وأكثر خبرةً وإخلاصاً من العاملين في لازارد وصندوق النقد

ثم من قال إن لبنان لا يمكنه معالجة المشكلة بنفسه؟ وإذا كانت الحجّة بالذهاب نحو صندوق النقد هي السعي للحصول على دولارات جديدة، فمن سيتولى إنفاق هذه الدولارات؟ هل هي جهات لا يعرفها اللبنانيون، وهل هي حكومة أو مؤسسات لا تخضع لنفوذ هؤلاء السياسيين؟ يعني، هل إن وزير المال سيعيّن خارج ما يريده نبيه بري، وهل إن جبران باسيل سيتوقف عن التدخل في عمل الحكومة، وهل سيعلن سعد الحريري ووليد جنبلاط التقاعد الطوعي، أو يعرف طلال أرسلان وسليمان فرنجية أن المطروح ليس وراثة الحزب الاشتراكي والقوات اللبنانية، بل وراثة المسؤولية القاسية؟

الواضح، من مداولات جارية بعيداً عن الأضواء، أن الاميركيين الذين يملكون النفوذ الأكبر على الدول والجهات المانحة، أبلغوا كل من يهمّه الأمر أن لبنان ليس أولوية الآن. وحتى لو تقرر إدراجه على جدول الأعمال، فعليه القيام بالكثير من أجل الحصول على الدعم. وهذا الكلام قيل صراحة لكل من يهمّه الأمر في لبنان، كما جرى إبلاغه الى من يفكر في دعم لبنان، من فرنسا وألمانيا وقطر الى صندوق النقد الدولي نفسه. ووصل الأمر إلى حدّ أن مسؤولين في صندوق النقد الدولي قالوا صراحة: نحن لدينا القدرة على دعم لبنان ببرنامج قروض لا يتجاوز العشرة مليارات دولار. لكنها ستدفع على مراحل تتراوح مدة كل مرحلة منها بين ستة وثمانية أشهر، ولا تتجاوز الدفعة الـ 750 مليون دولار. والسبب أن صندوق النقد يريد التثبت من قيام الحكومة اللبنانية بما يجب حتى تستحق القرض من جهة، وليتأكد الصندوق من قدرة لبنان على سداده. ولكن كيف يتم ذلك؟

هنا، يخرج الأرنب الذي اسمه «لازارد»، في لبنان من يعتقد بأنه يتشاطر على صندوق النقد. وفي لبنان من يتوهم بأن مساعدات صندوق النقد ستعالج المشكلة. وفي لبنان من يصرّ على رهن كل ما فيه للخارج والاستماع الى ما يقوله الأميركيون وأهل الغرب. وعروض «لازارد» إنما هدفها المعلن، وليس المضمر، هو إنتاج خطة تلبّي ضمناً شروط صندوق النقد. لكن ما لا يقوله ممثلو هذه الشركة يقوله مستشارو صندوق النقد بشكل رسمي وغير رسمي: نريد ضمانات بألّا يذهب قرش الى حزب الله، كما نريد ضمانات بألّا تُحوَّل دولارات الى سوريا. هذا قبل الدخول الى لعبة الشروط التي يمكن اختصارها بالآتي: القضاء على دولة الرعاية وعلى دور الدولة، وتسليم ما تبقى منها الى القطاع الخاص (القطاع الخاص، يعني مثل المستشفيات الخاصة التي بدت هزيلة ومترهّلة أمام مستشفى عامّ واحد هو مستشفى رفيق الحريري الحكومي... ترى، أين هو مركز كليمنصو الطبي من مواجهة كورونا؟). والقطاع الخاص هنا هو شركات أجنبية مملوكة من جماعات أميركا والغرب، أو من قبل كبار المودعين في المصارف اللبنانية الذين يريدون أموالهم إما نقداً أو على شكل حصص في أصول للدولة اللبنانية... فما الذي تفعله الحكومة؟

بهذا المعنى، فإن جزءاً كبيراً مما ورد في الخطّة الماليّة لا يعدو كونه تكراراً لشعارات وأفكار لا تحاكي أصل المشكلة. أصلاً، كيف يمكن فصل الخطة المالية عن الخطة الاقتصادية والإنمائية؟ وكيف تم احتساب الأرقام، فيما لا يزال رياض سلامة يمتنع عن تقديم جردة واضحة وشفافة وكاملة لموجوداته وأصوله بالليرة أو بالدولار، كما لا يزال يرفض التدقيق في أعماله وفي حسابات مصرف لبنان، وفوق ذلك، يستعين بالأميركيين للمحافظة على رجالاته في كل المؤسسات التابعة لمصرف لبنان وخارج مصرف لبنان أيضاً...

الحقيقة المُرّة أن الحكومة تواجه مصاعب كثيرة في هذا السياق. وهي إنْ لم تبادر الى تغيير كامل قواعد اللعبة ـ بما في ذلك إبعاد كل من كان له صلة بالإدارة السابقة عن البحث ـ وإذا لم يتوصل حسان دياب الى تفاهم واضح وحاسم مع حزب الله أولاً، ثم مع ثنائي نبيه بري ـ جبران باسيل ثانياً، فلن يكون بمقدوره تحقيق اختراق أساسي، وهو الاختراق الذي تحتاج إليه البلاد من أجل الانتقال صوب مرحلة جديدة.

الكلام المحزن هو أن الوقائع التي سمحت بإطلاق سراح العميل عامر الفاخوري خشية من عقوبات أميركية، تمت إدارتها من قبل مسؤولين نافذين في السلطة الحالية. وهؤلاء لهم نفوذهم القائم والذي يمارس في ملفات التعيينات والخطة المالية. ومن وافق على بيع سيادته من خلال إطلاق سراح عميل في وضح النهار، لن يكون صعباً عليه بيع أصوله مرة جديدة.

مشروع الخطة المالية ليس صالحاً لشيء. حتى ما يعتبره البعض ثورة في مواجهة حيتان المال، لم يعد له معنى الآن. إنه مثل الذي يهاجم أميركا ولا يجرؤ على لفظ اسم عميل لها في لبنان. إنه مثل العبوس في العتمة ولا معنى له في هذه المواجهة الكبرى.

حسان دياب، لديك في لبنان من هم أكفأ وأكثر خبرةً وإخلاصاً من كل العاملين في لازارد وصندوق النقد. ارفع الصوت لتعرف أنهم ليسوا بعيدين عنك، وستجد عندهم العلاجات الحقيقية التي تناسب هذا الشعب المسكين، ودَعْكَ من كل الاعيب الطبقة الفاسدة. الناس أقرب إليك منهم، فلا تخسر الناس!

في الواجهة

«قِمَم» تصفير الخسارة يبدأ من فوق

يعود مجلس الوزراء اليوم الى مناقشة «خطة الإصلاح المالي»، بعد جلسة الخميس عُرضت فيها خطوطها العريضة. في الجلسة الاولى طُلب من الوزراء وضع ملاحظاتهم عليها استكملت جمعها أمس الامانة العامة لمجلس الوزراء. على أن تبدأ مناقشتها اليوم

(مروان طحطح)

نقولا ناصيف

من غير المؤكد أن مناقشة «خطة الإصلاح المالي» ستنجز في مجلس الوزراء اليوم. وقد تحتاج الى أكثر من ثلاثاء وخميس لبتّها. كان قد اقترح على رئيس الحكومة حسان دياب، بعدما عرض الخطة على المجلس، تأليف لجنة وزارية تجوجل ملاحظات الوزراء وتستخرج منها قواسم مشتركة. بيد أنه فضّل وضع الخطة برمتها مع الملاحظات على طاولة مجلس الوزراء مجتمعاً، ومناقشتها بنفسه توصلاً الى الصيغة النهائية.

في وقت سابق، في جلسة الخميس الفائت (9 نيسان)، تذمر بعض الوزراء من عدم إطلاعهم على المسوّدة، بعدما أعدّها فريق ضم وزير المال غازي وزني والمدير العام للوزارة الآن بيفاني ومستشارون وخبراء بإشراف رئيسَي الجمهورية والحكومة. في مراحل إعدادها حضر

> الطبقة المسيطرة بصفتها أصحاب الأموال المنهوبة والمهرّبة أجدر من يتحمّل الحجم الأكبر من التصفير

وزراء وغاب آخرون أو لم يُدعوا أو لم يأخذوا علماً بها، فتململوا وأبلغوا الى دياب استياءهم من عدم مشاركتهم في صوغ المسودة. بينهم مَن عدَّ ما سمّاه إبعاده، كأنه يستهدف فريقاً سياسياً أو طائفة، وتالياً فرض الخطة عليه. انتهى الأمر برئيس الحكومة الى التأكيد لوزراء حرصه على أن تبدأ مناقشتها اليوم أمام مجلس الوزراء كي يناقشها أعضاؤه فرداً فرداً.

رغم أن أكثر من جهة رسمية تجزم بأن العناوين المعلنة للخطة لا تعدو كونها مسودة، بيد أن المشاركين في وضعها يتحدثون عن السجال الأكثر تعقيداً واستعصاءً على الحل، حتى الآن على الأقل، وهو: مَن يقتضي تحميله القسط الأوفر من الخسارة المالية والنقدية التي تكبّدتها الدولة؟

في ما هو شائع منذ الكشف عن الخطة، وقد ترك سلفاً تداعيات سلبية واعتراضات بالجملة، أن المودعين الصغار سيكونون كبش محرقة فعلياً، نيابة عن المودعين الكبار والطبقة الحاكمة نفسها، بغية تحميلهم هم الخسارة الفادحة المقدرة بـ 90 مليار دولار وتصفيرها. وهو ما عناه اللجوء الى «haircut». لم يفض الجدل داخل حكومة دياب وخارجها ـ وكانت النبرة الأعلى لرئيس مجلس النواب نبيه بري في رفض قصّ الودائع الصغيرة ـ الى حسم الخيارات المتاحة. يحمل هذا الجدل المشاركين في وضع الخطة على القول إن المطلوب الجدي في المعالجة استخدام أسلوب «القِمَم» في توسّل القص الذي لا بد منه للتصفير، بحيث يُحمّل القسط الأكبر من الخسارة الجهة الأكثر تسبباً فيها وهي السلطة نفسها بالطبقة الحاكمة ذاتها التي لم تتغير منذ عقود. كان قد طرأ تعديلات على أوزان الطبقة تلك نجمت عن تعديل في موازين قوى داخلية ترتبت على ما حدث عام 2005: دخول حزب الله للمرة الأولى في الحكومة، وكذلك حزب القوات اللبنانية بحصة أصغر، وحزب الكتائب بحصة أصغر فأصغر، تبعه التيار الوطني الحر عام 2008 كشريك فعلي كامل المواصفات في المحاصصة والانضمام الى لعبة الإهدار والتقاسم. مذذاك توالت حكومات الى أن أعلنت ـ أو أوشكت ـ الدولة اللبنانية إفلاسها وإفلاس مصرف لبنان مع انهيار شبه كامل للاقتصاد والليرة.

على نحو كهذا، تبعاً لأصحاب هذا الرأي، يقتضي إلقاء هذه الطبقة في الفوهة العريضة لـ«القِمَع» كي تتحمّل القسط الأوفر من تصفير الخسائر، كونها تمثل أصحاب الأموال المنهوبة وأصحاب الأموال المهرّبة، من ثَم في الوسط توضع المصارف بمساوئها نحو 21 مليار دولار لم يخُلّ أداؤها من ارتكابات مشينة، انتهاءً بالقعر الضيق لـ«القِمَع» كي يرقد فيه بالحصة الصغرى المودعون الصغار. عبْر عن وجهة النظر هذه رئيس الجمهورية ميشال عون في اجتماعات مغلقة، مبدياً انزعاجه لتحميل عهده تداعيات ثلاثة عقود من الإهدار المنظّم والارتكابات والفساد والسرقات. الى اللحظة ليس الرئيس في وارد «بلع» أي فكرة قَص بطاول الودائع الصغيرة، وبكثير من القلق ينظر الى الفئة الأكثر تأثراً التي هي الطبقة الوسطى وأكثر من يمثّلها الأسلاك العسكرية والأمنية والعاملون في المهن الحرة، ناهيك بالطبقة الفقيرة.

في الجانب الإيجابي من الخطة، وفق هؤلاء المشاركين، أن الركائز الست الأساسية التي تعتمدها، وهي إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف والديون والإصلاح المالي والخطة الاقتصادية للقطاعات المنتجة وشبكة الأمان الاجتماعي، مضافاً إليها خفض سعر الليرة اللبنانية، كفيلة بإقناع الدائنين الخارجيين والداخليين (سندات اليوروبوند وسندات الخزينة) بالموافقة على «قصّ» من الديون المترتبة على الدولة اللبنانية التي تطمح الى الأقصى ـ وقد لا يحظى بالقبول ـ وهو شطب 70% منها. وهو العنوان الرئيسي الذي تتوخاه الخطة، بغية إظهار سعي الحكومة اللبنانية الى إصلاح جدي موثوق به.

كانت الخطوة الأولى لإعلان لبنان تعليق تسديد السندات الدولية المقدرة بـ 30 مليار دولار، تستكمله خطة الإصلاح التي يدافع عنها واضعوها انطلاقاً من أخذها في الاعتبار الأرقام المالية المتوافرة، زائداً الملاحظات التي أبداها الاستشاريان المالي والقانوني، زائداً بعض اقتراحات عرضها وفد صندوق النقد الدولي عندما زار لبنان الشهر المنصرم. لم تأخذ الخطة باقتراحات أخرى لصندوق النقد، عندما تحدث عن إجراءات بالغة الصرامة لسنتين بغية تعويم الوضع النقدي اللبناني، قابلها المسؤولون اللبنانيون الذين قابلوه، وأخصهم عون ودياب ووزني، بتعذر تطبيقها ـ وإن لسنتين شاقتين فحسب ـ جراء القدرات المتهالكة للبنانيين، ولا سيما منهم الطبقتين الفقيرة والوسطى.

مع ذلك، لا يسع واضعي الخطة إهمال الإشارة إلى صندوق النقد، على أنه «المرجعية الدولية الوحيدة القادرة على مدّ لبنان بمساعدات مالية، وضخّ سيولة كبيرة فيه، هو ما يحتاج إليه في الوقت الحاضر».

تقرير

الخسائر تفوق رساميل المصارف... والهيركات حتمي

محمد وهبة

في التقرير المنشور في «الأخبار» يوم الجمعة الماضي بعنوان «مساوئ الخطة المالية»، ورد أن المستشار المالي للحكومة، «لازارد»، اقترح شطب ودائع مقابل الخسائر المالية المحققة في المصارف بنسبة 54%، لكل الودائع، أو بنسبة 79% للودائع التي تزيد على 100 ألف دولار، أو 130% للودائع التي تزيد على 500 ألف دولار، أو 179% للودائع التي تزيد على مليون دولار. وقد أثارت هذه النسب، ولا سيما الشطرين الأخيرين منها، الكثير من الاستغراب، لأن نسبة الشطب أو «الهيركات» تفوق قيمة الوديعة، فهل هذا الأمر ممكن أو متاح؟

قبل الدخول في تفاصيل هذه النسب والهدف منها، لا بدّ من الإشارة إلى أن الخسائر الإجمالية التي حدّدها بشكل أولي تقرير اللجنة الحكومية و«لازارد»، تبلغ 83,2 مليار دولار، وأنها ناجمة بشكل أساسي عن هيركات بنسبة 75% على الدين العام اللبناني، سواء سندات الخزينة أم سندات اليوروبوندز أم شهادات إيداع مصرف لبنان أم ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، كما إنها تشمل القروض المتعثّرة في القطاع الخاص بقيمة 13,2 مليار دولار، أي 30% من مجموع المطلوبات (القروض) على المقيمين.

في الواقع، هذه الخسائر صارت محقّقة، لكن لم يتم تسجيلها على دفاتر أو ميزانيات الجهات المعنية من مصرف لبنان والمصارف وسائر حاملي السندات المحليين والأجانب. بمعنى آخر، لم يتم توزيعها بعد.

ماذا يعني ذلك؟ وكيف تم احتساب توزيع الخسائر؟ الإجابة تشير إلى أنه طالما الخسائر محققة، وطالما أن الممارسات الدولية تشير إلى أنه لا يمكن تغطية هذه الخسائر بأموال دافعي الضرائب، أي من المال العام، فإنه يجب تحميل الدين على رساميل المصارف ورأس مال مصرف لبنان. لكن بما أن الخسائر تساوي أربعة أضعاف رساميل المصارف البالغة 20,7 مليار دولار، فإن شطب هذه الرساميل بات أمراً محتوماً لا بدّ منه، إلا أنه ستبقى هناك خسائر بقيمة 62,4 مليار دولار سيتم اقتطاعها من الودائع.

وتفترض «لازارد»، بحسب العرض المقدم من قبلها لرئاسة الحكومة، أن هيركات بنسبة 54% على الودائع كافة يؤدي إلى تغطية الخسائر كلها، أما إذا تقرّر توزيع الخسائر بشكل مختلف على شرائح المودعين، فإن نسب الاقتطاع تختلف. فإذا تقرّر إعفاء الودائع التي تقلّ عن 100 ألف دولار، فإن نسبة الاقتطاع ستبلغ 79%، وإذا تقرّر إعفاء الودائع التي تقلّ عن 500 ألف دولار، فإن نسبة الاقتطاع ستبلغ 130%، وإذا تقرّر إعفاء الودائع التي تقلّ عن مليون دولار، فإن نسبة الاقتطاع ستبلغ 179%.

هذه النسب هي نظرية، والمقصود منها أن مجموع الودائع التي يفوق كل منها 500 ألف دولار لا يكفي لتسديد الخسائر. وترتيبها بهذه الطريقة هو مؤشّر على انعدام الاحترافية، لأن المطلوب من المستشار المالي أن يقدّم حلولاً عملية لا حلولاً نظرية غير قابلة للتطبيق. وهذا الأمر يعني، أيضاً، أنه يجب ألا تقتصر مساهمة المصارف على رساميلها التي تبخّرت وباتت عبارة عن خسارة واقعة تقنياً سيتم تكريسها بموجب عمليات محاسبية للميزانيات، بل يجب أن تكون مساهمة المصارف أكبر بكثير عبر إجبارها على تقديم رساميل طازجة (من ثروات أصحابها الموجودة في الخارج، كما ممتلكاتهم في لبنان) تسهم من جهة في تغطية قسم من الخسائر أو إعادة تكوين رساميلها.

كذلك يجب عدم الافتراض أنه يمكن إعفاء المودعين من عملية شطب الخسائر. أصلاً هناك قسم من ودائعهم ليس موجوداً إلا على دفاتر المصارف التي لم يتم تنظيفها بعد، أي إنه يجب شطب قسم من هذه الودائع لتنظيف الميزانيات في مصرف لبنان والمصارف والدين العام أيضاً. لكن النقاش هنا ينطلق في أي شريحة من المودعين يجب أن تتحمّل شطب الودائع، وإذا كان يجوز اقتطاع أصل الودائع؟ ما لم تنطرق إليه «لازارد» ولا اللجنة الحكومية، هو أيّ الشرائح يجب الاقتطاع منها وبأي نسب، وهل يجب أن تكون تغطية الخسائر بشكل كامل من اقتطاع الودائع؟ ثمة اقتراحات لم تتطرق إليها «لازارد»، وإن كان بعضها عرض في اللجنة الحكومية، مثل استرجاع جزء من الفوائد المدفوعة على الودائع و«توريق» الودائع إلى أدوات مالية قابلة للتداول بعد فترة ودفع عوائد سنوية عليها.

> ثمة قسم من الودائع لم يعد موجوداً إلا على دفاتر المصارف

في المقابل، أشارت «لازارد» واللجنة الحكومية في التقرير الأخير بعنوان «برنامج الإصلاح الحكومي»، إلى أنه سيعرض على بعض فئات المودعين تعويضاً في صندوق التعافي الذي ستوضع فيه مبالغ من الأموال المنهوبة المستردة، ومن أصول أخرى للدولة اللبنانية من دون أن تتضح طبيعة هذه الأصول وطبيعة عمل الصندوق والهدف منه، بل يفهم من هذا الصندوق أن باب الخصخصة مفتوح على مصراعيه، وخصوصاً أن الخطة أو البرنامج أشار في أكثر من بند إلى الشراكة مع القطاع الخاص في الكثير من أشغال البنية التحتية والخدمات الحكومية، وتحرير قطاع الاتصالات...

(هيثم الموسوي)

تقرير

مرسوم «الكتّاب بالعدل»: الخلاف الجديد... مناطقيّ!

(مروان طحطح)

راجانا حمية

علناً، عبّر «البيارتة» والمرجعيات الدينية الرئيسية في العاصمة عن رفضهم تمرير دورة الكتاب بالعدل، والتي صدرت نتائجها أواخر العام 2018. هذه المرة، خرجت «المساعي» المطالبة بالعدول عن المرسوم من دائرة المراجعات السرية في «زمن» رئيس الحكومة السابق، سعد الحريري، إلى التصريحات المباشرة والعلنية التي تحدّ رئيس الحكومة الحالي، حسان دياب، على الوقوف إلى جانب «أبناء بيئته». وفي آخر تلك التصريحات كان رفض رئيس اتحاد جمعيات العائلات البيروتية، محمد عفيف بيوت، إثر زيارة مفتي الجمهورية اللبنانية، عبد اللطيف دريان، «محاولة توقيع المرسوم»، بحجة عدم مراعاته لـ«التوازن الميثاقي المطلوب، إذ إنه «مفصّل على قياس أحد التيارات السياسية». وهو ما كان قد سبقه إليه المفتي السابق للجمهورية اللبنانية، الشيخ محمد رشيد قباني، بالقول «إننا على ثقة بحكمة رئيس الحكومة حسان دياب، الذي لمسنا من جانبه عدم السماح بتمرير ملف مرسوم الكتاب بالعدل وغيره من الملفات المختلف حولها».

في العلن، تأتي هذه الدعوات لحث دياب على مقاطعة توقيع المرسوم بحجة فقدان التوازن الميثاقي بين المسلمين والمسيحيين. لكن، في السر، حكاية إبريق الزيت أبعد من حدود أزمة «التوازن» بين الطوائف، وتتخطاها إلى الأزمة بين «أبناء الطائفة» الواحدة. هذه المرة هي أزمة «البيارتة» و«سنّة» المناطق الأخرى. فإصرار جمعيات العائلات البيروتية والمفتي قباني، وما يمثّله من رمزية سياسية ودينية، وما قبلهما إصرار الحريري على رفض المرسوم، أساسه خلوّ مراكز العاصمة الشاغرة من ناجحين سنّة، وإن كان «سنّة» آخرون نجحوا بأعداد لا بأس بها في مراكز شاغرة كثيرة في المناطق (11 من أصل 34 ناجحاً مسلماً).

لكن، الحكاية التي لم يقلها بيوت وقباني، والحريري سابقاً، في العلن، تكفّل بها الناجحون من غير «سنّة العاصمة». وأخيراً، وجّه هؤلاء كتاباً إلى رئيس الحكومة حسان دياب، يشكون إليه «ظلم ذوي القربى»، داعين إياه إلى عدم «الإذعان لضغوطات مرجعيات دينية معروفة، تميّز بين سنّة بيروت وباقي السنّة في لبنان».

> دعا «الناجحون السنّة» رئيس الحكومة إلى عدم الإذعان لمرجعيات دينية تميّز بين سنّة بيروت وباقي السنّة في لبنان

على، ما يبدو، أن الرئيس دياب سلك طريق الحريري، إذ لمس منه أعضاء في لجنة متابعة المرسوم محاولة «فرملة» مسار التوقيع. فبعدما كان هو «السبّاق إلى الاتصال بوزيرة العدل ماري كلود نجم داعياً إياها إلى التعجيل بالمرسوم»، على حدّ قول أحد أعضاء اللجنة، بات اليوم غير قادر «على الخروج من جلدته». وجلدته هي «بيروتية» وليست «من الإقليم»، هذا ما يقولوه الناجحون من هناك. هؤلاء، وإن كانوا من أبناء بيئة الرئيس دياب، إلا أنهم ليسوا «طبقة أولى»، كما حال أبناء العاصمة. مع ذلك، ينسى «الغيورون» على مصلحة أبناء العاصمة، وهم يفرزون الناجحين، أن الشرط الأول في شروط مباريات مجلس الخدمة المدنية هو «الكفاءة والنزاهة». وهو ما ينسفه هؤلاء، كما نسف آخرون حق ناجحين آخرين، والملائحة قد تطول هنا، من ماموري الأحراج إلى المراقبين الجويين إلى خفراء الجمارك.

قبل أن يصطدم الناجحون مجدداً بحائط «الطبقية»، كان أن استبشروا خيراً بدياب، حتى قبل أن يصبح رئيساً للحكومة. كان ذلك «على إيام التكليف عندما زرناه وعرضنا عليه قضيتنا، ويومها قال: أنا جاي من رحم ثورة، وبمثلكن إلكن متل ما بمثّل أي مطلب محق»، يقول أحد أعضاء لجنة المتابعة. وقد وعد دياب حينها بأنه «سيوقّع المرسوم بعد تأليف الحكومة». وبعد التأليف، بقي دياب على وعده، إلى أن بدأت التصريحات العلنية من «البيارتة» المؤثرين، ومنهم المفتي السابق قباني، والتي كانت تحذّر من محاولة تمرير المرسوم «طالما أن السنّة البيارتة مش ممثلين». بعد ذلك، ضرب الرئيس دياب «فرام». وهو، إذ يعتبر أنه «نتاج» ثورة، إلا أن ما لم تستطع أن تغيّر فيه تلك الأخيرة هو «جلدته»، إذ إن الوعد الذي أطلقه سابقاً «ذهب أدراج الريح»، تقول مصادر لجنة المتابعة.

اليوم، يقف حق 70 ناجحاً بمباراة الكتاب بالعدل، 11 منهم «سنّة» (وواحدة من هؤلاء في بيروت) عند عتبة حقوق «البيارتة السنّة». وهذا ما يزيد النقمة لدى الناجحين، فإما تكون الدولة هي المرجع، وإما تكون المرجعيات الدينية. وفي حال كانت الأخيرة، «فلتقفلوا مجلس الخدمة المدنية، ولنُجر امتحاناتنا الجديدة لدى دار الإفتاء أو المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى أو بكركي».

على الغلاف

الحكومة تقرّر اليوم مصير الدفعة الثانية من «طائرات العودة»

«عدّادات» المناطق ترفع عدد الإصابات

على ضوء نتائج فحوصات آخر دفعة من المُغتربين، ستقرر الحكومة ما إذا كانت ستنظّم دفعة ثانية من رحلات إعادة هؤلاء. وفيما أعلنت وزارة الصحة تسجيل إصابتين جديدتين فقط، «توافدت» أرقام الإصابات ليلاً من كل من: بشري وعكار وبيرجا لتبقي حال الحذر قائمة. ولنُذكّر بأهمية رفع أعداد الفحوصات في المناطق قبل الخُصّيّ في أي سيناريو تفاؤلي. وعليه، أُقفل عداد كورونا ليلَ أمس، على 641 إصابة

هديل فرفور

الثانية عشرة والنصف من فجر اليوم، حطّت الطائرة الآتية من لندن لتختتم رحلات الدفعة الأولى من عمليات «إجلاء» اللبنانيين الهاربين من تفشّي وباء كورونا في بلاد الإغتراب، والذين تجاوز عددهم الألفين وفق وزارة الصحة.

الإعلان عن حالات إيجابية في بشرّي وشكّا وبرحليون وعكار وبرجا

وباستثناء العائدين من لندن فجراً، ومن جدة عصر أمس ومن بعدها فرنسا والغابون، يكون عدّاد كورونا الخاص بالمُغتربين قد أقفل على 27 إصابة من أصل 1928 عائداً، علماً أن تصدر نتائج فحوصات راكبي الطائرتين الأخيرتين الذين يتجاوز عددهم الـ 200 اليوم. وعلى ضوء هذه النتائج، يقرر مجلس الوزراء اليوم «إذا ما كنا سنقوم بجولة ثانية لإجلاء اللبنانيين من الخارج»، وفق رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي الذي لفت إلى أن الإصابات التي ظهرت على متن الطائرتين القادمتين من روما وباريس «كانت أقلّ مما توقعته اللجنة الوطنية لكورونا». وأضاف: «أعتقد أن هناك إمكانية لتجديد عملية نقل اللبنانيين من الخارج وفتح مطار بيروت».

ورغم «محدودية» الإصابات، حتى الآن، في صفوف الوافدين، إلّا أن هذا لا يعني أن هذه الأرقام لا تُؤثر على المسار الوبائي بالمُطلق، و«خصوصاً أن إصابات الوافدين سُجّلت في وقت كانت فيه أعداد إصابات المقيمين تُسجّل انخفاضاً». وفق المُتخصّص في علوم الجزيئيات الذرية والنانوتكنولوجيا الدكتور محمد حمية، لافتاً إلى أن أعداد الإصابات في الأيام القليلة الماضية «مُطمئنة حتى الآن». ونبّه الى ضرورة الحذر من الجولة الثانية «التي يجب أن تكون مرفقة بشرط أساسي يتمثّل بإجراء فحوصات الـpcr قبل المجيء إلى لبنان، على أن يأتي غير المُصابين فيما تتكفل السفارات اللبنانية بعلاج المُصابين».

ورغم أن أرقام الإصابات على صعيد المناطق اللبنانية لا تزال «مضبوطة»، إلا أن سيناريو التفاؤل والاطمئنان لن يستقيم ما لم تتضاعف أعداد فحوصات الـ pcr في المناطق، حيث يخضع 2155 شخصاً للحجر المنزلي (544 منهم من أصل 256 فحصاً (240 فحصاً للمُقيمين و16 للمُغتربين)، فيما أعلن مُستشفى رفيق الحريري تسجيل إصابة واحدة. وليلاً، أعلنت إدارة مُستشفى بشري الحكومي صدور نتائج 123 فحصاً أجريت لـ«يرتفع العدد الإجمالي للإصابات في قضاء بشري إلى 64. إلى ذلك، سُجّل عدد من المواقع الإلكترونية ليلاً إصابة عائلة (3 أفراد) عنصر في الدفاع المدني في مركز حلبا مُصاب بفيروس كورونا، ليرتفع إجمالي المُصابين في محافظة عكار إلى 24. كذلك، أعلنت بلدة برجا ليلا تسجيل إصابة جديدة.

وعليه، يكون عدّدا كورونا قد أقفل ليلاً على 641 إصابة، فيما لا يزال عدد المتعافين متوقفاً عند 80، والمتوفين عند 20، ما يعني أن عدد المُصابين الحاليين يبلغ 541 شخصاً.

وعليه، فإنّ النقاش الذي سيدور في مجلس الوزراء اليوم سيبحث في هذه المعطيات التي قد تكون مُقلقةً لرفع منسوب التأهب والاستعداد، وخصوصاً على صعيد المناطق مع التشديد على التدابير الكفيلة بتدارك الوضع كالحجر المنزلي وإجراءات التعبئة العامة مع ما تتطلبها من إجراءات «رديفة» تُمكّن المواطنين من البقاء في بيوتهم.

وفيما كان مقرراً أن يباشر الجيش اللبناني، اليوم، توزيع المُساعدات على العائلات التي وردت في السجلات الصادرة عن مجلس الوزراء، على أن تستتبع هذه الخطوات بأخرى مماثلة في الأيام المُقبلة. أعلن وزير الشؤون الاجتماعية رمزي المشرفية في بيان، مساء أمس، إرجاء التوزيع «نظراً لعدد من الأخطاء الواردة في اللوائح والى حين انتهاء الجيش من التدقيق فيها».

إلى ذلك، برزت مُجدّداً مُشكلة المُستشفيات الخاصة التي تُطالب منذ أشهر بدفع مُستحقاتها المتأخرة. وكان رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان قد حذّر من «كارثة استشفائية»، مُشيراً إلى أنه سيجري إعداد تصور لحلّ هذه المُشكلة وعرضها على مجلس الوزراء في الساعات الـ 24 المُقبلة. وقال كنعان لـ«الأخبار» إن هناك ضرورة لتأمين الحد الأدنى من الكلفة التشغيلية للمُستشفيات الخاصة، «لأن هناك أولوية بعدم إقفال أي مُستشفى في ظلّ الظروف الراهنة».

وعن تمنّع بعض هذه المُستشفيات الخاصة عن استقبال حالات مُصابة بكورونا، قال كنعان: «سنجتمع اليوم مع رئيس النقابة سليمان هارون وسنكون الأولوية لعدم انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية، وقد تخرج الأمور عن السيطرة، وترافقها توترات أمنية». وعلمت «الأخبار» أن أفكاراً عدة ستطرح في اجتماع اليوم.

(هروات طحطح)

المستقبل غائب والمساعدات البلدية متأخرة و«ناقصة»

البيارتة وحدهم في مواجهة الوباء

فيما اختار «زعيم البيارتة» سعد الحريري باريس لـ«الحجر المنزلي»، تُرك أهالي بيروت، في ظل أزمة اقتصادية حادة وأزمة وبائية أشد حدّة، وحدهم. غياب شبه تام لتيار المستقبل، وانتقادات لأداء دار الفتوى، واستياء من تأخر بلدية بيروت في توزيع المساعدات فضلاً عن قلّتها

ميسم رزق

لَمْ تكُن بيروت، المهشَّمة من جرّاء إهمال المُستورّقين سياسياً على ظهر أهلها، في انتظار أن يحُلّ «كورونا» ثقيلاً عليها لتعرف أنها «رأس مال انتخابي» يُستثمَر كل أربع سنوات مرة، فيما يختفي مُدّعو الوصاية عليها، في كل مرة، قبل أن تُلملَم «المتاريس» وتُرفع صور المرشحين والشعارات المسمومة. إلا أن الوباء أوصل أهلها أبعد مما كانوا يتخيّلون... إلى الجوع الكافر حرفياً. أزمة اقتصادية خانقة وبلطجة مصارف لم يكن ينقصها إلا إعلان حالة التعبئة العامة. هذه الأيام، فيما النفوس منكّسة تترقّب وصول «كرتونة الإعاشة»، لا صوت يعلو فوق «صوت» غياب تيار المستقبل وجمعية بيروت للتنمية التابعة له، في ظل قلّة حيلة» دار الفتوى، فيما مساعدات البلدية لا تزال أرقاماً على ورق!

بالمليارات اللبنانية، أعلنت بلدية العاصمة مشاركتها في حملات التبرّع لجهات مثل الصليب الأحمر والدفاع المدني ومُستشفيَي بيروت الحكومي والكرنتينا، إضافةً إلى 8 مليارات ليرة موزّعة على 40 ألف قسيمة شرائية تُستخدم في التعاونيات الكبيرة (200 ألف ليرة قيمة القسيمة)، و24 ألف حصّة غذائية. لكن، على أرض الواقع، وبعد شهر على قرارات التعبئة، تؤكد فعاليات في بيروت أن شيئاً من هذا كله لم يتحقّق بعد، «فالموازنة التي وافقت عليها وزارة الداخلية لم تُقرّ بعد». ما أُقرّ، حتى الآن، هو آلية التوزيع بعد انتهاء استقبال الطلبات، على أن يبدأ توزيع القسائم خلال أسبوعين، والحصص الغذائية بعد 20 الشهر الجاري. المصادر نفسها تستغرب أساساً قلّة ما رصدته البلدية في واحد من أصعب الظروف التي تمر على لبنان، إذ إن ما أُقرّ من حصص غذائية لا يتجاوز 24 ألف حصة، أي إنها عملياً تُغطّي 15 في المئة من العائلات البيروتية، فيما «مداخيل البلدية وإيراداتها تُدفع من جيوب سكان بيروت، ومن حق أهل المدينة أن يستفيدوا منها في هذا الظرف».

الاستياء نفسه ينسحب على دار الفتوى واتهامها بالتقصير في تلبية حاجات الفقراء. وجرى تداول معلومات عن استياء من الطريقة التي اعتمدت لتوزيع بعض الإعاشات، فضلاً عن تأخير التوزيع إلى ما قبل شهر رمضان. في المقابل، تؤكد مصادر «الدار» أن هناك عملية تبادل للداتا بينها وبين ائتلاف الجمعيات الخيرية «لتوزيع المساعدات على أكبر عدد من العائلات». لكنها تقرّ بغياب الرخم، بسبب «النقص في أموال الزكاة»، ولأن «أملاك الوقف التي يتهموننا بعدم استخدام عائداتها هي إما عقارات غير مستثمرة، أو أخرى مؤجّرة لم يسدد مستأجروها المستحقات عليهم بسبب سوء الأحوال الاقتصادية»، مشيرة إلى أن «المساعدات التي وُزّعت وصلت من مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد عن طريق السفارة الإماراتية في بيروت». وتلفت المصادر الى «مشكلة جديدة» تتمثّل في «جشع التجار

> **صراعات داخل «جمعية بيروت للتنمية» تؤدي الى استقالات**

الكبار الذين يرفضون تقاضي شيكات مقابل المواد التي نشتريها، ويُصرّون على دفع الأموال كاش بالدولار»!

اين تيار «المستقبل»؟

أكثر من شهرين على وصول «كوفيد 19» إلى بيروت، وبعد نحو شهر على إعلان حالة التعبئة العامة، ولا يزال «زعيم البيارتة» سعد الحريري «محجوراً» في منزله الباريسي، ومعه ساعده الأيمن الجديد، ورفيقه في «الحجز الفندقي» في ريتز الرياض، أحمد هاشمية الذي تكفّل منذ فترة بتولّي «جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية» (عاد أخيراً الى بيروت). وانعكس غياب الحريري «كوما» مستقبلية تامة على الأرض، إذ إن التيار، وفق العارفين، هو اليوم «الحلقة الأضعف» في حملات المساعدة. واقتصر عبء «الزعامة» على النائبة رولا الطبش جارودي التي أطلقت حملة «التكافل الاجتماعي» لتوزيع حصص غذائية ومساعدات طبية وأدوات تعقيم على مراحل بالتعاون مع «أصدقاء خيّرين». هذه الحملة، بحسب مطّلعين، «هي أقل بكثير ممّا يجب أن يقدمه التيار لأهل بيروت»، فيما يقول كوادر في المستقبل «إننا نعمل على قدر إمكاناتنا وننسّق مع الجمعيات والمخاتير ومفاتيح المناطق لتوزيع الحصص التي نستطيع تأمينها». يلفت هؤلاء الى تقديم الحريري مئة مليون ليرة للمستشفى الحكومي في حلبا، و400 مليون لتجهيز فندق «غراسياس» للحجر الصحي. كما أطلق التيار «حملة توعية صحية وإرشادات للوقاية، وأنشأ خلية أزمة من المنسقيات، لتعميم ثقافة التضامن الاجتماعي»، علماً بأنه ليس بالإرشادات وحدها تؤمن مقومات الصمود! اما الجمعية التي كان يفترض، في مثل «الظرف الكوروني» الحالي، أن تكون في طليعة المتصدّين لتلبية حاجات البيارتة، فقد انعكس غياب هاشمية عن البلاد فوضى في عملها وعلى التواصل بين أعضائها ومع الناس على الأرض، ما أدى إلى استقالة نائب رئيسها أسامة شقير قبل ثلاثة أسابيع، علماً بأن عمر التعيينات الجديدة في الجمعية أقل من شهرين!

يقول أحد المفاتيح الانتخابية في بيروت إن «أي معجزة لن تحصل وليس هناك من عصا سحرية. نُدرك ذلك جيداً»، لكن المدينة بعد انتهاء الوباء، كما يؤكد، «لن تكون كما قبله. هذه المرّة ستُشارك الشوارع المُتعبة في ساحات الانتفاضة بعدما تمنّعت عن ذلك سابقاً».

(هروات طحطح)

«الجامعة الأميركية» تصرف مياوميها

إيلده الغصين

«لا تعليق»، هو جواب الجامعة الأميركية في بيروت على سؤال «الأخبار» بشأن لوائح صرف لعمال مياومين لديها موزّعين بين المستشفى والجامعة. أولئك تشغّلهم الجامعة عبر طرف ثالث هو شركة «سامكو» للتهرّب من التبعات القانونية لعدم تثبيتهم، أو لصرفهم، أو للحسم من رواتبهم أو إلزامهم بالعمل بعدد أيام أقلّ شهرياً. هذا العدد تناقص ليصل إلى عشرة أيام في الفترة الأخيرة، ما يجعل رواتب هؤلاء أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور. عدد المصروفين من المياومين العاملين في الصيانة والتنظيف وسواهما، ومعظمهم في المستشفى، ناهز في الأسبوعين الأخيرين الـ60، وفق ما أعلن أكثر من طرف في الجامعة، في حين تُعِدّ الإدارة لوائح للشهر الجاري وأيار المقبل.

الصرف ليس معاناة المياومين الوحيدة، إذ يعانون أيضاً من سوء الحماية في ظلّ أزمة كورونا وصعوبة التنقّل مع إعلان التعبئة العامة وتوقّف النقل العام وقرار لوحات «المجوز مفرد»، لذلك فإنهم مضطرون إلى التنقّل على حسابهم الخاص من مناطق بعيدة للوصول إلى عملهم والحصول على «يوميّتهم». حجج الخسائر بسبب أزمة كورونا وانخفاض أعداد المرضى أو إقفال الطوابق، «لا نبرّر التعرّض للفئات الأضعف في ظلّ الظرف الصحي الراهن، في حين أن المؤسسة لم تشهر إفلاسها» (الحجّة القانونية) وهي راكمت أرباحاً في السنوات السابقة، أما الطلاب فهم يدفعون أقساطهم، ومن لا يدفع بسبب الإقفال سيدفع لاحقاً»، وفق مصادر مطّلعة على ملف المصروفين.

رئيس نقابة عمال ومستخدمي «الجامعة» جورج الجردي لفت في اتصال مع «الأخبار» إلى أنه «لا تبليغ رسمياً للموظفين الثابتين إلى حينه، في حين بدأ الإعلان عن لوائح صرف المياومين، وثمة تحرّكات عديدة لمنع أي مجازر جماعيّة بحقّ العاملين، خصوصاً أنّ المياومين الذين يعتبرون الحلقة الأضعف لا يشكلون عبئاً مالياً على المؤسّسة»، ويضيف «نرفض صرف المياومين أو المثبتين، خاصة في هذه المرحلة، وعلى وزارة العمل مسؤولية التحرّك». النقابة تتجّه إلى التحرّك ضمن اتحاد العاملين في القطاع الصحي في لبنان، وتُعِدّ لمؤتمر صحافي في الاتحاد العمالي العام.

> **يعاني المياومون أيضاً من سوء الحماية في ظلّ أزمة كورونا**

بما أنّ المياومين هم «الحلقة الأضعف»، اختار الطلاب المتخرّجون والأساتذة في الجامعة «خوض المعركة» باسمهم وباسم الموظفين الثابتين المهدّدين بدورهم، وأصدروا بياناً في هذا الخصوص، أمس، عبّروا فيه عن «قلقهم لاستغلال الجامعة العاملات والعمال المثبّتين والمياومين، وانتهاك قرارات وزارتي الصحة والداخلية بالطلب من عمالها المياومين الذهاب إلى العمل، ما يهدّد صحة العمال وأسرهم في ظل تفشّي فيروس كورونا». إدارة الجامعة بحسب البيان «تضع العاملات والعمال المياومين أمام حلّين: إما القبول بخصم مستحقات الضمان الاجتماعي من راتبهم الضئيل، أو التوقيع بشكل غير قانوني على ورقة تسرّحهم من العمل، ما أدى إلى تسريح حوالى 60 من العاملات والعمال المياومين في الأسبوعين الأخيرين»، وهي «قلّصت منذ تشرين الأول 2019 أيام العمل للعاملات والعمال المياومين، من 23 يوماً إلى 14 يوماً في الشهر. ومع بداية كورونا، خُفّضت أيام العمل إلى 10 أيام في الشهر، فانخفضت رواتبهم إلى نحو النصف، وهم يتقاضون مبلغ 41 ألف ليرة عن يوم عمل كامل». كما ناشدوا الإدارة «فسخ عقدها مع شركة سامكو التي توفّر عمالاً مياومين برواتب زهيدة وضمانات قليلة، لخفض التكاليف وتحقيق المزيد من الأرباح»، معتبرين أن «توظيف سامكو للعاملات والعمال المياومين لأكثر من 10 سنوات يتعارض مع قانون العمل اللبناني». وطالبوا الإدارة بـ«إعادة توظيف جميع عمال شركة سامكو (بعد فسخ العقد معها) في الجامعة الأميركية بشكل مباشر، وإعادة تشغيل العاملات والعمال الذين أجبروا على الاستقالة، ومنح جميع العاملين الحق في الحجر الصحي والحصول على رواتب كاملة تعادل عمل شهر كامل»، منددين بـ«عار استغلال الجامعة عاملاتها وعمّالها الذين يعملون بما يشبه السخرة».

«خطة طوارئ» في طرابلس: بدل مادي شهري لـ40 ألف عائلة؟

عبد الكافي الصمد

أخيراً... يعقد وزراء طرابلس ونوابها واقطابها اجتماعاً «طارئاً»، في معرض رشيد كرامي الدولي اليوم، للبحث في وضع «خطة عملية» وتشكيل لجنة طوارئ لإغاثة أبناء المدينة المتضرّرين بسبب توقّف أشغالهم والحجر المنزلي. الاجتماع «الطارئ» يأتي متأخراً بعد نحو شهرين على اكتشاف الإصابة الأولى بفيروس «كورونا» في لبنان، وبعد شهر من إعلان التعبئة، وسط مخاوف من انفجار اجتماعي في المدينة التي تحتضن أكبر نسبة من الفقراء.

مطلعون على المشاورات التي سبقت الاتفاق على موعد الاجتماع أوضحوا لـ«الأخبار» أن هناك «مخاوف جدّية في طرابلس من ردود فعل شعبية غاضبة بسبب الفقر والجوع والبطالة، إنْ بسبب تداعيات فيروس كورونا أو انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية، وقد تخرج الأمور عن السيطرة، وترافقها توترات أمنية». وعلمت «الأخبار» أن أفكاراً عدة ستطرح للبحث، من بينها دفع بدل مالي شهري لنحو 40 ألف عائلة محتاجة في المدينة، لمدة تتراوح بين 3 و4 أشهر، «عبر لجنة مستقلة من أشخاص موثوقين يتمتعون بنظافة الكفّ. وقد طُرحت أسماء من بينها الوزير السابق عمر مسقاوي وإمام الفتوى في دار إفتاء طرابلس الشيخ محمد إمام».

يأتي الاجتماع بعد نداء أطلقه وزير الشؤون الاجتماعية السابق رشيد درباس قبل أيام، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دعا فيه إلى «تضامن فاعليات المدينة، السياسيين والاقتصاديين، مع الكسبة اليوميين، ليس من باب التصدّق بل دفاعاً عن النفس»، محذّراً من أنّ «طرابلس معرّضة لأن تكون قنبلة بيولوجية رهيبة، لأن الناس فيها لا يلتزمون الحجر المنزلي بسبب الجوع والحاجة الذين يدفعانهم إلى الخروج لكسب رزقهم». ودعا درباس نواب المدينة إلى «الاستقالة من مناصبهم لأنهم استقالوا من مهامهم، وهم في غياب تام عن مسؤولياتهم»، واصفاً طرابلس بـ«اليتيمة منذ استشهاد الرئيس رشيد كرامي»، ومتّهماً البلديات بأنّها «تحوّلت إلى مجالس عقيمة بسبب الصراعات السياسية العقيمة».

نداء درباس دفع شخصيات سياسية في تيّار المستقبل إلى شنّ حملة عليه واتّهامه بـ«تصفية حسابات سياسية» و«البحث عن دور»، إلا أنه ردّ بإعلان أنّه لن يحضر الاجتماع، مقترحاً على المجتمعين تنظيم حملة إعلامية لجمع التبرعات والاستعانة بهيئات المجتمع المدني. الاجتماع سيحضره وزراء ونواب حاليون وسابقون ورؤساء بلديات ونقباء المهن الحرّة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة، وسيشكل هيئة متابعة «لوضع تصور لخطوات عملية»، وفق مصادر مطلعة، أوضحت أنّ «حسابات سياسية دفعت البعض إلى التريّث في إبداء موافقته على الحضور، أبرزها تيار المستقبل بسبب حساسيات تجاه حضور الوير السابق أشرف ريفي، ولأنّ اجتماعاً كهذا سيكون فيه حضور ممثلي التيار فيه كغيرهم، وليسوا على رأسه. لكنّ تأكيد كرامي نجيب ميقاتي والنائب فيصل كرامي حضورهما، دفع آخرين إلى تثبيت حضورهم، حتى لا يُفسّر غيابهم بأنه تقاعس عن مساعدة أبناء المدينة في ظرف صعب»، فيما سيغيب مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعّار عن الاجتماع، بعدما غُيّب عن المشاورات التي سبقته، بسبب علاقاته السيّئة مع أغلب القوى السياسية في المدينة.

> **لم تغب المحاكات السياسية عن الإعداد للاجتماع «الطارئ» المتأخر!**

على الغلاف

ترحيل مجنّدين وعمّال من دون إخضاعهم للفحوصات

السعودية «تنشر» الوباء في اليمن؟

لقمان عبد الله

سجّل اليمن، قبل أيام، أول إصابة بفيروس «كورونا»، قبل وصوله، شكّل الوباء هاجساً كبيراً في الأوساط السياسية والطبّية، بسبب اهتراء المنظومة الصحّية غير المؤهّلة أساساً، قبل أن تدمّر الحرب السعودية ما تبقّى منها. وتصاعدت المخاوف من أن يؤدّي تفشّي الوباء إلى تعميق المأساة الإنسانية، في ظلّ تواضع الإمكانات المحلّية وانهيار الخدمات بعد ستة

> **توافر 1500 سرير و400 جهاز تنفّس بعدما دمّر العدوان معظم المستشفيات**

أعوام من العدوان الذي أدّى، بحسب تقرير لوزارة الصحة في صنعاء، إلى تدمير أكثر من 469 منشأة صحّية وخسائر بعشرات المليارات من الدولارات للقطاع الصحي. وحال الحصار دون صيانة 97 في المئة من الأجهزة والمعدّات التي انتهى عمرها الافتراضي، فيما لم يحصل أكثر من 48 ألف موظف في القطاع على مرتّباتهم، وانقطع كثير من الأطبّاء والموظفين عن العمل جراء النزوح والظروف الاقتصادية، وغادر البلاد 95 في المئة من الكادر الطبي الأجنبي.

وكان وزير الصحة في اليمن طه المتوكل، حذّر الأسبوع الماضي من «كارثة إنسانية كبيرة» في حال وصول الوباء. وأكد في كلمة أمام مجلس النواب أن الدولة لن تتمكن من مواجهته بالشكل المطلوب لأنه سيتجاوز قدراتها الاستشفائية والمالية، مشيراً إلى أن عدد الأسرّة في المستشفيات هو 1500 فقط، إلى جانب 400 جهاز تنفّس اصطناعي فقط، فيما غالبية معامل الأوكسجين متوقّفة وتحتاج إلى صيانة. وطالب المنظمات الدولية بتوفير 1000 جهاز تنفّس اصطناعي بصورة عاجلة.

على أية حال، ما كان متوقّعاً حصل، إذ أعلنت «اللجنة الوطنية العليا لمواجهة وباء كورونا»، الجمعة الماضي، اكتشاف أول إصابة في مدينة شحر الساحلية في محافظة حضرموت الخاضعة لسيطرة التحالف. وقالت مصادر طبية إن المصاب الذي يعمل في ميناء شحر التقط العدوى بعد التواصل مع عامل هندي على متن باخرة رست في الميناء.

ولئن كان «كورونا»، بحدّ ذاته، يُعدّ خطراً يتهدّد اليمن بمناطقه كافة بمعزل عن خريطة سيطرة القوى، إلا أن الأخطر منه محاولات النظام السعودي الاستثمار في الأزمة وجعلها واحدة من أدوات الحرب كبقية الأوراق غير العسكرية، كالحصار والتجويع والتلاعب بالوضع المالي والاقتصادي. وهي محاولات تتكرّر في محطات كثيرة من عمر الحرب، لإجبار صنعاء على رفع الراية البيضاء.

وتوقّف مراقبون عند توقيت الإعلان عن الإصابة اليتيمة، حتى الآن، إذ أتت بعيد إعلان السعودية وقف إطلاق النار المؤقّت (لأسبوعين فقط) من طرف واحد. وتزامن مع حملة إعلامية سعودية تزعم أن صنعاء تخفي وجود الوباء لأسباب سياسية، وركّز الإعلام السعودي والإعلام الممول خليجياً، مع انكشاف الإصابة الأولى، على الوضع الإنساني في اليمن، وروّجت إحدى المحطّات السعودية التي تبثّ من دبي لاكتشاف 125 إصابة دفعة واحدة، ما طرح علامات استفهام، ليس من قبل حكومة صنعاء فقط، بل في صفوف وكلاء التحالف وبين الناشطين المحسوبين عليه.

(أ ف ب)

وقد وضع النظام السعودي وقف إطلاق النار من طرف واحد في إطار إتاحة الفرصة لمكافحة الوباء، ما زاد الشكوك حول أهداف ادّعاءاته. فإذا لم يكن الإعلان حقلة لتلميع الصورة أمام المجتمع الدولي، كان الأجدى رفع الحصار لتمكين اليمنيين من مكافحة الوباء ومعالجة المرضى الممنوعين من السفر للعلاج. غير أن صنعاء ترى أن الاستجابة السعودية المؤقتة لمبادرة الأمم المتحدة لوقف النار هي بسبب الأعباء المتلاحقة والمتاعب الجزرية التي تلاحق الرياض، وهي بحاجة إلى استراحة محارب للتخفّف من تلك المتاعب، وسعياً إلى كسب الوقت.

وفي هذا الإطار، عمدت المملكة، في الأيام الماضية، إلى إجراءات تتناقض وخطواتها، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- طرد الآف الآسيويين والأفارقة من الأراضي السعودية إلى الأراضي اليمنية، ولا سيما منافذ صعدة. وقد تفاعل ناشطون يمنيون مع مقاطع فيديو تظهر أعداداً كبيرة من المهاجرين الأفارقة في منطقة الرقو التابعة للمحافظة (شمالي اليمن) على الحدود مع السعودية، ما دفع حكومة صنعاء للتعامل مع حملات الطرد بحسم ومنع دخول المهجّرين إلى الأراضي اليمنية.

- إعادة مئات الجنوبيين المتطوّعين، الذين جنّدتهم السعودية، من معسكرات التدريب في الأراضي السعودية عبر مطار عدن، وتوزيعهم على معسكرات تابعة للتحالف من دون إجراءات الفحص الطبي. ولم تتورّع فعّاليات سياسية ومسؤولون في القطاع الصحي في هذه المناطق التي يسيطر عليها التحالف السعودي من تحميل الأخير مسؤولية انتشار الوباء.

- ترحيل آلاف اليمنيين العاملين في السعودية إلى بلادهم، بشكل عشوائي ومن دون تنسيق مع الجهات الرسمية أو منظمات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية. وقد شكّل تدفّق المرحّلين عبئاً على حكومة صنعاء التي باشرت على الفور بترتيب استقبالهم من خلال إنشاء مخيمات للحجر الصحي، رغم شحّ الإمكانات، وباشرت بإخضاع العديد منهم للفحوصات اللازمة.

وسجّلت حصيلة الوفيات اليومية بـ«كوفيد-19» في إسبانيا تراجعاً، أمس، مع إحصاء 517 وفاة، في 24 ساعة، ما يرفع الحصيلة الإجمالية للوفيات إلى 17,489، وهي الأعلى في أوروبا بعد إيطاليا، حيث بلغ عدد الوفيات 20,465، بعد تسجيل 566 وفاة جديدة. وكانت إيطاليا قد سجّلت، أول من أمس، 431 وفاة، وذلك بالمقارنة مع 619 حالة في اليوم السابق. ويعدّ هذا أقلّ عدد يومي للوفيات منذ 19 آذار.

وفي فرنسا، ألقى ماكرون كلمة تلفزيونية، أعلن فيها تمديد الحجر المنزلي العام إلى 11 أيار، على أقرب تقدير. واقرّ بأنّ فرنسا «لم تكن على استعداد كافٍ» لمواجهة أزمة الفيروس الذي كشف «ثغرات». وقال إنه حتى لو أن «الوباء بدأ يتباطأ»، حصلت «نقاط قصور كما في كل بلدان العالم، واجهنا نقصاً في القمصان والقفازات والسائل المطهّر، لم نتمكّن من توزيع كمامات

أكثر من نصف مليون إصابة في الولايات المتحدة

ترامب يلوّح بإعادة فتح الاقتصاد قريباً

رغم استمرار تفشي فيروس «كورونا» في الولايات المتحدة، حاصداً نحو 23 ألف ضحية ومسجّلاً أكثر من نصف مليون إصابة، لم يمنع ذلك دونالد ترامب من الإصرار على احتمال إعادة تحريك عجلة الاقتصاد بحلول آخر نيسان الجاري.

وظهر خلال الأيام القليلة الماضية مزيد من الإرباك والتخبّط ضمن الإدارة الأميركية بشأن كيفية التعاطي مع الأزمة. فقد أعلن ترامب حالة الطوارئ في كامل الولايات، ما يسمح لإدارته بتخصيص 50 مليار دولار في شكل مساعدات تُمنح للولايات والمؤسسات الصحية المحلية لمكافحة الفيروس. لكنّ ذلك لم يمنعه من التلويح بإعادة فتح الاقتصاد.

وسرى التناقض على تصريحات ترامب، أيضاً، إذ صرّح، قبل أيام، بأنّ قرار إعادة فتح الاقتصاد هو الأصعب الذي سيتّخذه، ليعلن بعد ذلك أنّ إغلاق الاقتصاد الأميركي صعب أيضاً. وقال إنه يريد عودة الحياة إلى طبيعتها في أسرع وقت ممكن، وإنّ القيود المشدّدة على التنقلات بهدف احتواء انتشار المرض لها ثمنها على الاقتصاد والصحة العامة.

يأتي ذلك في وقت تسبّبت فيه أوامر البقاء في المنزل المفروضة في أنحاء البلاد في تبعات ضخمة على الاقتصاد. وبينما توقّع خبراء اقتصاديون أن يصل عدد من خسروا وظائفهم إلى 20 مليوناً، نهاية الشهر الجاري، أعلن رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، الديموقراطي آدم شيف، أن طلبات الإعانة بسبب البطالة وصلت إلى 16 مليون طلب. ويثير هذا الواقع مخاوف وتساؤلات عن إمكانية استمرار إغلاق الأعمال والقيود على التنقلات والسفر.

ومن هذا المنطلق، قال ترامب في إحدى إحاطاته اليومية عن فيروس «كورونا»: «سأضطر إلى اتخاذ قرار، وامل من الله أن يكون القرار الصحيح، إنه أكبر قرار يتعيّن عليّ اتخاذه على الإطلاق». ولفت إلى أنّ الحقائق هي التي ستحدّد الخطوة المقبلة. ولدى سؤاله عن المعايير التي سيستخدمها للتوصل إلى القرار، أشار إلى جبهته، وقال: «المعايير هنا... هذه معاييري». إلّا أنّ خبراء الصحة العامة، ومسؤولين في إدارته، حذّروا من أنّ عدد وفيات المرض قد يصل إلى 200 ألف في الولايات المتحدة، خلال الصيف، إذا تمّ رفع الإجراءات غير المسبوقة لمكافحة المرض، والتي شملت إغلاق أغلب الأعمال. وتسري الإرشادات الاتحادية الحالية حتى 30 نيسان، ثم سيكون على الرئيس اتخاذ قرار بشأن تمديدها، أو البدء في تشجيع الناس على العودة إلى العمل والى شكل آخر طبيعية للحياة اليومية. وفي هذا الإطار، يواجه ترامب عراقيل من نوع آخر، إذ يقول خبراء في القانون إنّ رئيس الولايات المتحدة لديه سلطة محدودة جداً في أن يأمر المواطنين بالعودة إلى أماكن العمل، أو يأمر المدن بأن تعيد فتح المباني الحكومية أو وسائل المواصلات أو مشاريع الأعمال المحلية. وبموجب التعديل العاشر للدستور الأميركي، فإنّ حكومات الولايات لها سلطة حفظ الأمن للمواطنين، وتنظيم الخدمات العامة للرعاية الاجتماعية.

> **نشر ترامب وسماً يطالب بإقالة فاوتشي ما آثار تكهّنات بأنه يريد التخلّص منه قريباً**

رغم ذلك، شدّد الرئيس الأميركي، أمس، على أنّ قرار إعادة فتح الاقتصاد هو قراره وليس قرار حكام الولايات. وكتب على «تويتر»، «إنه قرار رئيس البلاد... الإدارة وأنا نعمل بشكل وثيق مع حكام الولايات وهذا سيستمر. سأتخذ قريباً قراراً بعد التشاور مع حكام الولايات وآخرين». وفي السياق، أعلن أنه سيكشف في الأيام المقبلة عن مجلس استشاري جديد، سيضم بعض حكام الولايات ويركّز على عملية إعادة عمل الاقتصاد الأميركي. ومن أجل تثبيت قرار ترامب، فإن عدداً من الولايات بدأ، بالفعل، وبرز دور فاوتشي على مستوى البلاد في قيادة مكافحة الوباء، حتى إنّ استطلاعات الرأي أظهرت أن نسبة كبيرة من الناس تثق به أكثر ممّا تثق بترامب. وقد ناقضت تصريحاته رؤية ترامب مرّات عديدة، إذ قام بتصحيح الرئيس في أمور علمية خلال الأزمة، بما شمل مدى فاعلية عقار «هيدروكسي كلوروكين»، وهو دواء قديم مستخدم في علاج الملاريا، في التغلّب على «كوفيد ــ 19». وفي آخر حلقات الخلاف بين الرجلين، سئل فاوتشي، خلال مقابلة على شبكة «سي أن أن»، عن تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، وثّق تحذيرات مبكرة وصلت إلى البيت الأبيض عن الفيروس المستجد، فأقرّ بأنّ تطبيق إجراءات العزل مبكراً كان من شأنه إنقاذ أرواح، لكنّه حذّر من أنّ عدداً من العوامل تتدخل في الأمر. وقال: «بالطبع كان من الأفضل أن يكون لدينا بداية مبكرة استباقاً للأحداث، لكن لا أعتقد أنه يمكنك القول إننا وصلنا إلى ما نحن فيه الآن بسبب عامل واحد فقط... الأمر معقّد للغاية». وفاوتشي مستهدف من الأصل من اليمين المتطرّف في البلاد بسبب مناقضة تصريحاته لرؤية ترامب، وقد تسبّبت التصريحات الأخيرة في مزيد من الانتقادات له. ونذد ترامب أيضاً بتقرير «نيويورك تايمز»، في عدة تغريدات نشرها أول من أمس، كما وصفه بأنه «زائف».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

عدد الإصابات يقترب من المليونين عالميّاً

ماكرون يعترف: فرنسا لم تكن مستعدّة

تسعى بعض الدول إلى تخفيف القيود على التنقل والحركة، من دون أن تتخلّى عن الحذر الكامل، مستغلّة انخفاض عدد الوفيات والإصابات التي يخلّفها فيروس «كورونا» على أراضيها. وفي وقت أعلنت فيه إسبانيا أنها اتخذت إجراءات في هذا السياق، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تمديد إجراءات الحجر إلى 11 أيار، مقرّاً بأنّ بلاده لم تكن على استعداد لهذه الأزمة.

يأتي ذلك فيما أودى الفيروس بحياة ما لا يقلّ عن 118,546 شخصاً حول العالم، وفيما يقترب عدد الإصابات من المليونين.

وفي السياق، اغتنمت السلطات الإسبانية التراجع في حصيلة الوفيات لتخفّف قليلاً، أمس، الحجر المنزلي الصارم. وفي حين يبدو أن تدابير الابتعاد الاجتماعي بدأت تُعطي نتائج، سمحت حكومة مدريد بمعاودة العمل إلى حد ما في المصانع وورشات البناء والمكاتب، بعد أسبوعين من «السبات» الاقتصادي. وقال رئيس الحكومة بيدرو سانشيز، أول من أمس: «ما زلنا بعيدين عن تحقيق النصر، عن اللحظة التي نستعيد فيها حياتنا الطبيعية»، في وقت لا يزال فيه 46,6 مليون إسباني يخضعون لحجر منزلي بالغ الشدة.

وسجّلت حصيلة الوفيات اليومية بـ«كوفيد-19» في إسبانيا تراجعاً، أمس، مع إحصاء 517 وفاة، في 24 ساعة، ما يرفع الحصيلة الإجمالية للوفيات إلى 17,489، وهي الأعلى في أوروبا بعد إيطاليا، حيث بلغ عدد الوفيات 20,465، بعد تسجيل 566 وفاة جديدة. وكانت إيطاليا قد سجّلت، أول من أمس، 431 وفاة، وذلك بالمقارنة مع 619 حالة في اليوم السابق. ويعدّ هذا أقلّ عدد يومي للوفيات منذ 19 آذار.

وفي فرنسا، ألقى ماكرون كلمة تلفزيونية، أعلن فيها تمديد الحجر المنزلي العام إلى 11 أيار، على أقرب تقدير. واقرّ بأنّ فرنسا «لم تكن على استعداد كافٍ» لمواجهة أزمة الفيروس الذي كشف «ثغرات». وقال إنه حتى لو أن «الوباء بدأ يتباطأ»، حصلت «نقاط قصور كما في كل بلدان العالم، واجهنا نقصاً في القمصان والقفازات والسائل المطهّر، لم نتمكّن من توزيع كمامات بالقدر الذي كنّا نودّه»، داعياً إلى «استخلاص كل العبر في الوقت المناسب». وسجل هذا البلد، أمس، 574 وفاة، فيما وصلت الحصيلة الإجمالية للوفيات فيه إلى 14,967، كما وصل عدد الإصابات إلى 136,779 حالة.

من جهة أخرى، أعلن ماكرون أنّه يتحتّم على فرنسا وأوروبا مساعدة أفريقيا على مكافحة فيروس «كورونا»، من خلال «إلغاء قسم كبير من ديونها». وقال إنه بمعزل عن «إعادة تأسيس» أوروبا، «علينا أيضاً أن نساعد جيراننا في أفريقيا على مكافحة الفيروس بمزيد من الفاعلية، مساعدتهم أيضاً على الصعيد الاقتصادي من خلال إلغاء قسم كبير من ديونهم».

> **اغتنمت السلطات الإسبانية التراجع في حصيلة الوفيات لتخفّف الحجر المنزلي الصارم**

أما في بريطانيا، ففي الوقت الذي خرج فيه رئيس الحكومة بوريس جونسون من المستشفى بعد تعافيه من الفيروس، أفاد مستشار بارز في حكومته بأنه يحتمل أن تصبح المملكة المتحدة البلد الأكثر تضرراً من «كورونا» في أوروبا. وجاء هذا التحذير من السير جيريمي فرار، أحد أبرز المستشارين العلميين، قبيل الإعلان عن تسجيل 737 حالة وفاة جديدة، لتبلغ الحصيلة حتى الآن 11,329 في البلاد، مع وصول عدد الإصابات إلى 88,621.

وفي إيران، أعلنت السلطات عن 111 وفاة جراء الفيروس، خلال 24 ساعة، مشيرة إلى «تراجع منتظم» في الإصابات الجديدة. ووصل عدد الوفيات في البلاد إلى 4,585، في حين سُجل 73,303 إصابات.

(الأخبار)

(أ ف ب)

حقّ الردّ

رد عن عادل دريق

نشرت صحيفتكم في عددها الصادر يوم الخميس 2020/4/2 (صفحة 2 و3) نبذات عن المرشحين للمراكز المالية واعتبرت أن الميزة الأساسية لابني عادل هي علاقتي بتيار المردة. لذلك يهمني أن أوضح وبصفتي الشخصية (بالرغم من أن السيد عادل دريق هو صاحب الحق بالرد) ما يأتي:

1- إن عادل يحمل شهادة أم بي اي بإدارة الأعمال، اختصاصي مصرفي من جامعة اس ام يو في دالاس تكساس منذ عام 1997 وهي من الجامعات الرائدة بإدارة الأعمال.

2- التحق عادل بالعمل مع بنك سوريا ولبنان منذ تخرجه في عام 1997 واستمر به الى حين استقالته في عام 2019 وعمل في المصرف المذكور في أقسام عدة بالإدارة المركزية ومديراً لفروع الدورة وطرابلس وزغرتا (وليس زغرتا وحدها) وكان عند استقالته مديراً لتطوير الأعمال في لبنان الشمالي، وخلال فترة عمله مثالاً يحتذى بالتفاني والإخلاص والنتاج بشهادة كل من عرفوه. وخلال فترة عمله، رفض عروضاً عديدة خارج لبنان وفاءً منه لوطنه الذي يحب ونحب ووفاء منه لأصحاب المصرف الذين تربطنا بهم علاقة تاريخية.

3- أما بخصوص علاقتي بالوزير فرنجية، فيهمني أن أوضح أنني فخور بعلاقة مع رمز من رموز الوفاء والصراحة.

4- إنني كمواطن في لبنان الذي نحبّ ونواجه مصاعب مصيرية خاصة بالشأن المالي والاقتصادي، أؤمن بأن المطلوب اليوم رجالات يتمتعون بالكفاءة العالية والجرأة والإخلاص لمواجهة المخاطر، وقد أكون متأثراً بمشاعري كوالد لكنني أؤمن بأن عادل يملك كفاءة المؤهلات لخدمة وطنه.

تفضلوا بقبول الاحترام
كبريال عادل دريق

توضيح من رئاسة «اللبنانية»

تعليقاً على ورد في عدد «الأخبار» (10 نيسان 2020) تحت عنوان «طرد طالبين من الجامعة اللبنانية... بجرم إبداء الرأي»، نؤكد أن الجامعة اللبنانية، رئاسة وهيئة تعليمية، حريصة كل الحرص على جميع طلابها. وهي تعمل جاهدةً، في هذه الظروف الاستثنائية، على توفير المنصّات التعليمية المناسبة حفاظاً على استمرارية التعليم لطلبة الجامعة ورفع الضغط النفسي عنهم، ومنع أية إمكانية لخسارة العام الدراسي. وهي تستمر في معالجة الثغرات التي يمكن أن تواجه هذه التجربة الجديدة التي حوّلت الجامعة من التدريس التقليدي في مبانٍ وقاعات مغلقة إلى التوسّع على مساحة الوطن لتصل منصّاتها التعليمية إلى منزل كل طالب فيها.

وفي الوقت نفسه، تسعى الجامعة اللبنانية إلى أن تحفّز طلابها على التكيّف مع التحدّيات الجديدة، وتكرّس في نفوسهم أهمية الحفاظ على مصداقية العمل الأكاديمي وعدم التسرّع في إطلاق الأحكام قبل الاطّلاع بموضوعية على جميع جوانب المسائل قيد البحث، وعلى عدم اجتزاء الحقائق حتى لا تأتي المواقف بعيدة عن الواقع وما يمكن أن يبنى عليها من تأثيرات سلبية على أهل الجامعة.

إن قرار الفرع الثالث في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتعليق مشاركة طالبين اثنين في المنصة التعليمية لثلاثة أيام أتى في سياق التعامل مع محاولات التشويش والإساءات التي ساقها الطالبان المعنيان، والتي تخرج عن مفهوم إبداء الرأي وحرية التعبير. وهذا القرار يقع ضمن صلاحيات عمادة الكلية ومجلس الفرع ومديره، ويتوافق مع قانون الجامعة بشأن كل ما يمكن أن يضرّ بالعملية التعليمية.

والجامعة اللبنانية تركّب بالنقد البنّاء، وتحرص على حرّية التعبير وإبداء الرأي. ومن هذا المنطلق فقد نظرت بإيجابية إلى افتتاح طلبة الجامعة عشرات الصفحات الالكترونية العامة التي يتبادلون عبرها وبكل مسؤولية ما يهمهم من موضوعات. كما أن وسائل الإعلام تستضيف العديد من أساتذة الجامعة في حوارات ومقابلات حول موضوعات تقع ضمن اختصاصاتهم أو في شؤون عامة أخرى. وهم يتحدّثون ويُعربون عن آرائهم بكل حرّية ويلقون التشجيع من إدارة الجامعة التي تعتبر أن أساتذتها وطلابها يلعبون دوراً حيوياً وهاماً في خدمة المجتمع.

وتأمل الجامعة اللبنانية أن تكون وسائل الإعلام عضداً وسنداً لها في جهودها لخدمة طلبة الجامعة وتقديم أفضل تعليم ممكن لهم وفتح آفاق المستقبل أمامهم ليقوموا بدورهم في خدمة وطنهم ومجتمعهم.

البروفسور فؤاد أيوب
رئيس الجامعة اللبنانية

على الغلاف

في زمن «كورونا»... الألعاب الإلكترونية تحتلّ عالم الرياضة

لا شكّ في أن تفشّي وباء «كورونا» في القارات المختلفة بدّل كثيراً من العادات المتّبعة على الصعيد الاجتماعي. وهذا التبدّل انسحب أيضاً إلى المنافسات الرياضية التي لا يستطيع الرياضيون العيش من دون تحدّياتها، فكان الحلّ لـ«التباعد الاجتماعي» عبر التواصل الإلكتروني، حيث حلّت ألعاب الفيديو بدلاً من النزالات الطبيعية

شربل كريم

لم تعرف ألعاب الفيديو يوماً إقبالاً على صورة تلك التي نشهدها اليوم، فبات مصيبة «كورونا» بمثابة الإنعاش لهذا القطاع، وخصوصاً مع توجّه شريحة كبيرة من محبّي الرياضة لتعبئة الفراغ الذي خلّفَه تجميد الأحداث الرياضية عبر الانخراط في منافسات ومباريات «أونلاين» جعلت التواصل مع محيطهم وعالمهم الرياضي أمراً متاحاً، وأبقت على خيطٍ يربطهم بحبّهم الأول والأخير.

والأهم أن الطفرة التي تشهدها ألعاب الفيديو باتت تدرّ أرباحاً على شركاتٍ كانت حتى الأمس القريب تبحث عن سبلٍ جديدة لتسويق نفسها ومواكبة التطوّر التكنولوجي السريع، الذي يتطلّب منها عملاً دائماً لتقديم المنتج الأفضل في ظلّ المنافسة الشديدة

> وصل عدد متابعي أحد السباقات عبر «الإنترنت» إلى 900 ألف
>
> ديربي ميلانو بين إنتر وميلان لُعب «online»

بين أطرافٍ مختلفة.

وبالطبع لم تعُد الأحداث الكبرى على غرار كأس العالم لكرة القدم أو غيرها، هي المناسبة الأساس لرفع مستوى المبيعات والإقبال على ألعاب الفيديو، إذ إن «الحجر المنزلي» أصبح حدثاً بحدّ ذاته بالنسبة إليها، وذلك انطلاقاً من انخراط عددٍ من نجوم الرياضة في المنافسات الإلكترونية، ما خلق تسويقاً أوتوماتيكياً للألعاب الأكثر شهرةً وجماهيريةً.

أقل جهدا وأكثر متعةً

صحيح أن خوض المنافسات الرياضية عبر ألعاب الفيديو يكلّف جهداً أقل بالنسبة إلى الرياضيين، لكنه بلا شك يبدو أكثر متعةً مقارنةً بجلوسهم طوال النهار في منازلهم وهم يتابعون الأحداث المؤجّلة عن «كورونا» لتزداد حالة الإحباط التي يعيشونها أصلاً جرّاء ابتعادهم عن الملاعب.

تلك الملاعب التي ابتعد عنها الجمهور أيضاً، والذي بات ينتظر إطلالات النجوم مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمعرفة الشيء الجديد عنهم. لذا فقد استقطبت العديد من المنافسات الإلكترونية عدداً هائلاً من المتابعين الذين تحمّسوا لها بشكل لا يقلّ شأناً عن متابعتهم لها من المدرّجات أو عبر شاشات التلفزة.

وهذا الأمر ينطبق على «دربي» ميلانو بين القطبين ميلان وإنتر، حيث قاد «الروسونيري» البرتغالي رافايل ليا، و«النيراتزوري» سيباستيانو إسبوزيتو. لقاء هدَف إلى تعويض توقف مباريات «سيري آ»، وبينها اللقاء الشهير بين الغريمَين. وطبعاً كان الهدف الأساس مساعدة الناس على نسيان المصيبة التي حلّت في الشمال الإيطالي، وإعادة تذكيرهم بأن إرادة البقاء تجعل من الإنسان قادراً على خلق مساحةٍ لنفسه من أجل تخطّي أي أزمة والعودة إلى الحياة الطبيعية.

الأمر نفسه كان قد حصل في إسبانيا، إذ بعد تجميد «الليغا» وترحيل لقاء الجارين ريال بيتيس وإشبيلية، أخذ مهاجم الأول بورخا إيغليسياس، ومدافع الثاني سيرجيو ريغيلون المباردة، فأقاما «دربي» خاصاً عبر لعبة «الفيفا»، وقد شاهده 60 ألف شخص عبر شبكة «الإنترنت».

رقمٌ كبير يوازي سعة ملعب، عوّض من خلاله الطرفان ما فاتهما في الدوري، وهي المسألة التي وصلت إلى إنكلترا التي تتنفس كرة القدم، فكان ناديا وأتفورد وليستر سيتي يتقاسمان نقاط مباراتهما المؤجّلة بعد نزالهما الإلكتروني، والذي بات معتمداً في بلدان أوروبية عدّة، حيث ذهبت بعض الأندية حتى إلى تسمية لاعب يمثّلها في المنافسات المشتعلة في الوقت الحالي.

منافسات دخلها أكبر النجوم بالفعل، فكان نجم ريال مدريد ماركو أسينسيو يعوّض غيابه الطويل عن الملاعب بسبب الإصابة، بالاحتفال بفوزه بلقب إحدى الدورات التي جمعت عدداً كبيراً من لاعبي الدوري الإسباني الذين اشتاقوا للاحتفال بالأهداف.

كذلك، لجأ إحد أندية الدرجة الثانية في إنكلترا وهو لايتون أورينت إلى تنظيم بطولة «أونلاين» تضم 128 فريقاً، نقل غالبيتهم المباريات عبر صفحاته الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، ما أمّن مدخولاً مقبولاً تمّ جمعه وتقديمه إلى جمعيات خيرية أو أندية تعاني مالياً في الدرجات الدنيا بسبب توقف المنافسات.

فاز اللبناني ـ الالماني محمد حرفوص العام الماضي ببطولة العالم لكرة القدم الإلكترونية (عن الويب)

الشركات تحتفل بالنصر

وإذا كان العالم يبدو حزيناً بعد تراكم مصائب «كورونا»، فإن الشركات المطوّرة للألعاب يمكنها أن تحتفل بعد ارتفاع أسهمها في أسواق الأموال. هي أصلاً شركات ثرية جداً، إذ أن شركة على غرار «E-Sports» تساوي قيمتها مليار دولار، وهي قيمة سترتفع وفق الحسابات المالية مع إطلاق منافسات منظّمة عبر «الإنترنت» لبطولات شعبية، أمثال الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم، دوري كرة السلة الأميركي الشمالي للمحترفين، وبطولة العالم للفورمولا 1.

وهذه القيمة ترتفع أيضاً في كلّ مرة ينخرط فيها أحد نجوم هذه الرياضات في المنافسات، تماماً كما حصل في سباق نُظّم عبر أحد المواقع المرتبطة بالشركة المذكورة، وذلك لتعويض إلغاء سباق جائزة أوستراليا الكبرى الافتتاحي للموسم الجديد.

وفي السباق الافتراضي كان أبرز المشاركين سائق فريق «ريد بُل» للفورمولا 1 الهولندي ماكس فيرشتابن، وبطل سباق «إنديانابوليس 500» الشهير الفرنسي سيمون باجونو. أما المفاجأة فكانت في عدد الذين تابعوا السباق مباشرة حيث تخطّوا الـ 515 ألف شخص!

هو أمر غير طبيعي بالتأكيد، أي أن يصل عدد متابعي أحد السباقات إلى أكثر من نصف المليون، ما يحتّم على منتجي اللعبة والمسابقة خلق جوانب حقيقية بشكل أكبر، خصوصاً مع انخراط سائقين محترفين وأبطال فيها، وحتى من خارج رياضة المحركات، أمثال مشاركة البلجيكي تيبو كورتوا حارس ريال مدريد الإسباني في سباق نظّمه أيضاً، بعد إلغاء «الفورمولا إي» الفرنسي جان - إيريك فيرنيي.

أما الفورة السوقية الأكبر فقد شهدتها الولايات المتحدة مع بلوغ عدد الإصابات فيها بـ«كورونا» مستوى قياسياً، الأمر الذي عزّز شعور الكثيرين بأن المنافسات الرياضية قد تلغى تماماً ومنها «NBA». لذا لجأ فريق فينيكس صنز مثلاً إلى لعب بقية مبارياته في الموسم العادي عبر ألعاب الفيديو ونقلها مباشرةً إلى جمهوره، وقد تولّى بعض لاعبيه قيادة الفريق، الأمر الذي شدّ جمهوراً أكبر لمتابعة المباريات.

وبطبيعة الحال فإنّ الأميركيين هم أصلاً الأكثر ممارسةً لألعاب الفيديو في العالم، إذ تشير تقارير متخصصة إلى أن هناك حوالى 150 مليون لاعب في البلاد، وهو عددٌ مرشّح بالتأكيد للارتفاع مع فرض البقاء في المنازل لتفادي تفشي الوباء أكثر. وبفعل هذا العدد الضخم والمتزايد أصبح بالإمكان تنظيم منافسات تمنح جوائز مالية، وهو ما حصل في سباق ضمّ 35 سائقاً فقط لكن شاهده 900 ألف شخص. أما بطله فكان ديني هاملين الفائز بسباق «دايتونا 500» 3 مرات، وقد جلس في منزله حافي القدمين وخلفه ابنته وهي تشجّعه، ليفوز بجائزة مالية قدرها 40 ألف دولار.

هو عصر الألعاب الإلكترونية فعلاً، وهي بلا شك تساعد في مكان ما على إبقاء الناس في منازلهم، وذلك من خلال جذبهم إلى منافسات جديّة أو حتى إعطائهم فرصةً نادرة للتنافس مع هذا النجم أو ذاك. لكن الأكيد أن إحساس الملاعب والمنافسات الحقيقية لن يعوّضهما شيء، وسيبقى الحنين لها حاضراً حتى زوال «كورونا» وعودة الحياة الرياضية إلى طبيعتها الإنسانية.

بطولة جديدة في إنكلترا

أطلق الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم يوم الجمعة الفائت مسابقة لكرة القدم الإلكترونية، بمشاركة 16 لاعباً من أندية البلاد وخارجها. وأطلق على المسابقة اسم «كرة القدم هي أن تبقى في منزلك». ويشارك في البطولة الإلكترونية لاعب مانشستر يونايتد ماركوس راشفورد، لاعب ليفربول ترينت ألكسندر آرنولد، وكذلك جيمس ماديسون وكولوم هادسون أودوي وتاني إبراهام وتود طونويل وريان سيسغنون وجايدن سانشو، واللاعبة لوسي برونز المحترفة في نادي ليون الفرنسي. ويشاهد الجمهور هذه المباريات مباشرة عبر الحساب الرسمي للاتّحاد الإنكليزي في تويتر ويوتيوب.

من المتوقع ان تعود المنافسات في حزيران المقبل (عن الويب)

الكرة الأفريقية لن تستسلم للفيروس!

أكّد المغربي عبد المنعم بـا، الأمين العام بالوكالة للاتحاد الأفريقي لكرة القدم (كاف)، أنه لا توجد أيّ نيّة لإلغاء مسابقتَي دوري الأبطال وكأس الاتّحاد، بعد أن تم تأجيلهما لأجل غير مسمّى بسبب تفشّي فيروس كورونا المستجد. وقال بـا في تصريحات تلفزيونية: «نأمل أن تنتهي هذه الأزمة في أقرب وقت حتى تُستكمل المسابقات الأفريقية»، مضيفاً: «لا نريد أن نلغي أيّ مسابقة، لكن سنحاول أن نؤجّلها حتى يتم تأمين اللاعبين». وتابع «نحن على تواصل مستمرّ مع منظمة الصحة العالمية وعندما قرّرنا تأجيل بطولة أمم أفريقيا للاعبين المحليين التي كانت مقرّرة في نيسان/أبريل الجاري في الكاميرون، كنا على تواصل معها».

وأوضح بـا الذي عُيّن مطلع آذار/مارس الماضي بالوكالة خلفاً لمواطنه معاذ حجي المستقيل من منصبه لأسباب شخصية «نتبع كل التعليمات الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا، الأمر مبكر لخطّط عودة المسابقات، لكن الموقف هو تأجيل كل المسابقات».

وكان من المقرّر أن يُقام الدور نصف النهائي لدوري الأبطال في الأول من أيار/مايو ذهاباً والثامن منه إياباً، وذلك بين الرجاء البيضاوي المغربي والزمالك المصري من جهة، والوداد البيضاوي المغربي والأهلي المصري من جهة أخرى. أمّا الدور نصف النهائي لكأس الاتحاد، فكان مقرراً في الثالث من أيار/مايو ذهاباً والعاشر منه إياباً، ويجمع بين نهضة بركان وحسنية أكادير المغربيين من جهة، وبيراميدز المصري وهوريا كوناكري الغيني من جهة أخرى. وعن المواعيد المُقترحة لاستئناف مواجهات الدور نصف النهائي من مسابقتي دوري الأبطال وكأس الاتحاد، قال بـا:

> كأس الأمم الأفريقية المقبلة ستكون في فصل الشتاء

«نحن محظوظون لأنّنا على وشك الانتهاء من المسابقتين، ونأمل أن تكون الأزمة قد رحلت مع حلول الصيف على أن يتمّ تحديد الموعد الذي سيتم من خلاله استكمال المسابقتين حسب تطوّر الأمور». وأشار إلى أن عودة المباريات «ستكون في منتصف حزيران/ يونيو أو تموز/ يوليو وفي أسوأ الأحوال ستكون في آب/ أغسطس، لكن في كلّ الأحوال لن يتم إلغاء المسابقتين وسيتم استكمالهما». وكان الاتّحاد الأفريقي اختار منتصف الشهر الماضي مدينة دوالا الكاميرونية (ملعب جابوما الجديد) لاستضافة المباراة النهائية لمسابقة دوري الأبطال، والرباط (ملعب الأمير مولاي عبد الله) لنهائي كأس الاتحاد (الكونفدرالية). وسيكون هذا الموسم الأول الذي تُختتم فيه المسابقتان بمباراة نهائية واحدة بدلاً من دور نهائي من ذهاب وإياب، وذلك بموجب قرار اتّخذه الاتحاد القاري في صيف العام الماضي. في المقابل، أكّد بـا أنه «إذا استمرت أزمة انتشار فيروس كورونا، سيكون لا خيار أمامنا إلا تأجيل كأس الأمم الأفريقية في الكاميرون والمقررة في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير المقبلين بالكاميرون»، مشيراً إلى أن هذا التوقيت اختاره مسؤولو الكاميرون بسبب سوء المناخ صيفاً في بلادهم. وتابع «أما إذا كانت الكاميرون في أفضل حال بدون فيروس كورونا، سيكون الموقف معقداً أيضاً، وفي حال اعتذار دولة أو دولتين سيكون الأمر سهلاً في تعويضهما لكن مع هذه الجائحة سيكون صعباً استكمالها». وأشار إلى أن النسخ القادمة من كأس الأمم الأفريقية ستكون في موعدها الأساسي وهو حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو، وأن إقامة النسخة المقبلة في الشتاء «استثناء فقط».

(الأخبار)

سيباستيان لوب يتحدّى الملك

لم تسلم بطولة العالم للراليات من الفوضى التي أحدثها فيروس كورونا المستجد في روزنامة الأحداث الرياضية لهذا العام، لكن بطل العالم تسع مرات الفرنسي سيباستيان لوب يحاول التعويض من خلال «البلاي ستايشن». وبما أنه قرّر خوض راليات محدودة كلّ موسم منذ تتويجه القياسي التاسع والأخير عام 2012، اكتفى لوب هذا الموسم بالمشاركة على متن هيونداي في الجولة الافتتاحية التي أُقيمت في مونتي كارلو حيث حلّ سادساً، ثم غاب عن راليي السويد والمكسيك قبل أن يتّخذ القرار بتعليق الموسم حتى إشعار آخر بسبب فيروس «كوفيد-19». ومن منزله في سويسرا، ينشط لوب على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل إطلاع مشجعيه على الأجواء اليومية في ظلّ الحجر المنزلي الذاتي، وتتراوح نشاطاته من ركوب الدراجة النارية في المطبخ إلى محاولة تمضية الوقت من خلال الألعاب الإلكترونية، لا سيما «البلاي ستايشن» حيث يُبقي نفسه في أجواء الراليات، على الرغم من أن الشعور غير مماثل للجلوس خلف مقود سيارة الرالي الحقيقية بحسب ما أفاد ابن الـ46 عاماً. وقال لوب: «أنا ألمس المقود عبر البلاي ستايشن. الأمر ليس مماثلاً (لقيادة سيارة حقيقية) لكنه يساعدنا في قضاء الوقت... بما أن الراليات نشاطي الرئيسي ولا يمكنني القيام به، فهذا يغيّر حياتك قليلاً».

نجوم البرتغال يدعمون بطولة الهواة

أعلن الاتحاد البرتغالي أمس الاثنين عن تنازل النجم كريستيانو رونالدو وزملائه في المنتخب الوطني وأعضاء الجهاز الفني عن نصف قيمة المكافآت التي حصلوا عليها لبلوغهم نهائيات كأس أوروبا 2020، من أجل مساعدة كرة القدم للهواة في بلادهم التي تأثرت بتفشي فيروس كورونا المستجد. والغيت مسابقات كرة القدم للهواة بسبب فيروس «كوفيد-19» ما أدى الى تداعيات مالية قاسية على أنديتها. وقال الاتحاد في بيان إن هذا التبرّع من شأنه أن «يعزّز» صندوق الدعم الذي أنشأه لمساعدة الاتحادات الإقليمية وأندية الهواة بمبلغ قدره 4,7 ملايين يورو. وسبق أن أعلن الاتحاد البرتغالي الأربعاء الفائت عن إنهاء الموسم الحالي لمسابقات الهواة من دون تحديد أيّ فائز في الوقت الذي لم يعلن فيه عن أيّ موعد بشأن استئناف الدوريات المحترفة. وقال بيدرو برونشا رئيس رابطة الدوري التي تشرف على المسابقات المحترفة في البلاد في أواخر آذار/مارس الفائت: «من المهم جداً أن تصل البطولات إلى نهاية، لأن ذلك سيسمح بإيجاد استقرار من شأنه أن يساعد في الاستعداد للموسم المقبل، ونحن على علم بمن يمكنه خوض المسابقات الدولية (الأوروبية) وهوية البطل ومن هبط».

ولن يتمكن منتخب البرتغال بطل أوروبا عام 2016 من الدفاع عن لقبه هذا العام بعدما أرجأ الاتحاد الأوروبي للعبة نهائيات كأس القارية إلى الصيف المقبل بسبب تفشي فيروس كورونا الرهيب في القارة العجوز.

على الغلاف

«كورونا» كشف انحياز النظام الصحي إلى عالم المال

حسين منصور *

في الـ«كورونا»: بداية، واحتراماً للمنهج العلمي الذي أنتمي إليه، أرى لزاماً عليّ استبعاد نظرية المؤامرة، القائمة على تصنيع وخروج هذا الفيروس من المختبرات الصينية أو الأميركية. هذا لا يمنع وجود مختبرات بحثيّة حول العالم، تعمل على إنتاج فيروسات لأسباب طبيّة أو غير طبيّة، وبعض من ميزانية هذه المختبرات تأتي مباشرة من أجهزة عسكرية أو استخبارية تعمل، ومنذ عشرات السنين، على استغلال النتائج العلمية في خدمة مشاريع عسكرية، والتاريخ مليء بالأمثلة. أذكر شخصياً، في بداية عملي في جامعة هارفرد في أميركا أواخر الثمانينات، أنّ أكبر مساعدة مالية حصلنا عليها لأبحاثنا في زرع الخلايا العصبية أتت من الدائرة العلمية للجيش الأميركي.

أما الثابت في الأوساط العلمية، حالياً، أن فيروس «كوفيد ـ 19» قد خرج من أسواق ووهان الصينية، حيث يوجد مخزون كبير من «كورونا» في الخفافيش، انتقل إلى حيوان آخر بسبب تكديس هذه الحيوانات الحية في أقفاص فوق بعضها البعض، وبانتقاله إلى الإنسان، اكتسب نوعاً من الشراسة جعله أكثر خطورة (بتغيير أحد حوامضه النووية)، خصوصاً النوع L الذي ينتقل حالياً من إنسان إلى آخر. وعليه، فإن «كورونا» الخفاش و«كورونا» الإنسان يتشابهان من حيث تركيب الحمض النووي بنسبة أكثر من 95%، ما يعني أنّ تصنيعه في العمل المخبري أمر صعب جداً، إلّا أنّ ذلك يعني أيضاً، وللأسف، إمكانية بقائه لعدة أشهر وعودته بشكل دوري كحال الإنفلونزا، وذلك بإمكانية حدوث طفرات جينية تغيّر تركيبته وتغيّر المادة البروتينية الخاصة به، والتي يعمل الجميع عليها الآن لإنتاج اللقاح. ولكن لا بدّ من الإشارة، في هذا المجال، إلى أنّ «كوفيد ـ 19» يملك نوعاً من الاستقرار الجيني بنسبة كبيرة، فهو يتشارك مع فيروسات أخرى نسبة عالية من التسلسل الجيني المتجانس. وهذا ما يفسّر لجوء البعض إلى اقتراح لقاحات قديمة لمحاولة تقوية المناعة الطبيعية للجسم. وللأسف، لم يجد مصنّعو اللقاحات عند ظهور «سارس» (SARS) جدوى مالية لإنتاج اللقاح له. هذا الـ«سارس» الذي يتشابه مع «كورونا» بأكثر من 80% من تسلسل الحوامض النووية.

أما في ما يخصّ العلاج: فإنّ العمل حالياً، وفي أكثر من مختبر في العالم، يرتكز أساساً إلى إنتاج اللقاح، أخذين بعين الاعتبار القطعة الأساسية من البروتين الخاصة بـ«كوفيد ـ 19»، والتي أصبحت معروفة لدى الجميع. إلّا أن تطوير هذا اللقاح لن تظهر نتائجه قبل آخر السنة الحالية، متفائلين بالكشف السريع الذي حصل خلال أسابيع للخريطة الجينية لهذا الفيروس ولتطوّر التقنيات الحديثة، وكذلك للضوء الأخضر من المؤسّسات العلمية لاختصار بعض محطات المنهجية العلمية البطيئة والمتّبعة اعتيادياً (مع الانطباع الشخصي بأنّ الصين ستكون السبّاقة في هذا المجال).

كلّ الاقتراحات العلاجية المعروضة حالياً في الوسط العلمي، تتركز على علاج العوارض أي على وقف الهَيَجان الفيروسية داخل الجسم، بما يعطيه فرصة للدفاع عن نفسه، والدواء الذي اقترحه البرفسور راوول من مرسيليا يدخل في هذا الإطار، أي إعطاء جرعات من الـ«كلوروكين» في الأيام الأولى للإصابة بالمرض، لا تقضي على الفيروس مباشرة، ولكن تحمي من الضرر الآتي على خلايا الرئتين. إلّا أن ـ وأسمح لنفسي بهذه الكلمات كوني أعايش الوسط العلمي الفرنسي منذ أكثر من خمسة وأربعين عاماً ـ مشكلة الـ«كلوروكين»، والدكتور راوول، هي أبعد من المشكلة العلمية (وبالرغم من عدم اعتماد المنهجية العلمية المتّبعة عادة)؛ فهي مشكلة متشعّبة وقديمة:

ـ إدارية تتعلق بمراكز الأبحاث في فرنسا وتوزيع ميزانياتها.

ـ سياسة وقوة بعض مجموعات النفوذ داخل الوسط العلمي.

ـ مالية بحسابات للشركات المصنّعة للدواء وتأثيرها داخل الوسط العلمي (السعر المنخفض لـ«كلوروكين» لا يناسب الطموحات المالية لهذه الشركات).

فالدكتور راوول يصارع، باسم مجموعة ضعيفة النفوذ داخل الأوساط العلمية، كل استثمار حيثان الإدارة والسياسة والمال في أوروبا.

في الخطة الصحية: أصيبت كل حكومات العالم من شرقها إلى غربها، عند ظهور الفيروس وقبل مرحلة الاحتواء، بعنصر المفاجأة لعدم معرفتها المسبقة بخصائص هذا الفيروس الجديد، وتأثيره على جسم الإنسان. إلّا أن قدرة الصين على مواجهته وسرعة القرار بالخطة الصحية وتنفيذها ميدانياً، كانت مذهلة من ناحية احتواء الوباء ومنعه من التمدّد إلى مناطق أخرى. والجميع، خصوصاً الغرب، كان يراقب كيفية إنشاء مستشفى ميداني بسعة 8000 سرير في وقت قصير جداً مع التجهيزات اللازمة، مترافقاً مع الحجر المنزلي واحترامه من قبل الناس في مدينة ووهان. وبرأينا، فإنّ عناصر القوة في موقف الحكومة الصينية تكمن في:

ـ السرعة في إعداد الخطة الصحية المتكاملة وتطبيقها مع الجهاز الطبي واللوجستي باكتفاء ذاتي كامل.

ـ تجاوب المواطنين، والتزامهم بتوصيات الخطة، وثم الوعي الثقافي الصحي عندهم والثقة بالدولة.

ـ الخلفية الأخلاقية التي حكمت هذه الخطة، والقائمة على تغليب مصلحة الإنسان على مصلحة السوق أي على حسابات الربح والخسارة.

أما أوروبا؛ فلم تستفد من عامل الوقت الذي أتيح لها لتقييم التجربة الصينية، قبل وصول «كورونا» إليها. على العكس من ذلك، كان موقف أوروبا السياسي، والإعلامي الرسمي، يتعاطى مع الوباء «الصيني» بنوع من اللامبالاة للخطر الصحي الآتي، والتفتيش من قبل عالم المال عن التداعيات الاقتصادية لاقتناص فرص الانقضاض على الأسواق التجارية التي سيخلّفها «كورونا الصيني».

وانكشفت مع «كورونا»، هشاشة الوضع الصحي الأوروبي برمّته، خصوصاً في دول أوروبا العجوز: إيطاليا وإسبانيا وحتى فرنسا، فمنذ حوالى ثلاثين عاماً، وعالم المال الأوروبي يمعن إنهاكاً في مبدأ رعاية الدولة الكاملة للقطاع الصحي، وفي تحويل الصحة إلى سلعة تخضع للقطاع الخاص، ولمبدأ سوق العرض والطلب ومراكمة الربح السريع.

وعلى الرغم من أهمية الخطة الصحية الحالية، منذ تفشّي الوباء (أي بعد الاحتواء)، حيث المتابعة العلمية تستشرف من خلال الأرقام، مرحلة انحدار الوباء وبداية فكّ الحجر المنزلي الجزئي وغيره، إلّا أنّ نقص التجهيز الطبي واللوجستي الفاضح جاء ليقدّم دليلاً دامغاً على تحكّم عالم المال في «سلعة» الصحة، بإغلاقه ومنذ سنوات الكثير من مصانع الدواء والتجهيزات الطبية في هذه البلدان، والتوجّه بمصانعها إلى دول أخرى لرخص اليد العاملة فيها، بغية الربح السريع والأكثر.

أمّا في أميركا، المكشوفة أصلاً على نظام رعاية صحّي غير موجود منذ زمن بعيد، والتي كانت الأوساط العلمية، والصينية تحديداً، تحذّر منذ أكثر من شهرين من كارثة صحية في أميركا إذا لم يتم تدارك الاحتياجات لاحتواء الوباء؛ فإن موقف دونالد ترامب، الشخص والإدارة، والعنصري والتاجر، لم ولن يستطيع تغليب الإنسان على المال والتجارة. عالم المال الذي تحميه أميركا وترامب، هو هذا العالم الذي يتصدّى بدون تردّد لكلّ فكر أو قيَم أخلاقية لا تُوظّف نقوداً في البورصات التابعة، والذي يلجأ إلى توزيع التهم يميناً ويساراً من نوع المساس بالحرية وحقوق الإنسان (حرية عالم المال وحقوق أصحاب الملايين). لا مبالغة، فالكارثة الصحية على الشعب الأميركي ستكون مرتفعة الكلفة الإنسانية، خلال الأسابيع الآتية، وسنرى من خلالها قيمة الإنسان الجسدية والمعنوية في عالم حيتان البورصات والبنوك.

أمّا في المنطقة عندنا، ومن خلال مراقبة تطور الوباء في مراحله الثلاث ومتابعة مسلك مسؤولي الصحة الرسميين في بلادنا، نستطيع إيجاز الخطط الصحية التي أعلن عنها في البداية بالعناوين التالية:

ـ المواقف الارتجالية غير العلمية في بداية الوباء لبعض وزارات الصحة العربية، كما كانت حال لبنان والعراق، كانت هذه المواقف بمجملها إعلامية، سياسية أو شعبوية. البعض الآخر في هذه الوزارات بادر باكراً، بالعدوى من بعض الدول الغربية ولكن بدون حضور علمي داخل القرارات، إلى اتّخاذ الاحتياطات الوقائية التي كان لها أثر جيد في ما بعد على الحد من انتشار الوباء. نذكر منها الكويت والأردن.

ـ غياب المؤسّسات والمجالس العلمية التي تدرس المعلومة الصحية، وتُرشد القرار السياسي. ففي علم الأوبئة، كلّ الأرقام تخضع للتحليل لمعرفة قوة الفيروس وسرعة انتشاره، عوارض الوباء السريرية المختلفة، المريض الناقل الأول للوباء المسمى بالمريض صفر وبؤرة البداية، الفئات العمرية، خطورة تطور الإصابات والحاجة إلى الاستشفاء والإنعاش، عدد حالات الوفيات بالمقارنة مع الإصابات، إلخ... بناءً على هذه المعطيات، يتم استخراج خطة صحية ترسم الحاجة إلى عدد الأسرّة والأدوية والمعدات اللازمة، بالإضافة إلى الكادر البشري واللوجستي، لمواجهة الوباء في مرحلة الاحتواء أو الانتشار.

ـ النقص الكبير في التجهيزات، وهو أمر ناتج عن انعدام المصانع المحلية، والاتّكال على الخارج، انطلاقاً من الكمامات وصولاً إلى أجهزة التنفس الاصطناعي وغيرها، وغياب المراكز الاستشفائية المناسبة وعدم تكيّفها مع خصوصية الأمراض المعدية. وقد رأينا ما حصل في الأسواق العالمية، من قرصنة وسرقة لهذه المعدّات على أرض المطارات، وكذلك النقص في الكادر البشري المتخصّص (باستثناء لبنان الذي يملك أخصائيين محترمين في علم الأوبئة أمثال د. عبد الرحمن البزري، أو د. روي نسناس وآخرين).

ـ الثقافة الصحية الضعيفة عند عامة الناس ولجوؤهم العفوي إلى الإعلام المرئي ووسائل التواصل الاجتماعي، للحصول على المعلومات «الطبية»! يضاف إلى ذلك، بعض القناعات الفكرية المتحجّرة، غير المبرّرة علمياً والتي أوصلت بعض البلدان إلى التدخُّل متأخرة جداً، أي في منتصف مرحلة انتشار الوباء.

ـ انعدام التعاون الإقليمي والتبادل للخبرات، والاحتياجات ما بين دول الإقليم، مثل تقديم جهاز طبي بشري متخصّص من هذه الدولة مقابل الحصول على تجهيزات طبية من تلك الدولة، عبر شرائها من أسواق مفتوحة لها بموجب عقود أبرمتها حديثاً.

جدارية في روما

> تقف البشرية هذه الأيام أمام مصيبة وهي عاجزة عن التحكّم في مسارها، لأنّ بداية الخروج من الحجر لا تعني نهاية الأزمة

هو سؤال موجّه بالأساس إلى من يتسلّم دفة القرار السياسي والحكومي في البلد، بموقعه الرسمي أو ذلك غير الرسمي، وهو مقترن بأخر مرتبط بقضية فرار العميل الفاخوري في وضح النهار؛ نعم لقد بينت هذه القضية مدى سطوة العامل الأجنبي، وتحديداً الأميركي، على مفاصل في السلطة اللبنانية، الأمنية منها والقضائية والمالية، وبأن لها يداً طولى في قرارتها، وهذا أصبح معلناً، وبشهادة الأحداث التي جرت والتصريحات المتتالية لمسؤولين وسفراء ومبعوثين، ومن أمام مقرات رسمية، وعلى رؤوس الأشهاد والإعلام. لكن السؤال هنا موجّه إلى المتضرّرين من هذا النفوذ والحريصين على استقلال قرار البلد السياسي والاقتصادي، الرافضين للتبعية أو المساعدة على انتقال الحالات الحرجة إلى مركز إنعاش في بلد مجهّز بشكل أفضل وخبرة أعلى اكتسبها عند بداية الوباء.

وفي لبنان: حكم الموقف الرسمي بدايةً، نوعاً من الاعتباطية والارتجال أو تأخير في الإعداد لخطة صحية متكاملة. ومع هذا، وبالرغم من عدم وجود مراكز استشفائية متناسبة مع الوباء، والنقص الهائل في التجهيزات والفحوصات، فإنّ الخطة السارية حالياً منذ أربعة أسابيع والمتابعة الميدانية لتنفيذها، تشكل طريقاً مقبولاً، من خلال الأرقام المعلنة للوصول إلى مرحلة الاستقرار الوبائي، أي السيطرة على انتشاره.

هذا لا يعني انتهاء هذه الجائحة، ولكن السيطرة وحصر أماكن الوباء، مع الإبقاء على الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي (أو المكاني) قائماً. وقد يشكل عامل المناعة الطبيعية عند الشرقيين، بالإضافة إلى العامل البيئي، أملاً في اختصار مدة السيطرة على هذا الوباء، وليس الانتهاء منه.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التعاطي الإعلامي المسيّس مع هذا الوباء في لبنان، اتّسم بالقذارة في توجّهاته الطائفية والعنصرية، ولم يستند إلى أية معطيات علمية؛ وهو ما أربك الخطة الصحية في بدايتها، وأربك معها وعي المواطنين في التقيّد بالوقاية المقترحة.

في الخلاصات: تقف البشرية هذه الأيام أمام مصيبة، وهي عاجزة عن التحكّم في مسارها، لأنّ بداية الخروج من الحجر لا تعني نهاية الأزمة. فأمامنا أشهر عدّة من الصراع مع هذا الفيروس، وغياب الفحوصات المخبرية الخاصة، ستعرّض الخارجين من المنازل إلى إنعاش الوباء وعودته أو تحوّله الجيني المحتمل. كوريا الجنوبية أخضعت الناس جميعاً إلى هذه الفحوصات لمنع عودة الوباء، أو لتسهيل مراقبة انتعاشه.

إن الأولوية الآن هي لإنقاذ حياة الناس، بينما المصارف التي تستفيد حالياً من ضخ البنوك المركزية لها بآلاف المليارات لن تستثمر في إنتاج الكمامات والقفازات وتصنيع أجهزة التنفس الاصطناعي وإنتاج الأنزيمات اللازمة لتصنيع الفحوصات المشخّصة للوباء. ففي عام 2008، كل السيولة التي كانت قد ضخّتها البنوك المركزية لم تذهب إلى الاقتصاد الحقيقي أي الإنتاجي، على العكس، استعملتها المصارف في أسواق البورصات. وأموال المصارف لم ولن تُكسب البشر مناعة بوجه الفيروس، برغم وفرة السيولة الآتية وطبع أوراق جديدة في المرحلة المقبلة ـ سنُسمّيها دولار ـ ولن تنقذ أرواحاً بشرية في ظلّ هذه النيوليبرالية المسلّحة بنظرية الداروينية الاجتماعية (تعبير من مقالة للأستاذ وليد شرارة).

في ظل هذا الواقع القائم والذي عجّل «كورونا» في إظهاره، وأمام تجربة الدولة الصينية في التعاطي مع هذا الوباء، ومن ثم إعادة تشغيل العجلة الاقتصادية، فإن الرهان يكمن برأينا في استعادة دور الدولة المركزية في الاستثمار الاقتصادي ذي الردود الإنسانية المباشرة: الصحة، الغذاء، الزراعة، الإنتاج الداخلي، الاكتفاء الذاتي، التصنيع الأخضر أي التصنيع الذي يحترم البيئة. فلا يمكن البقاء والعيش في ظلّ الخضوع الكامل للعرض العالمي لهذه الحاجيات الصحية والغذائية، لأننا نرى بأمّ العين هشاشة هذا المسار التدميري الذي يجعل البشر سريعي العطب على المستوى الصحي والاجتماعي، خصوصاً أن «كورونا» لن تكون آخر الأوبئة الآتية.

وفي لبنان، لا بديل عن تعزيز القطاع الصحي العام، ومستشفى بيروت الحكومي مثالٌ على ذلك، واستثمار الدولة في القطاع الاستشفائي وقطاع الدواء، وإدخال المؤسسات البيئية في صميم عمل وتوجهات وزارة الصحة، فضلاً عن إقرار التغطية الصحية الشاملة احتراماً لقيمة الإنسان والقيَم الأخلاقية. وفي مقال سابق (الأخبار 26 حزيران 2019)، تقدّمت باقتراح بدائل من خلال دراسة عن الواقع الصحي في لبنان، قد تشكّل بداية نقاش حول خطة متكاملة للقطاع الصحي، ومع التمنيات بملاقاتي باقتراحات عملية في قطاعات حيوية أخرى، كالزراعة والبيئة والتشبيك مع المحيط، الذي يشكّل جرعة الأوكسجين للاقتصاد وللإنسان في لبنان.

أخيراً، وكما الجمهوريّة العلمية ستكون حاضرة في الدورة القادمة لهذا الوباء، أو غيره من خلال اللقاح والأدوية، فالآمال معقودة على أن مطالب الحراك الاجتماعي الآتي لا محال عبر العالم، ستكون بمواجهة عالم المال المتوحّش، ولبنان أوضح مثال على ذلك، واستعادة دور الدولة المركزية واستحضار البدائل، منذ الآن، التي تصبّ في خدمة الإنسان واكتفائه الذاتي. وقد أصبح معروفاً اليوم، أقلّه من خلال تجربتي «السترات الصفر» في فرنسا وحراك 17 تشرين في لبنان، أنّ ذلك سيكون مصيره الفوضى إذا لم يكن واضحاً في أهدافه وتنظيمه وقيادته.

* طبيب لبناني أخصّائي في جراحة الأعصاب مقيم في فرنسا

«الحجر» على أصل البلاء...

حسن خليل *

لم يكن ينقصنا في هذا البلد، المنخور في تركيبته السياسية حتى العظم، إلّا أن يتسلّل إليه، وعن سابق تصوّر وتصميم وتخطيط، العميل الفار من وجه العدالة عامر الفاخوري؛ فبين مجيئه إلى لبنان وتهريبه منه، وفي كلتي الحالتين جهاراً نهاراً، من خلال محميين من السلطة ومحميات فيها، يفتون ويقضون ويهرّبون... لا رادع يردعهم ولا مانع يمنعهم: لهم المطار الشرعي ليستقبل من قبلهم وبالبزة الرسمية، والآخر خط عسكري خارج عن القانون، غير شرعي ومشبّه فيه، لا ندري ماذا يأخذ ولا ماذا يستورد، وإن بانت وجهته الحقيقية مؤخراً، والتي هي التهريب، ولكن السؤال الأهم هو: بأمر ممّن أو بتنسيق مع من؟ لقد أصبح بحكم المؤكد، لمن فعل تلك الفعلة، أن له في السلطة متنفذاً وفي القضاء قاضياً يقضي على كل ما قدمه الشعب اللبناني من تضحيات ودماء بذلها في قضيته الوطنية، وله في غرف الليل من يخطط ويرسم الخرائط ويحيك المؤامرات وبدس الدسائس، كي يرضي ذلك الرجل الأبيض ذي الشعر المذهّب، القابع في البيت الأسود، يقتل ويغزو ويحاصر ويُؤلّب ويفرض العقوبات... ليُسبّح بحمده، منتظراً منه كلمة شكر يستجديها ثمن ولاء أعمى، ملبوساً بدونية متوارثة أبا عن جد، لأن القابع في جهة الغرب من لبنان، بالنسبة له، دوماً على حق!

لم يكن ينقصنا إلّا ذلك، ونحن نواجه مفاعيل السياسات المتبعة منذ سنوات، والتي أوصلت البلاد إلى الانهيار والشعب إلى المجاعة، بفضل نظام سياسي رَكّب على عجل كي يؤمن مصالح «المتمدّن» القادم من الغرب، يلهج بكيل المديح له وهو مطأطأ الرأس، كسابقه لن يبنّاله، وموقع لن يشغله، إلّا بالرغم من خطورته، إلّا أنه قدم لسلطة التسويات المتلاحقة الحاكمة «سُتَراً» كثيرة؛ فيه تسترّ من نطق بحكم اعتبر فيه أن العمالة للعدو هي جرم جنائي يخضع للقوانين الوضعية كما بقية الجرائم وتسري عليها موجباتها. لم يُدر في خلد من مرّ تحت ناظريه ذلك الملف، بأن معه تسقط كل القوانين وكل الاعتبارات؛ ففعل الخيانة الوطنية ليس له إلّا حكمان، الإعدام أو الإعدام ولا ثالث لهما إلّا الإعدام مرة ثالثة. هنا مربط الفرس ومن هنا يجب الكلام: من خان وقتل ونكّل واستمر في خيانته وتطوّر فيها ليترقى بعمالته من البديل الأصغر إلى الأصيل الأكبر، لا يمكن أن تصبح جريمته هذه ساقطة بمرور الزمن، فالزمن هنا لا يُقاس بالأيام أو بالسنين، بل بالفعل، والذي لا تُمحى مفاعيله إلّا بفعل يردعه ويدّفعه ثمن ما اقترفت يداه، وهذا لم تتفطن له بصيرة من قرأ الملف وأفتى فيه.

وبه أيضاً تسترت الحكومة ونأت بنفسها عمّا جرى، تحجّجاً بمبدأ فصل السلطات، الساقط في هذه القضية أساساً، والهروب إلى الحجر والعواطف عن العدالة الإلهية التي لا تسقط بمرور الزمن، ونظن هنا، بأن في الأمر مزحة ليس لها مكان في هكذا قضايا، وبه أيضاً تغطّت، ولو مرحلياً، عن سياساتها المتصلة بما سبقها وانحيازها لأصحاب المصارف ورأس المال، وتبنيها للورقة الإصلاحية، الساقطة أصلاً مع الحكومة المخلوعة بقرار الشارع، إضافة إلى عجزها عن اجتراح حلول للأزمة المتفاقمة بسبب انتهاجها للسياسات نفسها التي أوصلت الوضع إلى ما هو عليه، وبهذا المعنى سيشكّل «كورونا» في هذه الحالة، حليفاً موضوعياً للمنظومة السياسية الحاكمة في لبنان.

إنّ العجز السلطوي إذن، السائر على عكازتي الهروب إلى الأمام والتستر بالغربال لحجب إرباكه، المرتبط أساساً بطبيعته الناتجة من تركيبة منظومته السياسية والمالية، لن يستطيع أن يؤمّن موجبات ما يمرّ به البلد اليوم؛ فمن المؤكد بأن انتشار «كورونا» هو حدث كبير بما يحمله من مخاطر على صحة المواطنين وسلامتهم، وهناك ضرورة لتضافر كل الجهود الرسمية والشعبية من أجل الحدّ منه وتخفيف نتائجه، مع ما يتطلب ذلك من تضامن شعبي بين المواطنين، ولكن في المقابل، هذا لا يعطي السلطة الحق بأن تترك لحيتان المال وطغمتهم المتمثلة بأصحاب رأس المال والمصارف التحكّم في مصير البلاد والعباد؛ تُذيل المواطنين وتسطو على أموالهم وتحجزها، فيما تُهرب المليارات إلى الخارج لأصحاب الحظوة من نواب ووزراء وسياسيين ومصرفيين.

إن من سبل مكافحة «كورونا» هو الحجر المنزلي على المواطنين، وهذا ما تحرص السلطة على التوجيه إليه وتُصدر لأجله التعاميم والقرارات، لكن في المقابل، وفي الوقت نفسه، ألا يجوز، تطبيق الحجر نفسه على أصحاب المصارف سارقي المال العام والخاص، فيُحجر على أموالهم وأصولهم ويُسترد منها المال المنهوب اليوم في قلب القرار السياسي والاقتصادي للسلطة الحاكمة؟

هو سؤال موجّه بالأساس إلى من يتسلّم دفة القرار السياسي والحكومي في البلد، بموقعه الرسمي أو ذلك غير الرسمي، وهو مقترن بأخر مرتبط بقضية فرار العميل الفاخوري في وضح النهار؛ نعم لقد بينت هذه القضية مدى سطوة العامل الأجنبي، وتحديداً الأميركي، على مفاصل في السلطة اللبنانية، الأمنية منها والقضائية والمالية، وبأن لها يداً طولى في قرارتها، وهذا أصبح معلناً، وبشهادة الأحداث التي جرت والتصريحات المتتالية لمسؤولين وسفراء ومبعوثين، ومن أمام مقرات رسمية، وعلى رؤوس الأشهاد والإعلام. لكن السؤال هنا موجّه إلى المتضرّرين من هذا النفوذ والحريصين على استقلال قرار البلد السياسي والاقتصادي، الرافضين للتبعية والاستتباع والارتهان، والذين يجاهرون بهذا الموقف الرافض لأيّ وصاية على البلد أو التحكم في مصيره... ألا يستوجب ذلك منع هذا التدخّل في قلب وقطع رجله ؟

بالمنطق الشكلي، فإن الجواب سيكون بالإيجاب، لكن بواقع الحال المعيش، فإنّ المنطق السائد، المعلن منه والمُضمر يشي بعكس ذلك. لا يجوز وتحت أي ظرف تجرّئة المواجهة، لا إلى قضايا ثانوية أو إلى ساحات؛ إن فرز الساحات والنظرة الأحادية حول كل واحدة لا يخدم المواجهة بل يُضعفها، فما يصلح في العراق وسوريا واليمن ولبنان وفلسطين وحتى أبعد من حدود العرب لتصل إلى إيران وأفغانستان وفنزويلا وكوبا وبوليفيا... هو نفسه، طالما أن «الفاعل المعلوم» هو ذاته، وهذا يعني، وبكل بساطة، أن المواجهة يجب أن تكون شاملة، والشمولية هنا تعني تعدّد الساحات لمواجهة الإمبريالية وأدواتها من أنظمة وطبيعتها والوظائف الموكلة إليها، بالإضافة إلى مؤسسات الإفقار والنهب والسلب المنتشرة على طول الأرض وعرضها، في إطار المشاريع المتحركة والمتلاحقة.

> لم يكن ينقصنا مع كلّ ذلك إلّا «كورونا»، الذي بالرغم من خطورته إلّا انه قدّم لسلطة التسويات المتلاحقة الحاكمة «سُتَراً» كثيرة

فمواجهة العربدة الأميركية، المتعالية في سلوكها والمستبدة، لا يكون إلّا من نقيضها، وهذا يعني بوضوح، نقيضاً يحمل قيماً ومفاعيل تكون بعكس الاستبداد والتعبية والارتهان؛ لا يحاور أو يساير أو يفاوض. فكسر التدخّل في الشؤون الوطنية لكلّ دولة لا يتم إلّا من خلال إجراء الحجر «أحصنة طروادة» التدخل، المرابطة عند كل مفرق أو تفصيل أو قضية؛ فتفكك المناعة الوطنية يعطي «كورونا» العصر، الإمبريالية الأميركية، بوابات الدخول المشرّعة والشرعية: وها هو العالم اليوم أمام مفترق طريقين، واحدة يمثلها راسمال متوحش، خارج عن القانون والسيطرة، عاث حروباً وقتلاً ونهباً وبأحادية موصوفة منذ التسعينات وحتى اليوم، الإنسان في آخر اهتماماته، إن لم نقل ليس مُدرجاً فيها أصلاً، وثانية، للنقيض، الذي يحاول، بما ملكت يداه أن يساهم في تخفيف آثار هذا التوحش الفالت. الخيار واضح، فلنبادر، لقد آن الأوان.

* عضو المكتب السياسي، مسؤول العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني

سوريا

قاعدة «القامشلي» الأكبر بعد «حميميم»
تنافس روسي ــ أميركي لتوسيع النفوذ شرقاً

حراك عسكري أميركي، وآخر روسي، يشهدهما شرقي الفرات، في إطار السباق الروسي ــ الأميركي على توسيع النفوذ في تلك المناطق، ومحاولة فرض السيطرة فيها، بالتوازي مع جهود روسية لضبط الميدان في ريف الحسكة الشمالي

الحسكة ــ **أيهم مرعي**

تأتي التحركات العسكرية الأخيرة لكل من روسيا والولايات المتحدة، في سوريا، ضمن سباق لتثبيت النفوذ، ولا سيما في محافظتي الحسكة ودير الزور بسورية، والهدف العملي هو تعزيز حضورهما في تلك المناطق، وربما أدّى مقتل ضابط أميركي على يد مجموعة «مجهولة» الانتماء يُعتقد أنها من تنظيم «داعش»، في ريف دير الزور الشمالي، الأسبوع الماضي، إلى تسريع الجهود الأميركية لتعزيز الوجود العسكري في ريفَي دير الزور الشمالي والشرقي حتى ريف الحسكة الجنوبي، وصولاً إلى الحدود العراقية، تحت عنوان مواجهة النشاط المتنامي لخلايا «داعش» هناك.

النية الأميركية تأكدت مع إبلاغ «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) أن واشنطن ترغب في إعادة تطويع المئات من عناصر الأولى الذين أنهى التعاقد معهم العام الفائت، بعد قرار الرئيس دونالد ترامب الانسحاب الجزئي. وتركّز الطلب الجديد على العناصر الذين سبق أن دربهم الجنود الأميركيون في الرقّة ومنبج وعين العرب، لإعادة تجنيدهم برواتب مغرية، ليكونوا قوة محلية رديفة لـ«التحالف» الدولي في مناطق انتشاره في الحسكة ودير الزور. كما ظهر الحرص الأميركي على توسيع الحضور العسكري بالاستمرار في إرسال دفعات جديدة من الأسلحة والمعدّات إلى قواعد «التحالف» في ريفي المدينتين، وآخرها دخول 36 شاحنة نهاية الأسبوع الماضي إلى قاعدة «الشدادي»، في ريف الحسكة الجنوبي.

وعلمت «الأخبار» من مصادر ميدانية، مقرّبة من «قسد»، أن «التحالف يعمل على تعزيز حضوره عبر دعم قواعده بالأسلحة والمعدات»، كما أن «واشنطن تبحث عن نقاط جديدة في أرياف الحسكة ودير الزور، وبالقرب من الحدود العراقية، لتثبيت نقاط جديدة تكون خطوط دفاع عن القواعد الأساسية في حقلَي العمر وكونيكو ومعمل غاز الجبسة». وتضيف المصادر إن «دعوة عناصر قسد المدرّبين تأتي للاعتماد عليهم كقوة حماية للنقاط الجديدة، مع استخدامهم كقوات دهم لأي منطقة يُشكّ في أنها تحوي خلايا لداعش».

على صعيد موازٍ، تشهد الحسكة نشاطاً روسياً عسكرياً لافتاً بهدف إلى تعزيز الوجود بتثبيت مزيد من النقاط والعتاد لدعم القاعدة العسكرية الروسية بالقرب من مطار القامشلي، لتكون الثانية كبراً بعد «حميميم»، كما دُفع بتعزيزات تضم جنوداً وآليات وأسلحة ومعدات إلى نقطة المراقبة في محطة الأبقار في بلدة تل تمر. ورغم المضايقات الأميركية المتكرّرة، والتضييق على الدوريات الروسية، تواصل موسكو استقدام تعزيزات على نحو شبه أسبوعي، في ما يعكس إصرارها على توسيع حضورها في الحسكة وأيضاً الرقة. ويُثبت ذلك بدء التحضيرات لتثبيت نقاط مراقبة جديدة في أربعة مواقع مختلفة في بلدتَي تل تمر (قريتي أم الكيف والعبيوش) وأبو رأسين (قرية أم حرملة)، بالتوازي مع اجتماعات يعقدها ضباط روس مع وجهاء العشائر في تل تمر والقامشلي، واحد منها عُقد مع شخصيات عشائرية في محطة

> **أفاد ضباط روس بأنهم يعملون على إنشاء نقطة مشتركة مع الأميركيين**

أبقار تل تمر، وآخر في منزل إحدى الشخصيات البارزة في قرية جرمز بريف القامشلي. وتُفسّر هذه الاجتماعات على أنها محاولة لتنسيق النشاطات مع المجتمع، ولكسب ورقة العشائر المهمة، في ظل النشاط الأميركي المتواصل لنيل رضى العشائر وتعاونها.

إلى جانب الاجتماعين، عُقد في بلدة تل تمر اجتماع موسع لضبّاط روس مع قادة الوحدات العسكرية في الجيش السوري المنتشرين هناك، مع حضور ممثلين عن «قسد»، بهدف ضبط الوضع الميداني في تل تمر وأبو رأسين، بعد تصاعد الاشتباكات بين القوات التركية والفصائل المدعومة منها، وبين الجيش السوري و«قسد». وعلمت «الأخبار» من مصدر مطلع أن الروس أبلغوا الجيش والأكراد نيتهم تثبيت نقاط مراقبة جديدة في الريف، كما شرحوا أنهم يعملون على إنشاء نقطة مشتركة مع القوات الأميركية في المطار الزراعي القديم في قرية أم عشبة بريف رأس العين. وذكر المصدر أن «الهدف من ذلك وفق الروس إنهاء معاناة السكان مع قذائف الهاون التي تطلقها الفصائل التابعة لأنقرة، التي تسبّبت في تعطيل خدمات المياه والكهرباء... الأطراف الحاضرة اتفقت على خطة انتشار جديدة تنزع الذرائع التركية، وتمنعها عن المزيد من الانتهاك لاتفاق سوتشي».

وتشهد أرياف تلّ تمر وأبو رأسين صراعاً تركياً ـ كردياً أدّى إلى ارتفاع وتيرة القصف والاستهدافات، وإلى قطع متبادل ومتكرر للمياه والكهرباء خلال الشهرين الجاري والسابق. وتتهم أنقرة الأكراد باستفزاز جنودها عبر القصف المتكرر لنقاط المراقبة هناك، مع إرسال سيارات ملغومة إلى مناطق نفوذها وآخرها سيارة انفجرت على حاجز في بلدة مبروكة بريف رأس العين. في المقابل، ينفي الأكراد هذه الاتهامات، قائلين إن الخروق تأتي دائماً من الطرف التركي، ومؤكدين أن حجم التعزيزات التركية «تظهر نية لتوسيع العمليات العسكرية في المنطقة». وسط هذه الاتهامات، يتواصل الجهد الروسي لضبط الميدان عبر تفاهمات جديدة مع الأتراك، بدأت ملامحها بالإعلان أمس تسيير دوريات مشتركة في مدينة الدرباسية وبلدة أبو رأسين، بريف الحسكة الشمالي.

تسعى موسكو إلى جعل قاعدتها في القامشلي الأكبر في سوريا بعد «حميميم» (أ ف ب)

مقالة

أطلقوا العنان لشركات الأمن الخاصّ *

مارك كانسيان ** **، براندون شوارتز**

ترجمة وليد شرارة

خبراء الاستراتيجية البحرية يجهدون لبلورة خطط للتصدّي لصعود القوة البحرية الصينية. قد يكون السبيل الأسهل لذلك هو المطالبة بصناعة المزيد من السفن وحاملات الطائرات. لكن هذه الاستراتيجية غير واقعية مع بلوغ الإنفاق العسكري حدّه الأقصى المتاح. اللجوء إلى شركات الأمن الخاص في هذا السياق، بعد تفويضها رسمياً، يتيح أداة ردع محدودة الكلفة في زمن السلم، وللتفوّق في الحرب. فهي قادرة على استهداف نقطة ضعف «لا متوازية» للصين، أي أسطولها التجاري الذي يفوق حجمه ذلك الأميركي. الواقع أن مثل هذا الاستهداف للتجارة الخارجية الصينية سيُضعف اقتصادها ويهدد استقرار نظامها السياسي. وبعكس الاعتقاد الشائع، لا يتناقض تكليف شركات خاصة بهذه المهمة مع القوانين الأميركية أو الدولية.

ما هي رسائل التفويض؟

اللجوء إلى شركات الأمن الخاص ليس فرصة، فهناك قواعد وعمولات تتضمّنها رسائل التفويض التي تقوم بموجبها الحكومة بتكليف مدنيين الاستيلاء، على سفن العدو أو تدميرها. الدستور الأميركي (الفقرة 11 من القسم 8 من البند 1) يمنح الكونغرس صلاحية إصدار هذه الرسائل. السفن والبضائع المستولى عليها تُسمى مغانم وقانون الغنائم محدّد في القانون الأميركي. ففي الولايات المتحدة، يُفصل في المطالبات بالغنائم لدى محاكم الولايات، مع دفع العائدات إلى الشركات المفوّضة. يستطيع الكونغرس أن يقرّر سياسة تتضمّن مثلاً تحديد قائمة أهداف للشركات المفوّضة، وكذلك الإجراءات والشروط الملزمة لها، ثم تأذن للرئيس بالإشراف على منظومة الخصخصة المذكورة. يمكن للكونغرس أيضاً أن يعوّض الشركات المفوّضة عن بعض الأكلاف وأن يحدّ من إمكانية انتهاك القانون الدولي أو إساءة استعماله عن طريق إصدار سندات ضمان وقواعد مستحدثة بشأن السلوك.

من الممكن إصدار رسائل التفويض للشركات الخاصة المستعدة بسرعة، خلال أسابيع بعد اندلاع نزاع، بينما يتطلّب بناء سفينة حربية واحدة للقوات البحرية أربع سنوات. خلال الثورة الأميركية وحرب 1812 كان عدد سفن الشركات الخاصة المفوّضة أكبر بكثير من سفن البحرية الأميركية، لدرجة أن مسؤولاً أميركياً رأى أن الأولى هي «بحريتنا الأفضل والأقلّ كلفة». تمكّنت الشركات الخاصة المفوّضة من عرقلة التجارة الخارجية البريطانية، لدرجة أن الرسميين البريطانيين اشتكوا من العجز عن ضمان أمن التجارة المدنية. تفويض الشركات الخاصة كان في زمن سابق طريقة مقبولة على المستوى الدولي لإشراك القطاع الخاص في الحرب لكنه أضحى اليوم خارجاً عن الأعراف.

قوة بحرية صينية صاعدة

نموّ القوة العسكرية الصينية أُشبع بحثاً، غير أن بضع وقائع مرتبطة به توضح ضرورة أن تتضمّن الاستراتيجية البحرية الأميركية لجوءاً إلى شركات خاصة. أقامت الصين شبكة دفاعية قوية حول ترابها الوطني تُسمى أحياناً «غلاف مكافحة الوصول والتموضع للقوى المعادية». وطوّرت في إطار هذه الاستراتيجية بحريتها، فحوّلتها من قوة ساحلية متواضعة خلال ثمانينيات القرن الماضي إلى قوة عابرة للمحيطات، تضمّ على الأقل متني سفينة مجهّزة بأنظمة دفاع جوي متطوّرة وصواريخ مضادّة للسفن، وكذلك حاملات طائرات. وخصّصت لإسناد البحرية منظومات صاروخية برية وقاذفات استراتيجية. اختراق مثل هذه الشبكة الدفاعية يتطلّب حملة بحرية تفوق في مداها أي عملية للبحرية الأميركية منذ 70 عاماً، ما يحدّ قدرتها على الاضطلاع بمهامّ أخرى، كاصطياد السفن التجارية الصينية. القوة البحرية الأميركية المتبقّية، المحدودة القدرة بالضرورة في حال الشروع في مثل هذه المواجهة، ستُخصّص لمراقبة خصوم محتملين كروسيا وإيران وكوريا الشمالية.

مكامن الضعف الالمتوازي

وسّعت الصين بعدوانية نفوذها العالمي الاقتصادي والدبلوماسي عبر مبادرة «حزام واحد، طريق واحد». لكن هذا التوسّع حمل معه عامل ضعف، هو ضرورة حماية هذه الاستثمارات. هذا الضعف يتعاظم راهناً، كما تضاعف حجم الاقتصاد الصيني في السنوات الـ15 الأخيرة بفعل نموّ الصادرات. تشكل التجارة 38% من مجمل ناتج الصين المحلي بينما لا تمثل سوى 9% من الناتج الأميركي. ويرتكز الاستقرار الاجتماعي الصيني على قبول الشعب الصيني بمقايضة الديمقراطية بالرخاء الاقتصادي. الأسطول التجاري الصيني ضخم لأن كلفة بناء السفن التجارية منخفضة، ولأن الاقتصاد الصيني المستند إلى الصادرات يزيد تعاظم الطلب الخارجي. سنة 2018 كان للصين 2112 سفينة تجارية، ولهونغ كونغ 2185. تمتلك الصين أيضاً أسطول صيد يُقدر بـ2500 سفينة.

في المقابل، لا تمتلك الولايات المتحدة سوى 246 سفينة تجارية. هذا الضعف اللامتوازي يمنح الأخيرة ميزة استراتيجية أساسية. التهديد الذي ستمثله الشركات الخاصة المفوّضة للاقتصاد الصيني، وبالتالي للحزب الشيوعي، قد يوفر للولايات المتحدة أفضلية استراتيجية في زمن الحرب، وتعزّز قدرتها الرادعة في السلم. حتى لو هدّدت الصين باستخدام شركات خاصة مفوّضة للغاية نفسها، ستكون المخاطر التي ستتعرّض لها الولايات المتحدة أقلّ أهمية مقارنة بالتي ستتعرّض لها الصين.

مقاربات جديدة مطلوبة

فكرة اللجوء إلى الشركات الخاصة تزعج خبراء الاستراتيجية البحرية، لأنها مقاربة للحرب لا تنسجم مع نمط خوضها المعتمد لدى البحرية الأميركية منذ عام 1815. ليست لدينا تجارب حديثة للجوء مماثل إلى شركات خاصة، وهناك مخاوف مشروعة بشأن المسوّغات القانونية وموقف الرأي العام العالمي، لكن من غير المنطقي أن يحاجج الاستراتيجيون الأميركيون لإثبات ضرورة التفكير خارج الصندوق من أجل مواجهة التحدي الصيني المتزايد، ثم يعودون إلى توصيات تقليدية حول كيفية التعامل معه بسبب الإزعاج الذي يسببه لهم مثل هذا التفكير.

* ترجمة مختصرة عن موقع «معهد البحرية» الأميركي

** مارك كانسيان هو كولونيل متقاعد في البحرية الأميركية

الحدث

صفقة «أوبك+» تنهي حرب الأسعار: دونالد ترامب يربح!

وضع اتفاقٌ تاريخي مدته عامان حداً لحرب أسعار سعودية ـ روسية بدأ توقيتها سيئاً جداً ليضع كذلك خطّة إنقاذ أولية لصناعة النفط التي انهارت بفعل اجتياح «كورونا» مدن العالم. ومن شأن هذا الاتفاق، الماضي بخفض الإنتاج بواقع 10٪ من المعروض العالمي، أن يحافظ على المستوى الحالي للأسعار، وأن يمنعها من الهبوط إلى 10 دولارات للبرميل

أدّت الاجتماعات المارثونيّة لدول تحالف «أوبك+»، على مدى الأيام الأربعة الماضية، إلى تبلور صفقة تاريخية تشكّل خطوة أولى لاستقرار أسعار النفط، بعدما تهاوت وسط اتّساع الوباء العالمي الذي فرض تراجعاً هائلاً في الطلب على الخام. بإتمام الصفقة، وُضع حدٌّ لحرب أسعار مُدمِّرة قادتها السعودية في مواجهة روسيا، لينتج منها اقتطاع غير مسبوق في الإنتاج يوازي نحو 10% من الإمدادات العالمية، لكنها لا تبدو كافية لتعويض التأثير الذي ألحقته جائحة كورونا بهذه الصناعة.

يبدو أن تركيز السوق تحوّل سريعاً إلى سؤال: هل سيكون الخفض كافياً للتغلّب على وفرة المعروض الذي يواصل النموّ في ظلّ استمرار إغلاق الاقتصاد العالمي بسبب الوباء؟ قد يتبيّن، في رأي مستشار في «جاي بي سي إنرجي» أن الاتفاق «مجرّد لصقة على جرح مفتوح». ورغم الشكوك التي أبدتها الأسواق، فإن الاتفاق، الذي بدا قبل أسابيع قليلة مستحيلاً، يمثّل انتصاراً مهمّاً لتحالف «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) وحلفائها من خارج المجموعة بقيادة روسيا، ولا سيما بعد ترميم المبادئ التي كادت تنهار في نهاية الأسبوع بفعل المقاومة التي أبدتها المكسيك برفضها خفض إنتاجها بواقع 400 ألف برميل يومياً (ستتحمّل الولايات المتحدة 300 ألف منها ويبقى على المكسيك 100 ألف). لكن تدخّل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ساعد في وضع الخطوط العريضة للتسوية النهائية، وحال دون انهيار الاتفاق. وبعد ثوان من بدء التداول في آسيا أمس، قفزت العقود الآجلة لخام القياس العالمي، «برنت»، بنسبة 8%، لكنها ما لبثت أن انخفضت إلى نحو 2% بحلول المساء، عند 32,15 دولاراً للبرميل.

وإلى اتفاق «أوبك+»، سيُسهم منتجو النفط في «مجموعة العشرين» بخفض إنتاجهم، لكن هذه التدابير ليست بأيّ حال معادلة للتخفيضات التي أقرّها الكارتل، إذ سوف تحتسب الاقتطاعات في كل من الولايات المتحدة والبرازيل وكندا من الانخفاض الطبيعي الناتج من انهيار الطلب وامتلاء المخزونات، وهو ما يعمّق خفض المعروض العالمي بواقع 3,7 ملايين برميل إضافية، على أن تسهم دول أخرى في المجموعة بـ1,3 مليون. وهكذا، يبدو ترامب الرابح الأكبر في معركة الحصص، بعدما بدّد الآمال بانضمام بلاده إلى خطط خفض الإنتاج الطارئة، على أنه توسّط «شخصياً» في الصفقة التي أعلنت تفاصيلها ليل الأحد. كذلك، أشاد بالاتفاق «العظيم» لكونه كورونا بهذه الصناعة.

ومن المقرّر أن تستمر قيود الإنتاج لعامين، ولكن ليس عند مستوى الشهرين الأوّلين نفسه. فبعد حزيران/يونيو، سيتمّ تقليص الاقتطاعات من 9,7 ملايين برميل يومياً إلى 7,6 ملايين حتى نهاية العام الجاري، ثم بمقدار 5,6 اعتباراً من 2021 حتى نيسان/أبريل 2022. لكن كبح الإنتاج لن يبدأ حتّى الأول من الشهر المقبل، ما يعطي هامشاً للدول التي رفعت إنتاجها كثيراً، مثل السعودية، لمواصلة إغراق السوق لثلاثة أسابيع إضافية. لهذا، وصف «غولدمان ساكس» الاقتطاعات بأنها «ضئيلة ومتأخّرة جداً»، لأنها ستؤدي إلى خفض فعلي يبلغ حوالى 4,3 ملايين برميل يومياً عن مستويات الربع الأول. وكتب محلّلو المصرف: «ما جرى يعكس ببساطة أن التخفيضات الطوعية لا يمكن أن تكون كبيرة بما يكفي لتعويض 19 مليون برميل في اليوم» هي حجم انخفاض الطلب العالمي الناتج من الفيروس التاجي. وبموجب شروط الاتفاق، ستخفض الرياض إنتاجها إلى حوالى 8,5 ملايين برميل، على أن تحتسب الاقتطاعات من مستوى 11 مليون برميل، وليس 12,3 مليون (حجم إنتاجها الحالي). لكن تخفيضات إنتاج النفط الفعلية قد تقارب 20 مليوناً عند حساب مساهمات غير الأعضاء، وتخفيضات طوعية أعمق من بعض أعضاء «أوبك+»، ومشتريات للمخزونات الاستراتيجية.

وفي محادثة هاتفية ضمّت ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين والملك السعودي سلمان، أيّد الثلاثي «الاتّفاق الذي تمّ التوصّل إليه ضمن أوبك+... على مراحل وطوعاً، لإرساء الاستقرار في الأسواق العالميّة وضمان صمود الاقتصاد العالمي». وطبقاً لترامب، فإن «الاتفاق أكبر من المتوقع، وسيساعد على انتعاش قطاع الطاقة بمن تداعيات كوفيد ـ 19»، مضيفاً: «بعدما شاركت في المفاوضات، أقول إن أوبك وشركاءها يتطلعون إلى خفض 20 مليون برميل يومياً، وليس 10 ملايين كما تردّد». وهو ما كرّره وزير الطاقة السعودي، عبد العزيز بن سلمان، الذي ذكر أن بلاده قد تقلّص الإنتاج إلى أقل من حصتها الحالية البالغة 8,5 ملايين برميل، إذا استدعت الحاجة، وإذا جرى تنفيذ التخفيضات جماعياً مع بقية المنتجين على أساس متناسب.

ويستدرك المحلّل في شركة «إنرجي أسبكتس» فيرندرا تشوهان بأنه «حتى إذا أوفقت تلك التخفيضات هبوط الأسعار، فلن تتمكّن من رفعها في ضوء حجم الزيادة في المخزونات التي نراها ماثلة أمامنا». كذلك، يتوقّع محلّلو الطاقة لدى «إف جي إي» نمو المخزونات في الربع الثاني إلى مستويات لم تُسجَّل منذ 1982. كما سيكون التركيز المقبل في الأسواق على مراقبة الأرقام التي ستعلنها وزارة الطاقة الأميركية بشأن احتياطياتها النفطية الاستراتيجية.

(الأخبار)

(أ ف ب)

> **بدّد ترامب الآمال بانضمام بلاده إلى خطط خفض الإنتاج الطارئة**

اليمن

تصعيد على مختلف الجبهات: لا أثر للهدنة السعودية

مواجهات عنيفة تشهدها مختلف جبهات القتال اليمنية منذ إعلان السعودية وقف النار من طرف واحد لأسبوعين. وهو ما رفضت صنعاء الأخذ بشأنه شاملاً ودائماً، شنّت الرياض وحلفاؤها هجمات برّية وجوّية منذ الخميس، بما يعكس غياب فرص الهدنة أو جدّيتها

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

قبيل إعلانها وقف النار، حشدت السعودية آلاف المقاتلين لفرض «المنطقة العازلة» عند الحدود مرّة أخرى، رغم أن انكسارها في جبهة كتاف في أب/ أغسطس الماضي لا يُعوّض بعمليات عسكرية لأشهر. ومنذ الساعات الأولى لإعلان الهدنة، شنت القوات السعودية، مسنودة بمليشيات تابعة للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وحزب «التجمع اليمني للإصلاح» («الإخوان المسلمون» في اليمن)، ستّ عمليات زحف برّي واسعة على طول الحدود الجنوبية للمملكة. وطاولت الغارات السعودية، التي بدأت صباح الخميس الماضي واستمرّت لأكثر من عشر ساعات، جبهات حرض ورشاحة عسير والبقع بنجران.

قوات الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» تصدت لتلك الهجمات المكثفة وأحبطت التقدّم على الأرض، علماً بأن الهجوم جاء عقب أكثر من 300 غارة سعودية الأسبوع الماضي على جبهات الحدود نفسها، وكذلك على منطقتَي الجوف ومأرب. كما تزامن التصعيد الحدودي مع ضغط مماثل استهدف إربك مقاتلي قوات صنعاء وتشتيتهم، بغية إحراز تقدم على الأرض لمصلحة القوات الحليفة للرياض، في جبهات شرق صنعاء. والملاحظ أن قوات هادي صعّدت أيضاً في الضالع وتعز وحرض والبقع والجوف ومأرب والبيضاء، في وقت واحد. لكن ذلك كله قوبل بردّ موازٍ من صنعاء التي أحبطت الجمعة ستّ هجمات مماثلة على الحدود، ثلاث واسعة شنتها قوات هادي مسنودة بـ«الإصلاح» في قانية والجريبات وناطع بمحافظة البيضاء، واثنتان في مديرية صرواح بمحافظة مأرب، وزحف آخر في منطقة الضباب بتعز.

وفي اليوم نفسه، شن «التحالف» سبع غارات على مناطق متفرقة في مديرية خب والشغف بالجوف، رغم فشل هذه الهجمات البرية كافة، استمرت محاولات التقدّم من قوات هادي وميليشيات «الإصلاح» التي شنّت هجوماً واسعاً على الجيش و«اللجان» في خب والشغف، انتهى بتمكّن الأخيرة من الانتقال من

> **سريع: أكثر من 12 زحفاً ومئة غارة لـ«التحالف» خلال 72 ساعة**

موقع الدفاع إلى الهجوم، والسيطرة على معسكر «الخنجر» الواقع على الحدود السعودية في الجوف. كذلك، في محاولة لتخفيف الضغط عن جبهات مأرب، صعّدت ميليشيات «الإصلاح» هجماتها في عدد من جبهات البيضاء، بالتزامن مع اشتداد المواجهات في صرواح (غرب مأرب).

فلسطين

قوائم «مبادرة السنوار» جاهزة: الألمان على خطّ الوساطة

تتطلّب المقاومة من نقطة قوة ومن اعتمادها
ملف الأسرى الإسرائيليين كملف واحد لا يتجزأ (أ ف ب)

غزة ـ الأخبار

بينما تنفي حركة «حماس» التفاوض حول صفقة مضمونها الإفراج عن جنود إسرائيليين مقابل إطلاق الأسرى الفلسطينيين من الأطفال والنساء وكبار السنّ، دخل وسطاء جدد في المباحثات آملاً في تحقيق إنجاز مبني على مبادرة قائد الحركة في غزة، يحيى السنوار. وعلمت «الأخبار» أن «حماس» تلقّت اتصالات خلال الأيام الأخيرة من وسيط ألماني سابق كان له دور في «صفقة شاليط» عام 2011، وهو ما «تعاطت معه بجدية كاملة»، وفق مصادر، مع انتظار رد حكومة العدو. ولأول مرة، أبلغت الحركة بجهوزيتها الكاملة لتنفيذ مرحلة ما قبل الصفقة التي تشمل من جهتها 250 اسماً للفئات المذكورة مقابل معلومات حول مصير الجنود الأربعة.

يتوازى ذلك مع نفي حمساوي قبول ما يطرح في وسائل الإعلام العبرية حول الإفراج عن الأطفال مقابل جندي، بل تؤكد مصادر أن «المطروح مع الوسطاء هو الحديث عن مصير الجنود وتقديم دلائل حولهم، مع التمسّك بأنه لن يكون هناك حديث عن إكمال مرحلة

> تحاول التسريبات العبرية تبخيس الثمن المدفوع إسرائيلياً ورفعه فلسطينياً

متقدمة من الصفقة قبل إنهاء ملف الأسرى المعاد اعتقالهم من صفقة شاليط وعددهم 55». كذلك، كانت صحيفة «هآرتس» قد نقلت أن مداولات التبادل «الإنساني» تدور حول إطلاق أسرى فلسطينيين من كبار السنّ والنساء والأطفال مقابل معلومات عن الأسرى الإسرائيليين وأيضاً إطلاق اثنين منهم تصنّفهما إسرائيل أنهما «مدنيان».

في المقابل، تصرّ المقاومة على التعامل مع الجنود كملف واحد يضم أربعة جنود بغضّ النظر عن أصولهم، سواء غربية أو إثيوبية أو عربية، وعن ادّعاء الاحتلال أنهم مدنيّون، إذ تملك ما يثبت أن جميع من لديها مجنّدون في جيش العدو، ولذلك تشدد على أن ثمن الجنود لديها واحد، بل تملك «تصوراً كاملاً» عن الثمن الذي يجب على الاحتلال دفعه والمتمثل في الإفراج عن آلاف الأسرى. وعلمت «الأخبار» أيضاً أن قيادة «حماس» في السجون انتهت قبل مدة من إعداد وتسليم قائمة لقيادة غزة بأسماء الأطفال والنساء وكبار السن الذين يجب إطلاقهم مقابل معلومات عن مصير الجنود. بالتوازي، تتواصل الاتصالات التي تقودها المخابرات المصرية، بل زادت خلال اليومين الماضيين، لكن «الردود الإسرائيلية لا تزال باردة، ولا تعطي إجابات واضحة حتى اللحظة، في تكتيك سبق استعماله». توضح المصادر أن الاتصالات تركّزت بين الوسطاء ومنسّق شؤون الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، يارون بلوم، إضافة إلى رئيس «مجلس الأمن القومي»، يوسي كوهين، وكلاهما يرأس هيئتين تابعتين لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مباشرة. هذا يعني، وفق المصادر نفسها، أنه لا تقدم كبيراً حالياً، وإنما المستجد «تدخل وسطاء جدد». كما نفى عضو المكتب السياسي، مسؤول ملف الأسرى في «حماس»، موسى دودين، ما ورد عن قرب إنجاز التبادل، مؤكداً أن مبادرة السنوار «جادّة»، لكن «قادة الاحتلال يرفضون التقاطها وهو ما يؤكد زيف أحاديثهم مع عائلات الجنود المفقودين، عن بذلهم الجهود لاستعادتهم».

تقرير

إنذار رئاسيّ إلى نتنياهو وغانتس: اتفقا... أو انتخابات (رابعة)

علي حيدر

دخل الرئيس الإسرائيلي، رؤوبين ريفلين، على خط تأليف الحكومة، فانتقل إلى ممارسة الضغوط المباشرة على كلّ من بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، عبر استخدام صلاحياته بتوجيه إنذار إليهما مفاده أنه في حال لم يتفقا على تأليف حكومة وحدة، سينقل عملية التكليف إلى الكنيست، ما يعني فرصة 21 يوماً لتكليف عضو كنيست تأليف الحكومة، أو الذهاب نحو انتخابات رابعة. يهدف ريفلين بهذا الموقف إلى توجيه أكثر من رسالة تتصل بالطرفين، واختصار المناورات السياسية والقفز فوراً إلى جولة النهاية.

مع أنه بإمكان ريفلين تمديد تفويض غانتس 14 يوماً، كما يسمح له القانون، خاصة أن الأخير طلب ذلك، لكن لم يكن لهذه الخطوة أيّ معنى، نتيجة غياب أيّ أفق لتشكيل حكومة برئاسة زعيم تحالف «أزرق أبيض». بل في أحسن الأحوال، كان هذا يعني استمرار الاستنزاف مع تواصل مناورات نتنياهو المتهم رسمياً بالفساد، في الوقت الذي لم يوص فيه 61 عضو كنيست بالأخير، الأمر الذي منحه هامشاً من المناورة. لكن ريفلين قام بعملية التفاف وأعلن أنه في حال لم يتم الاتفاق، سيلقي المهمة على الكنيست. ويُشار إلى أن «المحكمة العليا» امتنعت مجدداً عن تحديد موقفها من تكليف نتنياهو، قائلة إن المسألة «نظرية» حتى هذه المرحلة، إذ لم تُتخذ أيّ خطوات عملية إذا لم ينقل ريفلين التفويض إلى نتنياهو، وهو ما سبق أن أوضحته في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

في المقابل، رفض «الليكود» وكتلة اليمين موقف ريفلين، وطالباه بتكليف نتنياهو، مستندين إلى أن الأخير هو رئيس أكبر حزب ومدعوم من 59 عضو كنيست، بعد انضمام رئيسة حزب «غيشر»، أورلي ليفي، التي انشقّت عن كتلتها مع «العمل» و«ميرتس». كما دعوا الرئيس الإسرائيلي إلى أن يتصرف مثلما فعل بعد انتخابات أيلول/سبتمبر الماضي، عندما كلّف غانتس في أعقاب فشل نتنياهو، وحينذاك كان قد أوصى بتفويضه 54 عضواً، فيما الآن يوصي بنتنياهو 59. لكن ريفلين قفز فوق المدد واختصر 42 يوماً (تمديد غانتس 14 وتفويض

> توقّفت المفاوضات بعدما تخوّف نتنياهو من قرار لـ«العليا» يمنعه الرئاسة

من سيليه 28) من الواضح أنها ستنقضي بمزيد من المناورات قبل أن تصل إلى إلقاء المهمة على الكنيست كما حدث سابقاً. كذلك يبدو أنه هدّف إلى ممارسة نوع من الضغوط على الطرفين للتوصل إلى اتفاق أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة للمرة الرابعة، جراء ضغوط وباء كورونا.

من المرجّح أن يساهم ذلك في دفع الطرفين إلى تسريع عمليات التفاوض التي انتهت، وفق تقارير إعلامية، إلى توقفها على خلفية مخاوف نتنياهو من أن يصدر قرار من «العليا» يمنعه من ترؤس الحكومة نتيجة اتهامه بالفساد، وهو ما دفعه إلى المطالبة بأن يلتزم الطرفان سنّ قانون يلتفّ على قرار المحكمة ويسمح له بتولي رئاسة الحكومة، وهو ما يرفضه «أزرق أبيض» حتى الآن، كونه يمثل تجاوزاً للقضاء. وفي ما يتعلق بالخلاف السابق حول تركيبة لجنة تعيين القضاة، ذكرت صحيفة «هآرتس» أن هذا الخلاف لم يعد قائماً، إنما بات محصوراً حول تعديل القانون الذي يضمن عدم تأليف حكومة إلا مع ما يؤكد السماح لنتنياهو بترؤسها. في ضوء ما تقدم، صار السؤال الذي يشغل بال المراقبين في تل أبيب: هل عزم نتنياهو على الدفع عمداً نحو انتخابات رابعة للحصول على غالبية 61 عضو كنيست لمصلحة معسكر اليمين، بما يسمح له بسنّ القوانين التي يريد، أو هو يناور لتحسين شروط الاتفاق على الحكومة المقبلة وضمان ترؤسه لها. تنقل «هآرتس» عن مقرّبين من الأخير تقديرهم أنه يريد التوصل إلى اتفاق، وأنه يفضّل اتفاقاً مع ضيقة يكون تحالف «يمينا»، برئاسة نفتالي بينيت وأيليت شاكيد، شركاء مركزيين فيها، حول ذلك، توجد عوامل ترجّح سيناريو التأليف، ليس «كورونا» واستنفاد الطرفين رهاناتهما الائتلافية والسياسية فحسب، وإنما أنهما قطعا أشواطاً في التقارب، وأن غانتس حطّم قوارب العودة في أعقاب تفكّك «أزرق أبيض». مع ذلك، تبقى هناك مساحة خارج المعطيات السياسية تتصل بموقف «المحكمة العليا»، الذي ستكون له كلمة الفصل في فتح الطريق أمام تأليف حكومة برئاسة زعيم متهم بالفساد، أو أنها ستقلب الطاولة على الجميع.

تقرير

تقديرات الخارجية الإسرائيلية: فرص وتهديدات في عالم ما بعد «كورونا»

يحيى دبوق

حدّدت وثيقة داخلية صدرت عن «شعبة التخطيط السياسي» في الخارجية الإسرائيلية مستقبلاً قاتماً لما بعد فيروس كورونا، يتضمن ترجيحات لأزمات اقتصادية دولية، وتوترات على أكثر من صعيد بين الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى انهيار أنظمة في الشرق الأوسط، واختراق إيراني نحو القنبلة النووية. وعمل على بلورة الوثيقة، التي صدرت أواخر الشهر الماضي، عشرون دبلوماسياً وخبيراً في الوزارة، وهي تخضع دورياً لتحسينات في التقييم بناءً على المستجدّات المتسارعة التي تجعل التقييم مجهداً وصعباً. ووفق رئيس «التخطيط السياسي»، أورين أنولئيل، «الوضع غير مسبوق، وصعب جداً، ولهذا تتضمن الوثيقة أسئلة أكثر من الأجوبة». مع ذلك، ترد تقديرات قاتمة من بينها نظرة متشائمة إلى «قرية العالم» المتمثلة في التجارة الحرة المفتوحة بين الدول، إذ لن تبقى كما كانت، بل ستشهد تغييرات واسعة بعد «كورونا»، لأن «العالم ينزلق إلى أزمة اقتصادية تذكّرنا بالكساد العظيم أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن الماضي... إجمالي الناتج العالمي انخفض بالفعل بنسبة 12% ومن المتوقّع أن يستمر هذا الاتجاه مع معدّلات بطالة ضخمة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى».

يرد في خلاصات الوثيقة أنه «من المتوقّع أن تقلّل الأزمة الاقتصادية العالمية الطلب على الغاز، ما يضر بصناعة تصدير رئيسية تعتزم إسرائيل الاعتماد عليها في السنوات المقبلة». كذلك، من المتوقّع أن تسبب الأزمة تنافساً أكثر حدة بين الدول ولا سيما على الموارد الصحية، على أن يستمر الطلب العالمي الهائل على الإمدادات الطبية كما حدث إلى الآن منذ بدء الأزمة، بل يتسبب في زيادة التوترات. وتعتقد «الخارجية» أن الجمع بين هذه التوترات، إلى جانب الأزمة الاقتصادية والشلل في قطاع النقل الجوي، من شأنه أن يؤدي إلى «قواعد لعب» جديدة في التجارة العالمية، إذ يرجّح أن تتغير منظومة التجارة الحرة كما هي الآن باتجاه الانعزالية، وأن تعيد الدول العمل على بناء سلاسل الإنتاج والإمدادات الداخلية، وتحديداً في المجالات الحيوية للأمن القومي، برغم التكاليف الكبيرة التي تنطوي عليها». في السياق نفسه، ترجّح الوثيقة أن تقيّد الدول صادراتها للمكوّنات الحيوية مثل التجهيزات والمعدات الصحية عبر فرض الرسوم والقيود.

في ما يرتبط بـ«المنافسة ـ الصراع» بين الصين والولايات المتحدة، ترجّح الخارجية الإسرائيلية أن تعجّل الأزمة القائمة في تنامي قوة الأولى الدولية على حساب الثانية، رغم أن «الصين نفسها هي التي صدّرت الفيروس»، لكن ذلك سيكون «على خلفية أنها الدولة الأولى التي تتعافى من الوباء ومن الأزمة، ما يمنحها ميزة وأفضلية على الأميركيين. وهنا تحذر الوثيقة من أن يؤدي التغيير في علاقات القوة بين الطرفين إلى زيادة التوترات الضخمة القائمة بينهما، إذ «في زمن الأزمة والاستقطاب السياسي الداخلي الأميركي، تكون الحاجة إلى العمل ضد الصين واحداً من التحديات الكبرى التي تواجه النظام السياسي الأميركي برمّته». ولذلك، يجب «أن تتبع إسرائيل سياسة موزونة في العلاقات بين الجانبين كما هي الآن: الحفاظ على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة بوصفها مصلحة عليا للدولة، في موازاة الاستفادة من الفرص الاقتصادية وغيرها مع الجانب الصيني».

تحت عنوان «شرق أوسط جديد»، تحذر الوثيقة من أن «دولتَي السلام»، أي الأردن ومصر، الموجودتين في وضع اقتصادي صعب، قد تعانيان لاحقاً من غياب استقرار (سياسي وأمني). أما في المقلب الثاني، فتعبر عن قلق خاص من جانب إيران «التي قد تسجل اختراقاً نتيجة الأزمة لديها لتطوير أسلحة نووية، بهدف الحفاظ على بقاء النظام، في موازاة مخاوف من أن تتسبب الأزمة العالمية أيضاً في نمو المنظمات الإرهابية المتطرفة مثل داعش والقاعدة». ويقول المدير العام للوزارة، يوفال روتم، تعليقاً على مضمون الوثيقة التشاؤمي: «نحن في عالم من غياب اليقين، ولهذا علينا الحذر إزاء التوقّعات. هذا العالم مقبل على واقع مغاير عمّا كان عليه، وستتركز الأموال والمقدرات الخاصة أكثر مقابل أموال أقلّ لدى الدول والحكومات، الأمر الذي يؤدي إلى أزمات اجتماعية وسياسية. نحن في الخارجية بدأنا بالفعل حواراً مع عدد من الدول لتقييم ما سيحدث».

قدّمت الخارجية تقديرات جدّ متشائمة جداً على أكثر من صعيد منها عالمي ومنها إسرائيل (أ ف ب)

وفيات ◄

يسم الله الرحمن الرحيم
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي. (صدق الله العظيم)
بمزيد من الأسى واللوعة والرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى، ننعى إليكم وفاة المرحوم
السفير أحمد إبراهيم
والده: المرحوم السيد عبد الحسين إبراهيم
والدته: المرحومة فاطمة عربيد
زوجته: السيدة منى بدر الدين
أولاده: السيد وسيم قنصل لبنان العام في ديترويت،
السيدة ريما زوجة الدكتور عبد الحسن الحسيني،
السيدة غادة زوجة المهندس وائل الصيفي، السيدة مي ولدها نبيل قرنفل.
أشقاؤه: المرحوم شريف، المرحوم يوسف، السيد علي، السيد عدنان.
شقيقتاه: السيدة نزيهة والسيدة وجيهة.
صُلي على جثمانه الطاهر في بلدته عينانا، قضاء بنت جبيل، في جبانة البلدة يوم الخميس بتاريخ 9 نيسان 2020.
ونظراً للوضع الراهن يُعلن عن تقبّل التعازي في موعد لاحق.
الأسفون: آل إبراهيم، آل بدر الدين، آل الحسيني، آل الصيفي وآل عربيد.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب

إعلان ◄

شركة فونيكس ماشينيري ش.م.ل.
دعوة لحضور جمعية عمومية غير عادية
يتشرّف مجلس إدارة **شركة فونيكس ماشينيري ش.م.ل.** بدعوة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية غير العادية المقرّر عقدها **في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٠٢٠/٥/٨** في مركز الشركة في الصفرا - كسروان، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:
١- تعديل أحكام النظام الأساسي للشركة وإستبداله بنظام أساسي جديد تبعاً لتعديل أحكام قانون التجارة.
٢- أمور أخرى طارئة ومختلفة.
مجلس الإدارة

للبيع ◄

أرض للبيع في الجية بمساحة 46000 م.م.
محلات تجارية مع مردود مالي مضمون للاتصال: 03/181813

استراحة

كلمات متقاطعة 3425

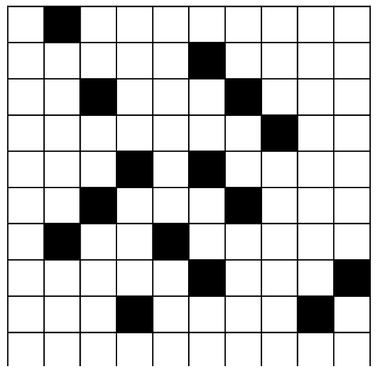

أفقيا
1- فنانة لبنانية من أغانيها " وبتسال شو بني " – 2- الة موسيقية – شهر ميلادي – 3- وبَخ – خلاف عام – للنفي – 4- دماغ – من الحشرات الطائرة – 5- من أسماء الذئب – ريح طيبة – 6- يشير بأصبعه – حجر منقور يُستعمل للماء – من مشتقات العنب – 7- مدينة في سويسرا عُقدت فيها معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى – للمصاحبة – 8- من الحيوانات – عاصمة آسيوية – 9- أبكي وأعدّ محاسن الميت – طبيب – 10- ضابط وكاتب إنكليزي إتصل بالشريف حسين وشجّع ثورة العرب على الأتراك

عمودياً
1- برلماني إنكليزي تزعّم حركة المعارضة لسلطة الملك وانتصر على تشارلز الأول فاعدمه سنة 1649 ثم أخضع إيرلندا وحلّ البرلمان وحكم دكتاتورياً – خنزير بري – 2- مؤرخ وفيلسوف إجتماعي عربي – 3- نهر في النمسا والمجر يصبّ في الدانوب – حبل الدابّة – 4- تهيّأ للحملة في الحرب – أصل البناء – مدينة مصرية – 5- صديق ودود – فقد عقله – وضع خلسة – 6- جزيرة سعودية في البحر الأحمر – الة موسيقية – 7- لقب الأمبراطور الروماني – إزدياد طول النبات – 8- حفر البئر – مقياس مساحة – محافظة لبنانية – 9- جبل حرمون – يشحذ السكين – 10- حفرها فردينان دي ليسبس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- صيدا – تامبا – 2- الإرتجال – 3- داريوس – نبا – 4- يود – كولن – 5- الأنيسون – 6- يا – أبخس – سل – 7- أتون – بهو – 8- فا – الأرمن – 9- سيراليون – 10- كان – بنّ – وفا

عمودياً
1- صيدنايا – سُك – 2- لاتفيا – 3- داريا – وارن – 4- اليونان – 5- اوديب – الب – 6- ترس – سخانيّن – 7- ات – كوس – او – 8- مجنّون – برنو – 9- بابل – سهم – 10- الأنغلونزا

sudoku 3425

5	1	9		6		4		
				5		2	8	9
2				4				
7	5	6		8				
9			5		3			4
				7		5	1	8
			2	1	5	8		
8	3	4						
						9	7	6

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3424

9	1	8	6	3	4	5	7	2
2	5	6	9	1	7	3	8	4
7	4	3	8	5	2	6	1	9
6	9	2	7	8	1	4	3	5
3	8	1	4	6	5	2	9	7
5	7	4	2	9	3	8	6	1
4	3	9	5	7	8	1	2	6
8	2	7	1	4	6	9	5	3
1	6	5	3	2	9	7	4	8

مشاهير 3425

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

لاعب كرة قدم سوفييتي سابق ومدرب كرة قدم أوكراني حالي. نال عام 1975 جائزة الكرة الذهبية كأفضل لاعب في العالم. لقبَ بالإسطورة
1+3+9+10+7+8 = الأحصنة ■ 3+7+4+2+11 = آلة لتدخين التبغ ■ 6+5 = هاج الدم

حل الشبكة الماضية: **طنطاوي جوهري**

إعداد
نعوم مسعود

أدب

في اجواء من الحجر العالمي وانتقال الانشطة الفنية والثقافية والموسيقية إلى العالم الافتراضي، يُعلن اليوم اسم الفائز بـ«الجائزة العالمية للرواية العربية 2020» بدورتها الـ 13 (تبلغ الجائزة الكبرى 50 الف دولار اميركي، فيما يحصل كلّ كاتب وصل إلى القائمة القصيرة على 10 الاف دولار أميركي مع ترجمة الاعمال في القائمة إلى لغات عدة). لجنة التحكيم التي يترأسها الناقد والكاتب العراقي الدكتور محسن جاسم الموسوي، بعضوية كلّ من فيكتوريا زاريتوفسكاي، واميت الزاوي، وريم ماجد، والزميل بيار ابي صعب. اختارت هذه السنة خمسة كتّاب وكاتبة ضمن القائمة القصيرة: العراقية عالية ممدوح عن روايتها «التانكي» (منشورات المتوسط)، والمصري يوسف زيدان (فردقان. دار الشروق)، واللبناني جبور الدويهي (ملك الهند. الساقي)، والسوري خليل الرز (الحي الروسي. منشورات ضفاف)، والجزائريان سعيد خطيبي (حطب سراييفو. منشورات الاختلاف)، وعبد الوهاب عيساوي (الديوان الإسبرطي. دار ميم للنشر). الروايات الصادرة باللغة العربية بين حزيران (يونيو) 2018 وتموز (يوليو) 2019 وقفت ما تنصّ عليه شروط الجائزة. «تكاد تنشغل جميعها بوطأة التاريخ بماضيه وحاضره. لكنها لا تستعيد هذا التاريخ أو الواقع المعاصر تطابقاً، وإنما تواجهه بحدّته لتثير عند القارئ الاسئلة عن مصير الإنسان العربي» وفق ما قال رئيس لجنة التحكيم الناقد العراقي محسن الموسوي لدى الإعلان عن القائمة القصيرة.

وعلى اختلاف وتنوّع اساليبها السردية وفضاءاتها وموضوعاتها، فإنّ شؤون الإنسان العربي، في ماضيه وحاضره، تشكّل انشغالات هذه الاعمال بدءاً من عراق عالية ممدوح المعجون باللم والوجع والحروب والاحلام المغتالة وصولاً إلى لبنان جبور الدويهي منذ فتنة 1860 حتى استعراضات ابطال الحرب الاهلية

شارك في الملف **سارة سليم - خليل صويلح - محمد ناصر الدين**

الأدب خلاصاً من «طوفان» القبح والتبعية والتزمت والمجازر: من يفوز اليوم بـ«بوكر» العربية؟

رحلة البحث عن العقل

قبل الخوض في أحداث «فردقان» (دار الشروق) للكاتب المصري يوسف زيدان (1958)، لا بدّ من التوقّف عند عنوان الرواية باعتباره عتبة مهمّة لدخول النص. اختار زيدان قلعة فردقان التي تضمّ سجناً تاريخياً في إيران عنواناً لروايته، لأنّ ابن سينا سُجن في القلعة الفارسية وكتب فيها: «حي بن يقظان»، «كتاب الهداية»، «رسالة في القولنج». حكاية «فردقان» يطول شرحها لأن القارئ عندما ينهيها، يتبادر إلى ذهنه سؤال واحد: هل عليه الاستمتاع بالرواية كونها خيالية، أم أنه سيعيد حساباته، عندما يتذكر أن أحداثها بُنيت أساساً لرصد سيرة شخصية تاريخية خالفت عصرها تماماً كشخصية ابن سينا؟ في تصريح لـ «دار الشروق» المصرية، قال زيدان إن الرواية «تعيد بناء حياة ابن سينا، والعصر الذي عاشه، والحكام الذين عاصرهم (...) كما فترة اعتقاله داخل قلعة فردقان وكيف أثرت على شخصيته وتفاصيل حياته، وكذلك كتاباته». إذن هل نصدّق ما كتبه في روايته عن ابن سينا الذي ينافي ما قرأناه وما نعرفه عن حياته، أم نصدق ما ذكره في الحوار؟!

اختار زيدان الكتابة عن حياة ابن سينا الشخصية والعلمية، لكنه لم ينتبه إلى جانب مهمّ هو ضرورة الحفاظ على الحقائق التاريخية. نلاحظ مثلاً أنه صوّر ابن سينا كزير نساء من خلال عشيقاته الثلاث: روان، ماهيتاب وسندس. لكن هل خلت حياة ابن سينا من كل شيء ليصبّ زيدان جلّ اهتمامه على نسائه أن وُجدن فعلاً؟ فلو افترضنا أنها روايتها ويجوز للروائي ما لا يجوز للمؤرّخ والباحث، لكنّه ذكر العكس في الحوار مع «دار الشروق»، إذ قال إنّ «فردقان» تقدّم صورة كاملة عن حياة الشيخ الرئيس ابن سينا. بيد أننا كقراء لاحظنا أنه ركز على مشاعر ابن سينا الداخلية وحريمه رغم أنه رصد سيرته بدءاً من اعتقاله في قلعة فردقان لأسباب سياسية. بعدها عاد بنا عن طريق «الفلاش باك» إلى طفولته في بخارى، وبدايات نبوغه في الطب، ثم سفره وما تخلّله من أحداث وعلاقات بالأمراء بشكل جيراني للقفراء. تطرّق أيضاً إلى السياسة، وما عاشته الأمة الإسلامية نتيجة ضعف الدولة العباسية وآثارها على ابن سينا على شتى الأصعدة. تناول حياته في الري، وهمذان وأصفهان، ونشأته في أسرة مكونة من أب أفغاني وأم خوارزمية، وحياته في وسط آسيا وصولاً إلى استقراره في المنطقة الفارسية حتى مماته، كما أبرز علاقة المثقف والسلطة. حاول زيدان من خلال الراوي العليم أو ما سماه جبران جبينيت التنبّئر أن ينقل لنا أفكاره هو، في تدخّل غير مبرّر، في حين أن الكاتب يجب أن يكون مصوّراً للأحداث لا مشاركاً فيها. تشعر عندما تقرأ «فردقان» أن زيدان بشحمه ولحمه هو الذي يتحدث، ويعبّر عن أفكاره وآرائه في العديد المواضيع والمواقع. اللافت أنه يصف الأشياء بدقة متناهية، يشعرك لوهلة أنه عاش ذلك الزمان، خاصة عندما يصف أنواع العطارة والتوابل والأعشاب التي كانت تُستخدم في الطب آنذاك. يتجلّى ذلك من خلال سعة اطّلاعه وتمكّنه الواضح من الفلسفة اليونانية والعربية القديمة. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنّ زيدان باحث كبير لا يُشقّ له غبار أكثر منه روائياً. كما أن اللغة التي كتب بها روايته تشي بالكثير من الدهشة والسحر. في رواية «فردقان»، سؤال محوريّ هو: أما حان الوقت لإعادة قراءة تاريخنا قراءة جديدة قادرة على بناء مصالحة بيننا وبين «العلاني»؟ فيه؟ ذلك العقلاني الذي عاش ضحية التكفير والتهميش والحجر لقرون ولا يزال. «فردقان» هي رحلة البحث عن «العقل» في تاريخ هو عبارة عن احتفال بـ«اللاعقل» و«الخرافة»، وتلك غابة الروايةِ، أي طغيان سلطة الجهل وتقديس الجهلة بدل إعطاء العلماء والحكماء مكانتهم الحقيقية: «لا يجوز الاحتجاج بالنقل لدحض الحجج العقلية، لأن العقل مقدّم بالضرورة على النقل، كونه الأعمّ في النوع الإنساني وكونه مناط التكليف وشرطه الأول».

«فردقان» (دار الشروق) للكاتب المصري يوسف زيدان

فانتازيا فوق الخراب

كما لو أننا فوق خشبة مسرح ببروفات لا نهائية، فيما تتوافد الشخصيات إلى المنصّة، تباعاً لمخيلة الراوي في تحديد مصائرها. لكن خليل الرز (1956) في روايته الجديدة «الحي الروسي» (ضفاف/ الاختلاف) يضيف هذه المرّة، بالمقارنة مع رواياته السابقة، جرعة عالية من الفانتازيا للملمة الخيوط المتشابكة، بما يشبه العاب السيرك. وإذا بالبلاد التي تعيش حرباً طاحنة منذ سنوات تُختزل جغرافياً بحديقة حيوان، وسطح غرفة داخل الحديقة يقطنها مترجم عن الروسية وصديقته، يراقبان ما يحدث في «الحي الروسي» وسط دمشق، والعلاقات الملتبسة بين حيوانات الحديقة. لن نستغرب إذاً، أن تحتلّ زرافة صامتة وكلبة وحيوانات أخرى مركزية السرد، على خلفية أصوات القذائف وراجمات الصواريخ المتبادلة بين أسطح الحي الروسي وغوطة دمشق. كما سيتكشّف الصراع عن عنف متأجج بين بطل شعبي يُدعى عصام، وزعيم مافيا روسي استغل فوضى الحرب، ينتهي بقتل الأول في الغوطة على أيدي التكفيريين بتهم مخالفة الشرع الإسلامي. وسنتتبع مصير الزرافة العمياء في زحفها نحو ساحة الأمويين لتُقتل هناك بقذيفة أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون. هكذا يؤثث خليل الرز أمكنته وفقاً لشطحات الراوي وهذيانه غير عابئ بواقعية هذه الأمكنة، أو أنه يمزجها في فضاء واحد. إذ لا فرق بين دمشق وموسكو والرقة لجهة تقاطع الوقائع. يصعب تلخيص سردية صاحب «وسواس الهواء» حكائياً، إذ يعوّل في المقام الأول على المعمار السردي واللامتوقع بأقصى حالات اللعب والمغامرة، في مشروع روائي مضاد وعسير الهضم بالنسبة إلى ذائقة المتلقي الضجر: «عملي يحتاج إلى قارئ طويل البال، وسيكون هذا القارئ سيّئ الحظ بالتأكيد، إذا لم يكن قد قرأ تاريخ الرواية العالمية». ربما علينا هنا أن نستعير عنوان إحدى رواياته وهو «سلمون إرلندي» في تفسير هجرته المعاكسة للتيار، ورهانه المتمهل على تأصيل رواية عربية مفارقة تنتمي إلى ميراث الرواية العالمية أكثر من انغلاقها على ما هو محلّي وسقيم ومستقر. ليس عبثاً إذاً، أن يستدعي اسم تورغنيف في نهاية الرواية، أو أن يبني حوارات مسرحية بنبرة تشيخوفية. على الأرجح، يأتي هذا الاستدعاء كنوع من التحية إلى الأدب الروسي كميراث سردي عظيم، من دون أن يتخلّى عن تجريبيته وخلائطه المحليّة لجهة اللهجة والمرجعيات البيئية وتناوب الخوف والصمت والعبث فوق خرائط ممزّقة. نظرة شاقولية لخلخلة اضطراب القاع، تقع على مستوى طول عتق الزرافة، وسطح غرفة المترجم، وارتفاع شاشة التلفزيون التي كانت تبثّ وقائع الحرب، بوصفها علامات دلالية في تلخيص المشهد العمومي للبلاد «كان قوةً طاغية عمياء، قد قرّرت أخيراً، أن تدفع الحي الروسي في ظهره دفعاً في الوحول والدم والظلام» يقول. هكذا يحطّم صاحب «سولاويسي» الأنساق السردية تبعاً لأحوال الاحتضار التي انتهت إليها شخصياته القلقة والخائفة والمضطربة بأساسها الغرائبية، ثم ستعلو نبرة السخرية أكثر إزاء افتتاحيات جريدة الحائط في حديقة الحيوان بتوقيع الروائي المغمور أركادي كورميتش.

«الحي الروسي» (ضفاف/ الاختلاف) للكاتب السوري خليل الرز

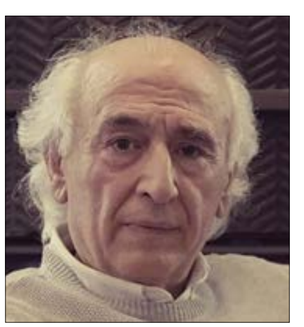

رواية الخروج من الحرب

تمكّن سعيد خطيبي (1984) في «حطب سراييفو» (ضفاف. الاختلاف) الذي تهتمّ بادق التفاصيل، من ضبط المتناقضات الاجتماعية والنفسية والإنسانية، ليؤكّد من خلال شخصياتها ورمزية «الحطب» بأنّ الرواية قادرة على الحفر عميقاً في العديد من الثيمات، مثل المعاناة، والاغتراب، والتشتّت وتأثير الحروب والصراعات على النفس البشرية. سلّط خطيبي الضوء على مرحلة تاريخية مهمّة وحساسة في الجزائر وفي البوسنة والهرسك. نقل بدقة صور الأنا والآخر، وجمع بين ثقافة الشرق والغرب، التي وإن اختلفت في الكثير من الجزئيات، فإنها تشترك في لحظة الحرب. تسرد «حطب سراييفو» سيرة بلدَين على نفس خط التواصل الإنساني، من يقرأ ما بين السطور، يمكنه إسقاط أحداثها على الراهن العربي، فالرصاص توقف، لكن الصراع البشري مستمرّ: «الموت صار طقساً تعودنا عليه» كما كتب. استطاع خطيبي بقصة الحب التي تجمع البطلَين سليم وإيفانا، أن يجسّر الهوة التي تجعلنا دائماً في خوف من الآخر الذي لا نعرفه، ولكنه طبعاً يتقاطع معنا في الكثير من الأمور. تسعى «حطب سراييفو» إلى أنسنة الحياة رغم الصراعات والاضطرابات، واستطاع سعيد خطيبي أن يتنقل بذكاء وسلاسة بين دول البلقان والجزائر ومحاكاة واقع المنطقتين من دون تشتيت للنص السردي. بدأها بسليم الذي اشتغل صحافياً في العشرية السوداء، خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، وغطى الفظائع التي راح ضحيتها الأبرياء في الجزائر. بعدها، أغلقت الجريدة التي يعمل فيها، ليجد نفسه من دون عمل، ما اضطره إلى السفر إلى سلوفينيا هرباً من الموت بعد تلقيه دعوة من عمه الذي وصل هناك على غرار مئات العمال الجزائريين الذي ارتحلوا إلى يوغوسلافيا سابقاً في السبعينيات. هجر حبيبته مليكة المنبوذة من مجتمع رفضها رغم أنها هي الأخرى ضحية، تاركاً وراءه الكثير من الذكريات المؤلمة.

أما إيفانا فهي فتاة بوسنية، حلمها أن تصبح مسرحية. في ظلّ الجو المكهرب الذي تعيشه في البيت، ومعايشتها الصراع الدامي لحرب البوسنة والهرسك التي لم تُبقِ لا على الأخضر ولا اليابس، قرّرت السفر إلى سلوفينيا بحثاً عن أرض تحتضن أحلامها. فصول الرواية مسرودة بأسلوب سلس وبطريقة تناوبية بين سليم الهارب من الجزائر الذي كان يئنّ في صراع الدم والقتل بحثاً عن وطن ينعم فيه بالحرية والأمان، وإيفانا التي هربت هي الأخرى من حرب البوسنة والهرسك. جمعهما الحب والتيتم، يتم الوطن والأب، والكثير من الألم، فكلاهما وجد ما يشبه مأساته في الآخر. روى خطيبي كذلك حكاية عم سليم، السي أحمد، الذي تنكر لماضيه، متأسياً أنه مجاهد في حرب التحرير بخلاف أخيه والد سليم، السي عمار، الذي أصرّ على البقاء في الجزائر. جمع الحب بين إيفانا وسليم في لوبليانا، لكن جريمة قتل ستقع وتفرّقهما، فهي عادت إلى وطنها بعد خروجها من السجن، لتحاول صنع مسار جديد لها في مدينتها، بينما اكتشف سليم أنه ابن غير شرعي، ما شكل لديه أزمة نفسية حادة جعلته يعود إلى الجزائر ليعيد ترميم نفسه، باحثاً عن هويته الأصلية وعن والديه. أعادت «حطب سراييفو» تأثيث التاريخ، فوحده الإنسان فيها استطاع أن يرسم ويوحّد ذلك التاريخ من خلال آماله، وهواجسه وطموحاته. إنها رواية الآخر الذي نتشارك معه التاريخ ذاته والأوجاع ذاتها فقط، لكنها مهمورة بقلم غربي، وهذا ما يميّزها. في تصريح له، قال خطيبي عن روايته: «كنت دائماً مسكوناً بالحرب، التي عشتها صغيراً في الجزائر، وفقدت فيها بعضاً من أهلي ومعارفي، ولكن ليس الاهتمام بالحرب في بشاعتها أو ماذا دار فيها، بل أهتم بحيوات الناس العاديين في الحرب، كيف يعيشون وكيف يفكرون، حيوات الضحايا المفترضين للحرب، الذين نجوا منها. في المقابل، أشعر بحزن دفين كوننا تأخّرنا في الكتابة وفي الوصول إلى هذه المنطقة (يقصد البلقان)، المكتظّة بتاريخ متفجّر لا يختلف عن تاريخنا. بالتقدّم في الكتابة، كنت أتوقّف، كعداء يسترجع أنفاسه، أحياناً وأنا تحت مفاجآة التشابهات الكبيرة في التاريخ السوسيو – ثقافي بين البوسنة والهرسك والجزائر».

«حطب سراييفو» (ضفاف. الاختلاف) للروائي الجزائري سعيد خطيبي

تجريب في حي «التانكي»

تنتمي «التانكي» (منشورات المتوسط) للروائية العراقية عالية ممدوح (1944) إلى النصوص التجريبية الحديثة التي تفرض على القارئ الاعتيادي تحدّياً كبيراً يتمثل في الحاجة إلى فهم النص بشكل عميق وفك شيفراته، بخاصة أنه يختلف عن السرد التراتبي المتعارف عليه في أغلب الروايات العربية وحتى العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يتميّز العمل بتفكك النص وغياب الثيمة الرئيسة أو الأحداث المتسلسلة بشكل منطقي. لعلّ الكاتبة أرادت إيصال تلك الرسالة للقارئ من خلال رمزية «المكعب» المشار إليه في عديد المناسبات والحوارات خلال الرواية، والذي يمثّل شكلاً هندسياً بستة أوجه متناظرة في الشكل، لكن لكل واحد منه استقلاليته التامة.

مع ذلك، تقدم «التانكي» تجربة إنسانية وتذكرة سفر إلى مكان لم نكن نعرف عنه سوى الأشياء العامة التي يعرفها من لم يعش في العراق، فما بالك الحديث عن ماضي أمكنة تركت أثرها في ذاكرة عفاف بطلة الرواية؟ رأت العراق بعينيها حين عادت إلى بلدها بعد أربعة عقود من الزمن، لتزور الأمكنة التي مرّت عليها الكثير من الحروب والأوجاع. علماً أنّ العنوان «التانكي» (كلمة مستعارة من اللغة الإنكليزية وتعني خزان المياه) هو شارع «مخيالي» في العراق، وبالتحديد في العاصمة بغداد، كانت تسكنه النخبة آنذاك.

تندرج الرواية ضمن ما يسمى بأدب النوستالجيا (الحنين إلى الماضي) أو حتى أدب المنفى، لكنها مختلفة لأنها رواية تجريبية استخدمت فيها الكاتبة أسلوب البولوفونيك بدءاً بالرسائل التي تبعث إلى الطبيب وصولاً إلى عفاف وحديثها عن الغربة. استطاعت عالية ممدوح أن تضعنا في صورة ما حدث ويحدث في العراق من دون محاولة تزييف أو تجميل للحقائق. تحدثت أيضاً عن الاحتلال الأميركي، والمنفى، والطائفية والعراق المتعدد والمتنوع، والحروب.

تشعر من خلال عملها وهي المغتربة منذ أكثر من ثلاثة عقود، أن العراق حاضر بقوة في مخيلتها ووجدانها، هذا ما انعكس على كتابتها. إنه الوجع الذي يسافر مع صاحبه ولا يمكن أن يفارقه. وحدها الكتابة تخفّف عنه وطأة الألم.

يظهر جلياً من خلال رواية «التانكي» علاقة عالية ممدوح بمدينتها بغداد، وأيضاً مدى حرصها الكبير على نصها الذي أخذ منها أربع سنوات كي يخرج للنور.

في حوار لها مع موقع جائزة «بوكر»، قالت: «شرعت في كتابة «التانكي» نهاية عام 2013، وكل رواية كتبتها كان الإلهام يحضر من مدينتي الأولى، بغداد، ومن الحي الذي يقع فيه التانكي. أشياء كثيرة لم تستطع ذاكرتي القرائية رصدها، فليس كل ما نقرأه ويؤثر فينا يمكن أن نكتب عنه».

الرواية عبارة عن لغز مثير، لن يكتمل إلا بقراءة الرواية حتى النهاية وفهمها، كما تقول ممدوح: «الروايات كائنات بشرية علينا أن نفهمها ونأخذها كما هي».

يقول ميشال فوكو: «لتحلم، لا يجب أن تغلق عينيك بل يجب أن تقرأ». وهذه الرواية جعلتنا نحلم بعراق أجمل وأكثر تقدّماً كما أرادته ممدوح.

«التانكي» (منشورات المتوسط) للروائية العراقية عالية ممدوح

على خالف الزلازل

تبدأ الإثارة في رواية جبور الدويهي (1949) «ملك الهند» (دار الساقي)، مع غلافها الذي يُبرز لوحة «عازف الكمان الأزرق» للرسام الفرنسي شاغال. إذ عادة ما تحتوي لوحات الرسامين الكبار من فيلاسكيز إلى رمبرانت وبيكاسو ورامبو أو شاغال نفسه على كتاب ما، في ما يشبه التأويل البورخيسي لصيرورة العالم إلى مكتبة لا تنتهي أو إلى جملة مالارميه العجيبة: «كل شيء في هذا العالم يوجد ليصير كتاباً». أو بحسب تأويل ستاروبنسكي، فإنّ وجود الكتاب قد يقوّي «علاقتنا النقدية» بالعمل الفني. في الاتّجاه المعاكس، لم يعد الروائيون الغربيون يستخدمون اللوحات الفنية في أعمالهم، مثل زولا وفرجينيا وولف ودانوزيو وكونديرا في استخدامات تقع في صلب الإبداع الروائي: تضيء الصورة النص بعدما كانت تقوم مقامَه لقرون عديدة. وجود لوحة في رواية الدويهي، وإن كان النص لا يرتكز إليها بشكل مركزي، هي «ضربة معلم» في دلالتها على الحنين الذي يقود بطل الرواية زكريا مبارك نحو حتفه في جريمة قتل في ظروف غامضة، حيث يصف الدويهي لحظة مقتله في نهاية الفصل الأول بلغة مطعّمة بالشعر: «قصد كرم المحمودية بعد الظهر في مسيرة نصف ساعة على الأقدام. يأتي لينظر إلى الأفق البعيد وإلى صفحات حياته المتوارية خلف البحر. وفي يوم من أيام الخريف الرائعة، بدأت فيه أوراق الشجر تتلوّن بين الصفرة والاحمرار، رأته جماعة من المتنزهين من بعيد جالساً مرتدياً بذلة الكتان كمن يستريح وغفا. اقتربوا منه فرأوا بقعة الدم الكبيرة تلوّث بياض سترته. طلقة رصاصة واحدة لجهة القلب قتلته». سنكتشف مباشرة أن جريمة القتل هذه ليست مجانية، إذ على عادة الدويهي في «طبع في بيروت» أو «مطر حزيران»، سيتّخذ السرد إطاره المحكم من حدث تاريخي ما مثل تاريخ المطبعة في بيروت أو حادثة إطلاق النار في كنيسة مزيارة وصولاً إلى مقتل البطل في «ملك الهند» من أجل تفكيك التاريخ الشخصي «الصغير» لأبطال، من قطعة الأرض التي يتنازعها أبناء العم في ما بينهم كما يتنازعونها مع بعض المزارعين الدروز، إلى الجدة التي تهاجر نحو العالم الجديد وما تكتنفه تلك الهجرة من قسوة وأعمال تكرّه عليها الجدة من أجل تحصيل ثروة العائلة... دورة العنف تلك التي لن توفر أجيالاً عديدة كابنة البطل التي ستقتل في مدرسة أميركية على يد متطرّف مهووس. مع هذا التفكيك، نجد أنفسنا أمام تفكيك أكبر للوحة تاريخ بلادنا الواقعة على فالق الزلازل، فتحضر لحظات فتنة 1860 أثناء التحقيق في الجريمة، إلى استعراضات أبطال الحرب الأهلية اللبنانية وتوقّفهم إلى المال وسعيهم لسلب زكريا مبارك للوحة «عازف الكمان الأزرق» الأصلية التي انتزعها من صديقته الباريسية. بطل «ملك الهند» زكريا كما إيليا، بطل «مطر حزيران» رائعة الدويهي الأخرى يقبعان في ذلك الذهاب والإياب المستمر الذي يفرضه الحنين. ولئن «تلقّت (إيليا) حوله قبل أن يترك كيس الجبنة وأقراص الكبة على المقعد الذي كان جالساً عليه»، تلك الأغراض التي وضبتها أمه ويتخلص منها تباعاً في المطار كرمز للقطيعة مع الحنين، فإن زكريا هنا، الذي يشبه إيليا كثيراً في تردّده في علاقاته النسائية، سيدفعه الحنين بعد حتف ابنته في المهجر إلى ترك الماضي بأكمله باستثناء لوحة «عازف الكمان الأزرق» للمضي قدماً نحو بقعة دمه.

«ملك الهند» (دار الساقي) للروائي اللبناني جبور الدويهي

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 14 نيسان 2020 العدد 4027

رحيل

مع رحيله في أحد مستشفيات لندن أخيراً جرّاء إصابته بفيروس كورونا، انقضت واحدة من أهم تجارب العمارة العربية الحديثة في القرن الماضي. المعمار العراقي الذي شيّد أهم مبانيه في بغداد، فتح آفاقاً لعمارة إقليمية حديثة في بحثها عن لغة تتّسم لأفكار المدارس العالمية التجديدية ولخصوصيتها المحليّة ضمن مفهوم جدلي أطلقه بداية الخمسينيات، بالتزامن مع فترة الحداثة الأدبية والفنية في العاصمة العراقيّة

بغداد ظلّت هي الأصل. هناك تبلورت أفكاره، بتجواله لساعات في تأمّل الزخارف الإسلامية والمتاحف والحرفيين في الأسواق (بلال جاويش)

مبنى شركة التامين في الموصل

استسلم لكورونا في العاصمة البريطانية

رفعة الجادرجي... شيخ العمارة العراقيّة الحديثة

روان عز الدين

رحل المعلّم العراقي رفعة الجادرجي (1926 ـ 2020) جرّاء إصابته بفيروس كورونا، في لندن حيث كان يقيم أخيراً. هكذا انقضت واحدة من أهم تجارب العمارة العربية في القرن الماضي، لشيخ العمارة العراقيّة الحديثة، كما يُتّفق على تلقيبه. فتحت أفكاره ونظريّاته في فترة مبكرة، آفاقاً لعمارة إقليمية حديثة، لا تقتصر على حدود العراق، بقدر ما تتلاقى مع معظم الدول العربية، في بحثها عن لغة عمرانية تتفاعل مع المدارس العالمية التجديدية، من دون أن تخسر خصوصيتها المحليّة، أو تتنازل عن تلبية حاجات الفرد والمجتمع. لكن بغداد ظلّت هي الأصل. هناك تبلورت أفكاره، بتجواله لساعات طويلة لتأمّل الزخارف الإسلامية والمتاحف والحرفيين في الأسواق القديمة. كان يزورهم باستمرار ليتعلّم منهم بعض المهارات المعمارية، أهمها كيفية تحقيق تصوّراتهم وتنفيذها على الواقع. ومن العاصمة العراقية أيضاً بعد فترة الاستعمار، ظهرت أسئلة ملحّة حول الهوية والأصالة والحداثة العمرانيّة العالمية. أسئلة لاحت له كمجموعة تناقضات، وأفضت إلى طرح مفهومه الفلسفي «جدليّة العمارة» منذ أن صاغه في أطروحة نشرها لاحقاً بالعربيّة بعنوان «شارع طه وهامرسمث – البحث عن جدليّة العمارة» (صدرت في بيروت منتصف الثمانينيات). في «جدليّة العمارة»، تجاوز الجادرجي ثنائية الشكل والمضمون التي شملت معظم الفنون منذ الفلسفة الإغريقية. فالعمارة وفق تعبيره، تقوم على مجموعة تناقضات بين «المطلب الاجتماعي، والحاجة الفردية وبين المرحلة التقنية لحقبة زمنية معيّنة». ومن أجل تحقيق غايتها في تماسك المجتمع، على العمارة أن تجمع ثلاثة مكوّنات: نفعيّة تتمثّل في تأمين وظيفة الحفاظ على الجسم، ورمزية تلبي حاجات هوية الفرد والجماعة، وجماليّة تحقّق الإمتاع. هكذا استمرّ الجادرجي في تطوير هذا المفهوم، بينما كانت تقترب عمارته، شيئاً فشيئاً من تحقيق هذه الأفكار على أرض الواقع، باتخاذها مسافة متساوية بين «الإقليمية الضيّقة» و«العالمية الساذجة». سذاجة تبلغها العالمية تحديداً في العولمة العمرانية التي اتخذ منها موقفاً نقدياً واضحاً، طالما أنها تفقد المعماري المحلي خصوصيته وتمنحه، مثلما تمنحه السلع، عمارة جاهزة وشكلية لا تقرب من حاجات المجتمع.

ظلّ الجادرجي يوسّع من آفاق هذه المفهوم ويطوّره بمراجع فلسفية وجمالية عالمية ومحليّة. مع هذا، لم تخفت تساؤلاته وشكوكه وأبحاثه التي كانت تتكامل مع أبنيته وتصقلها، قبل أن يدوّنها في كتب عدّة أبرزها «الأخيضر والقصر البلّوري» (1991). وثّق الكتاب لتجربة الجادرجي المعمارية في بغداد، والتي كانت تأتي دائماً من صراع واقعي مع معضلات مستجدّة تواجه عماراته، سواء أكان في عمله على مشاريعه الخاصّة، أم في خلال فترة عمله في الوظائف الرسميّة التي شغلها في وزارة الأشغال العامّة. أكثر من ذلك، يؤرّخ الكتاب لعقود من الحياة الثقافية في العراق، ولهواجس أجيال مختلفة من الفنانين والمعماريين. هو الذي يمثّل أحد وجوه الجيل الثاني من المعماريين العراقيين ممن درسوا في بريطانيا وأميركا، بعد دفعة أولى ضمّت جعفر علاوي ومحمد مكيّة وآخرين.

بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت عمارات بغداد تحوّلاً كبيراً، يشير إليه الجادرجي في أحد فصول كتابه، مع نشوء متطلبات اجتماعيّة جديدة وخصوصاً بعد توسّع حدود بغداد الجغرافية لدى تأسيس الحكومة العراقيّة. تحوّل ترجمه بعض المعماريين العراقيين، بالاستغناء عن البيوت البغدادية التقليدية (أو التحدارية، كما كان يفضّل تسميتها) مقابل استنساخ العمارات الأوروبية، بطريقة حرفية أحياناً، تتجاهل تماماً خصوصية المدينة. بعد عودته بداية الخمسينيات من لندن، حيث درس العمارة، إلى بغداد، أسّس المكتب الاستشاري العراقي مع بعض زملائه، الذي اتسع لمخططات عماراته بمزجها تقاليد العمارة العراقية وجمالياتها بلغات معمارية وفنية عالمية مثل الباوهاوس وتصاميم لو كوربوزييه، وميناليّة الألماني ميس فان دير روه والتيارات الفنية التجريدية.

كان العراق بأكمله يضجّ بالأفكار الحداثية في الشعر والفنون كافة في الأربعينيات والخمسينيات، حيث ظهرت جماعة الرواد التي كان فائق حسن أبرز وجوهها، وجماعة الفن الحديث. انخرط الجادرجي في هذه اللقاءات، بين فنانيها الذين كانوا يتابعون أحدث المدارس والتيارات الفنية الحديثة في العالم، بينما يعيدون في الوقت نفسه قراءة شاملة لتاريخ العراق وإرثه الثقافي والفني البابلي والآشوري والسومري. لقاءات أسفرت عن مشاريع فنية متكاملة جمعت الأدب والنحت والعمارة حينها. هكذا صمّم الجادرجي قاعدة نصب الحريّة في بغداد الخمسينيات، ونفّذ منحوتاته الفنان العراقي الراحل جواد سليم، فيما كتب جبرا إبراهيم جبرا ملخّصاً عن المنحوتات ورموزها. وفي الستينيات، أنجز الجادرجي أهم تصاميمه وعماراته في العراق: مبنى «اتحاد الصناعات الوطنيّة» في بغداد (1966)، و«مصرف الرافدين» (1969) ولاحقاً «مبنى البريد المركزي» (1975)، ومبنى مجلس الوزراء (1975). عمارات تحوّلت إلى نموذج مادي عن العمارة العراقية الحديثة، إضافة إلى البيوت الخاصة التي صمّمها في بداية عمله مستخدماً مواد الطابوق، والخرسانة والخشب، والزخرفة التجريدية في الواجهات والنوافذ، ولغة جمالية تعتمد على انعكاس الضوء والظلال، وعلاقات بين الغرف والحوش استلهم بعضها مما قرأه في «ألف ليلة وليلة». بالتزامن مع ذلك، تفرّغ الجادرجي للتصوير الفوتوغرافي. أداة أخرى استعان بها، لفهم العراق بشريّاً وثقافياً في توثيقه من خلال 80 ألف صورة لمباني العراق وحياتها اليومية منذ الخمسينيات حتى الثمانينيات.

مثلما حلّت مآسي السنوات الماضية على البلاد بأكملها، لاقت أبنيته ونصبه الفنية نصيبها من الأضرار والهدم والعنف. حين كان نصب «الجندي المجهول» (استوحى تصميمه من المنحوتات السومرية) يتوسّط ساحة الفردوس في بغداد، اقتلعته السلطة العراقية نهائياً لتستبدله بنصب لصدّام حسين الذي عاد وأُسقط عام 2003. اعتُقل بعدها في سجن أبو غريب لعامين (وثّقها مع زوجته الباحثة بلقيس شرارة في كتاب «جدار بين ظلمتين»)، بسبب اتهامات بإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني حين رفض التعامل مع شركة أجنبيّة لأسباب خاصّة. غادر بغداد نهائياً بعد خروجه من السجن بداية الثمانينيات متّجهاً إلى أميركا ليدرّس الفلسفة في «هارفرد» في أميركا. تلك كانت المحطّة الأولى في المنفى قبل أن يتنقّل بين بريطانيا ولبنان حيث عمّر بيته في بلدة حالات.

خلال الاحتلال الأميركي الذي نال من متاحف ومكتبات وآثار البلاد، تعرّضت بعض أبنيته البغدادية للحرق والدمار. بعد سنوات قليلة، سيمنح مقاتلو تنظيم داعش، مبنى التأمين الذي صمّمه في الموصل، وظيفة جديدة، إذ لم تقف الأضرار على القذائف، بل استخدمه العناصر لتنفيذ أحكام الإعدام برمي المواطنين من طوابقه العليا. إلى أن هدم المبنى أخيراً، بعد جدال طويل بين الحكومة والداعين إلى المحافظة عليه كشاهد تاريخي وثقافي. كان للجادرجي رأي بالتخلّي السهل للشعوب عن عماراتها وأبنيتها، وخصوصاً بعد كل ما رآه ولم يره خلال زيارته إلى بغداد سنة 2009. وقد أرجعه باختصار في إحدى مقابلاته الأخيرة إلى إرث البدو الطويل، الذي يجعل البلاد وأبناءَها ميّالين إلى التخلي عن الماضي والمستقبل على السواء.

نصب «الحريّة» في بغداد (صمّم الجادرجي قاعدته وأنجز منحوتاته جواد سليم)